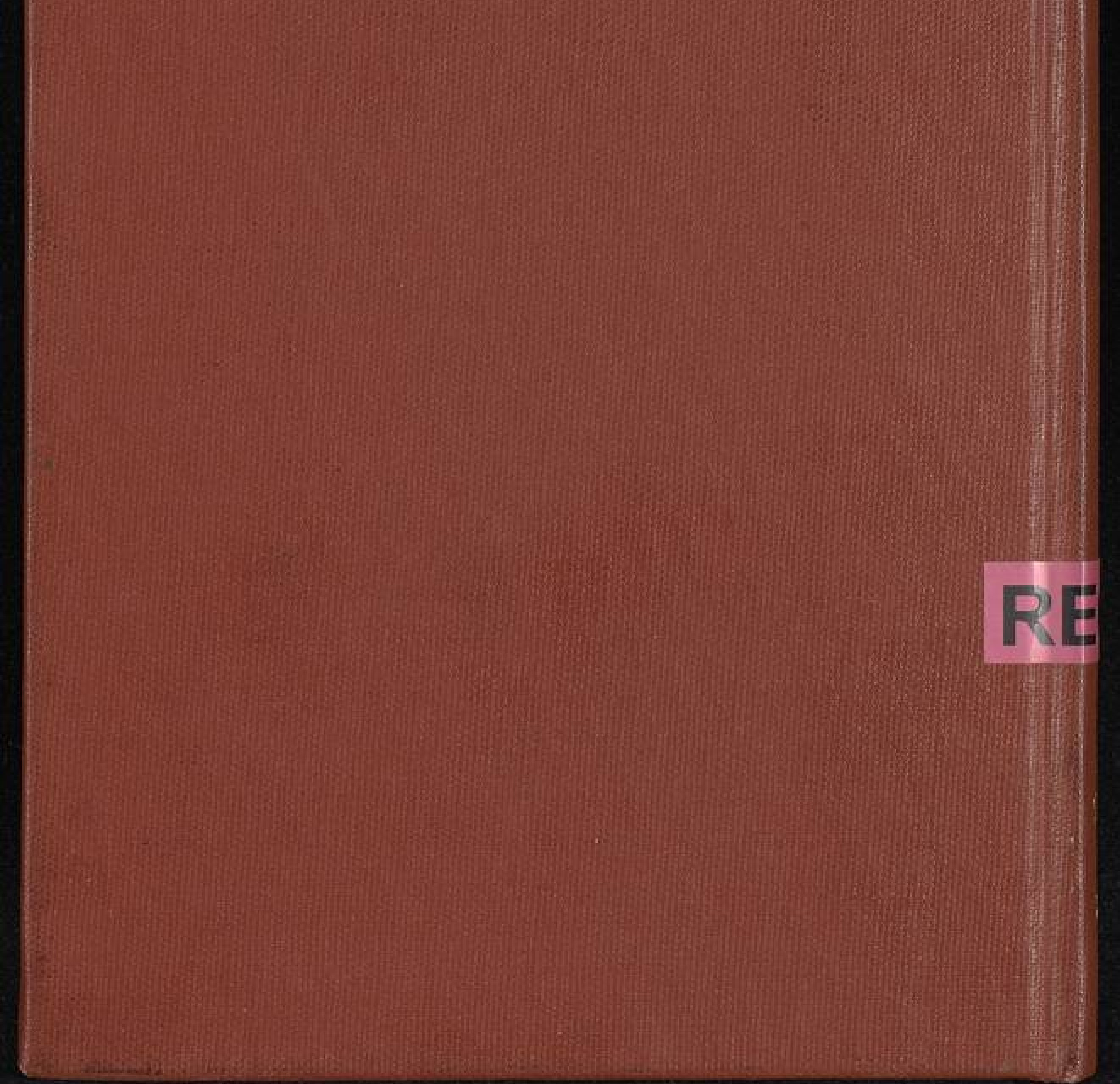
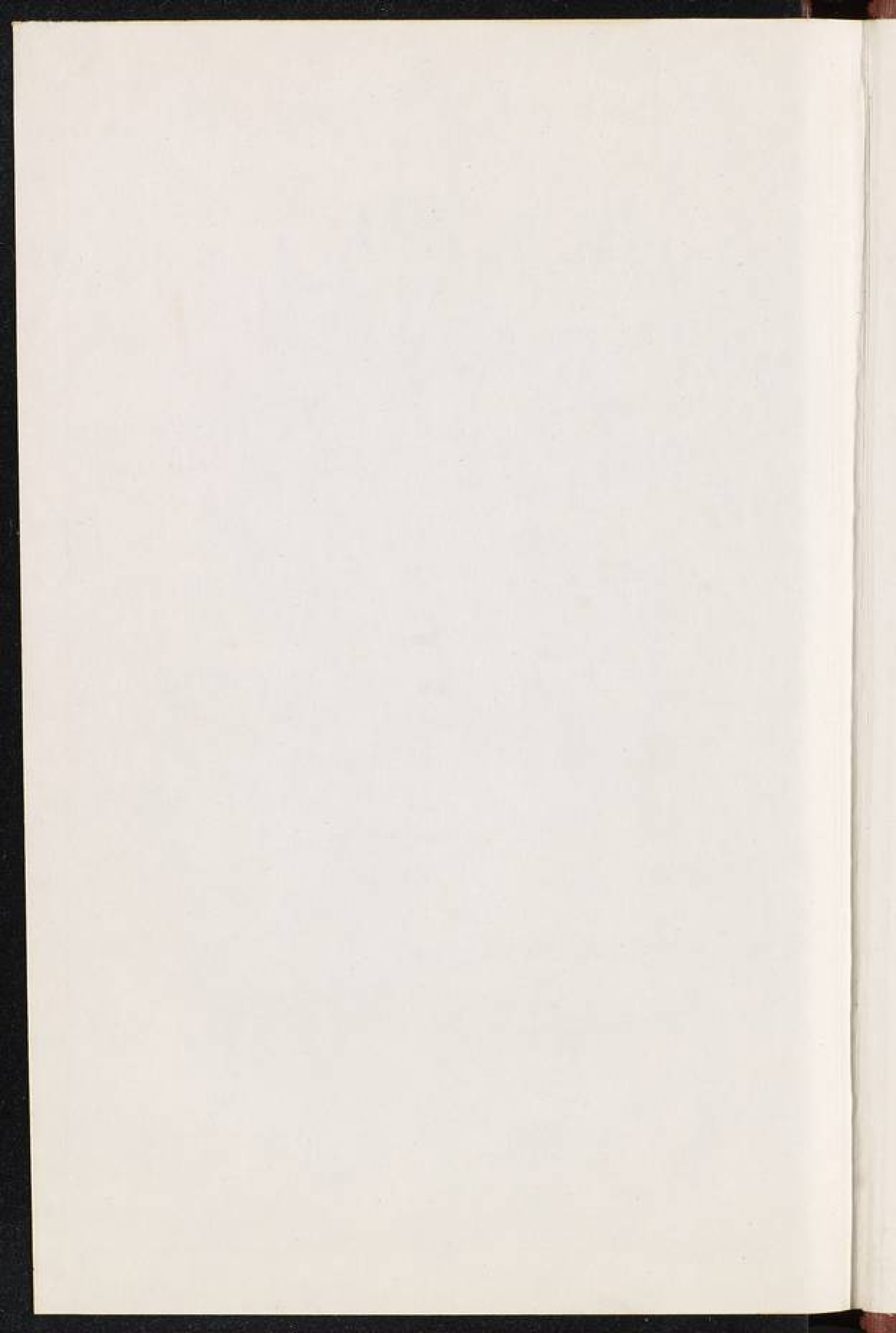
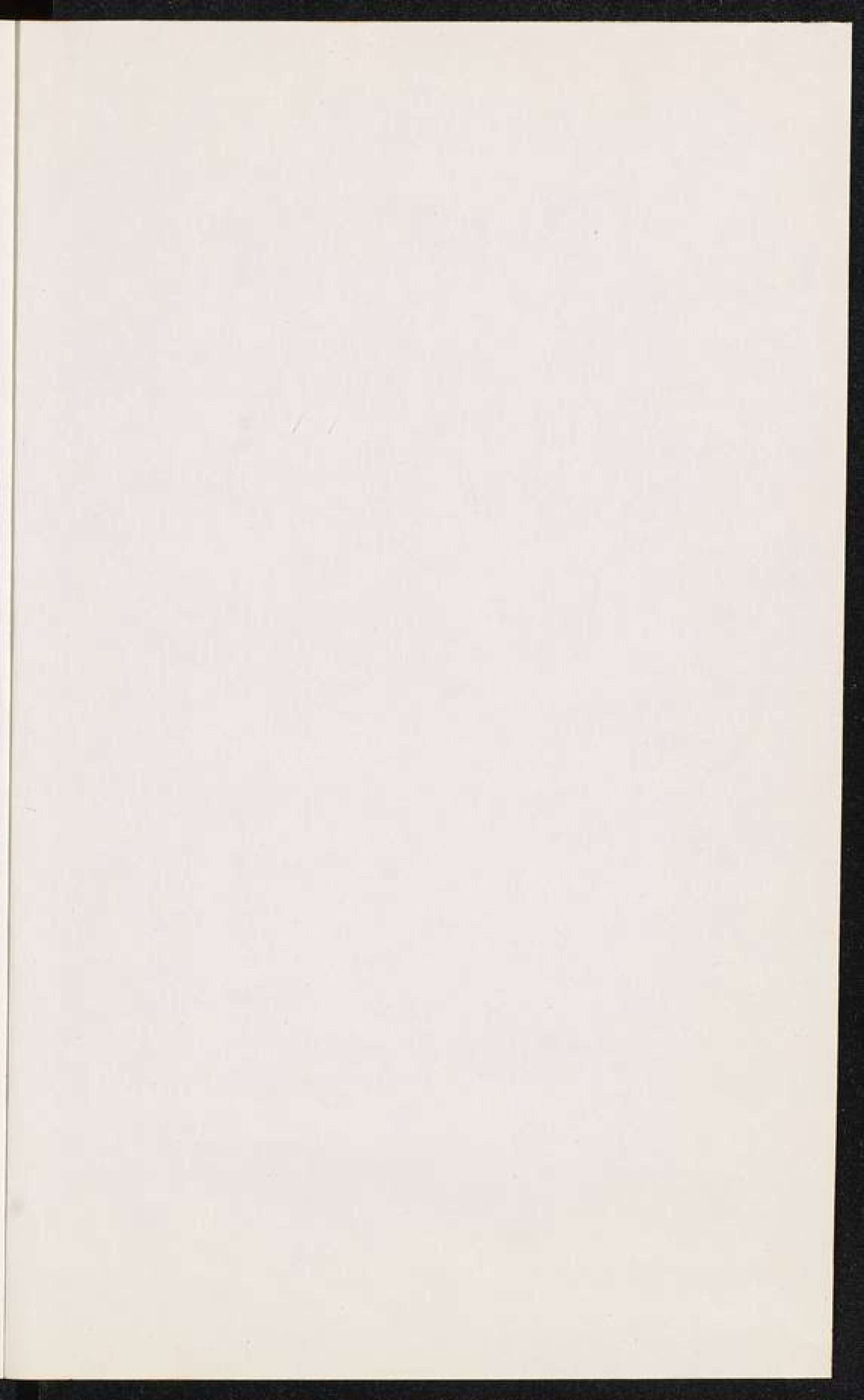
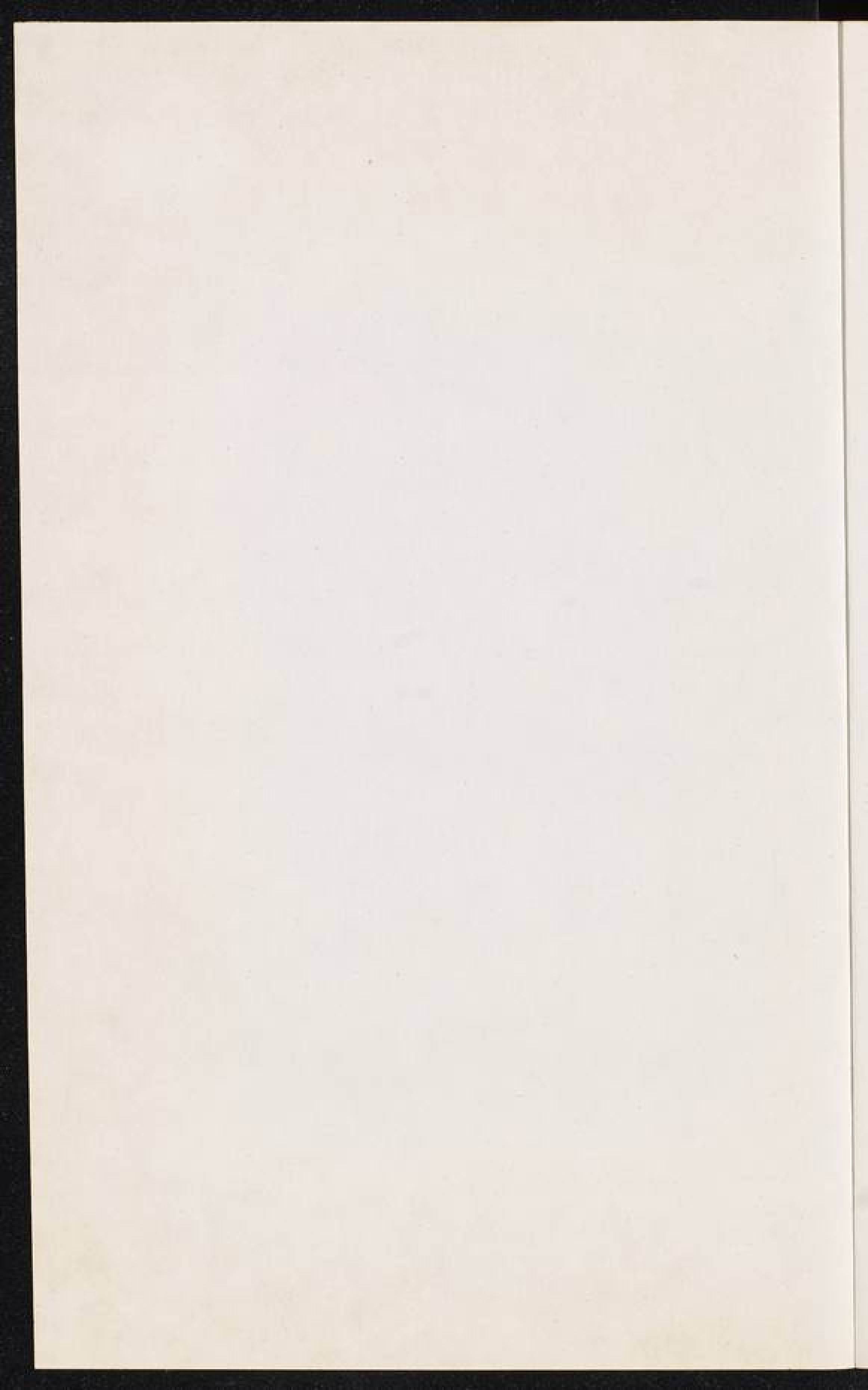
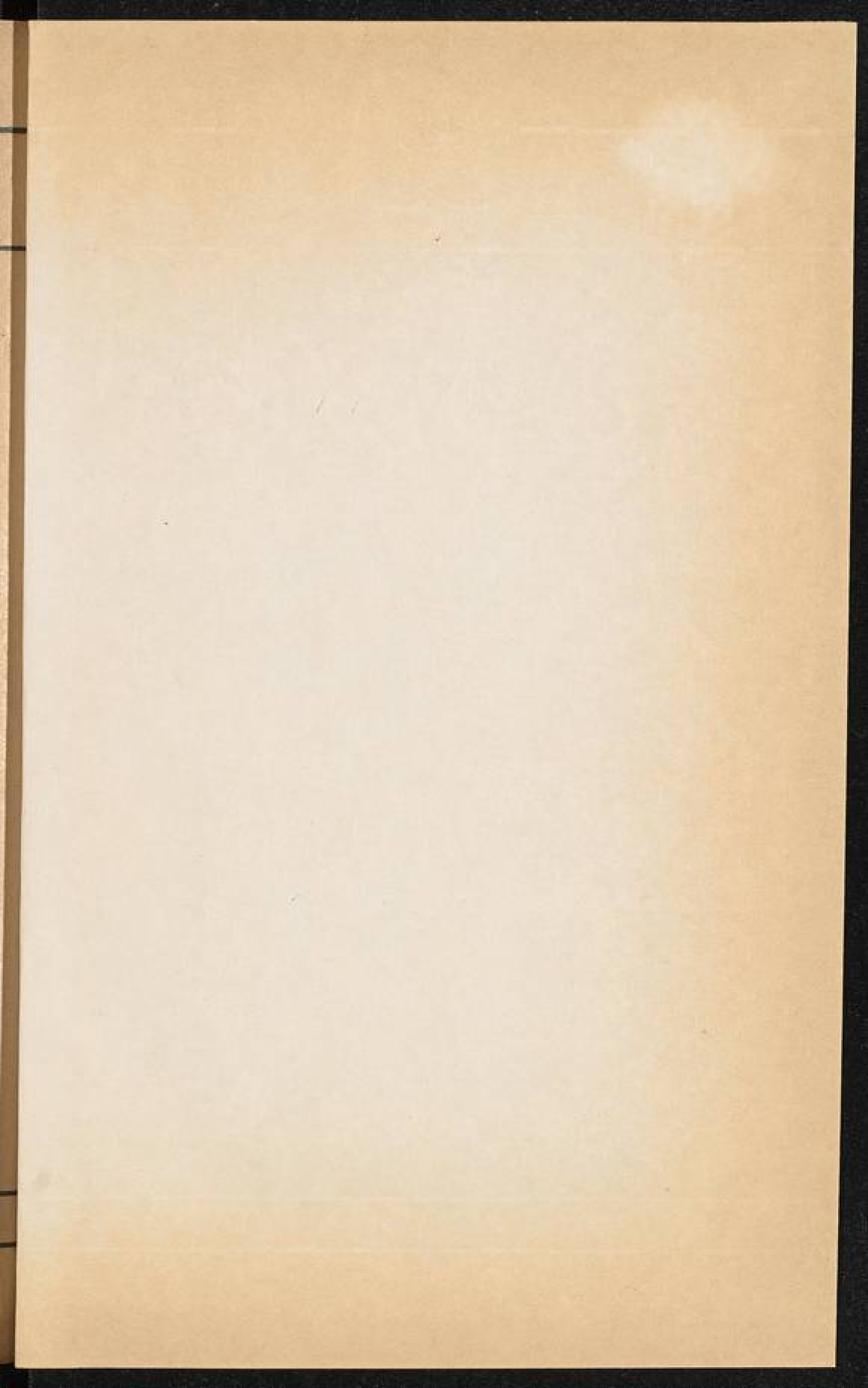












جامعة الدول العربية
معهد الدراسات العربية العالية

الصحافة في العراق

محاضرات

ألقاها

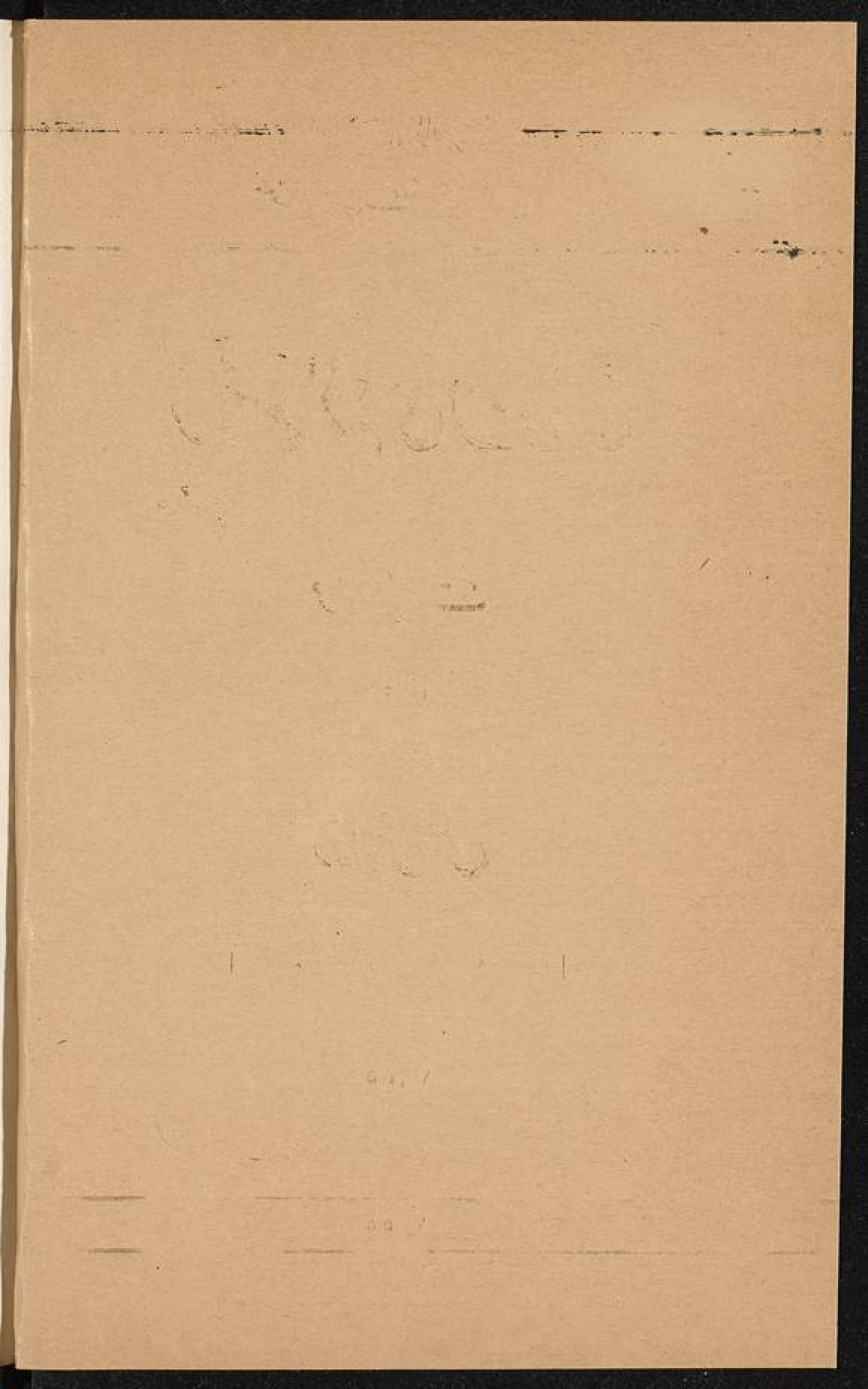
الأستاذ

رفائيل بطي

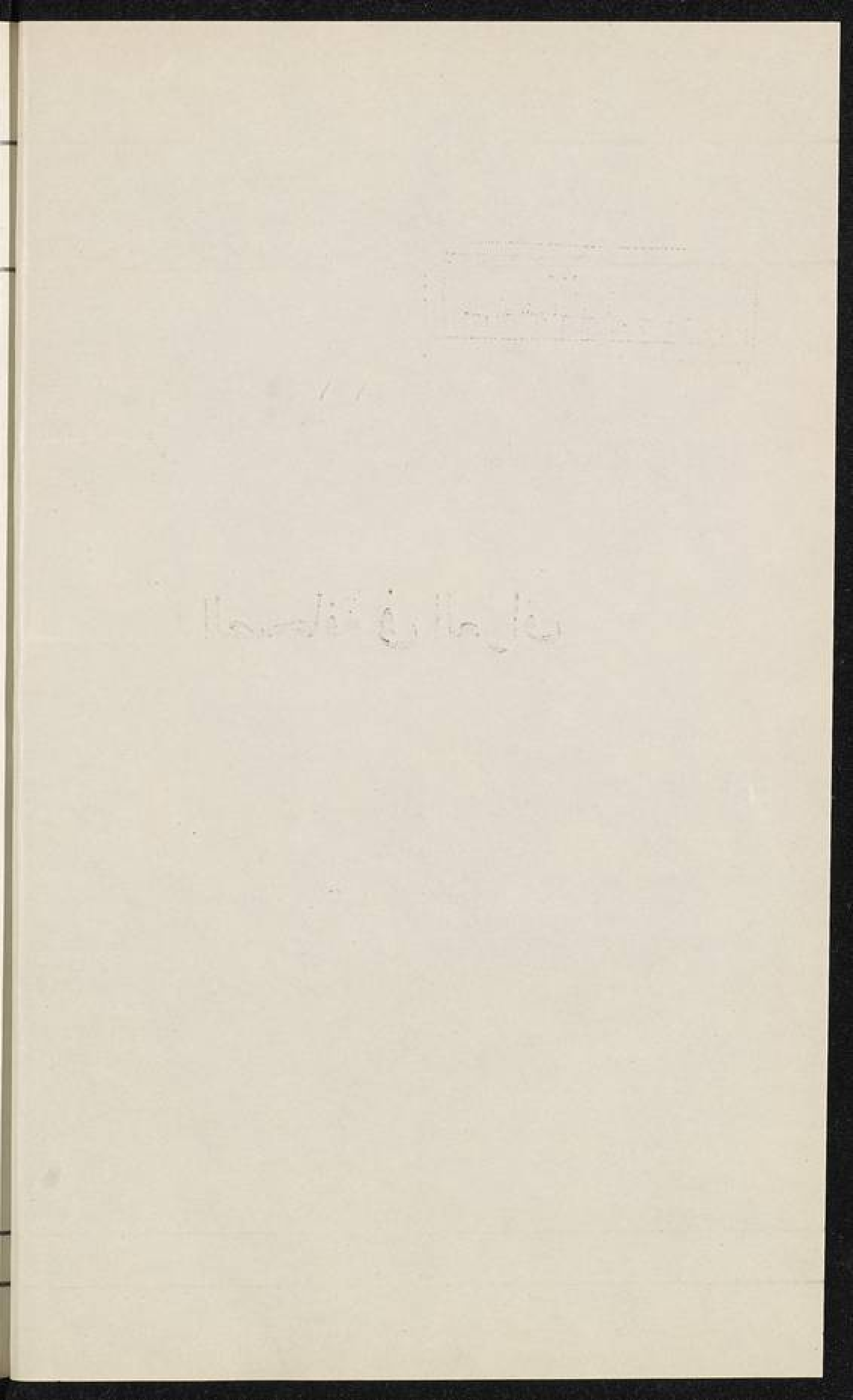
[على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية]

١٩٥٥

١٩٥٥



الصحافة فى العراق



جامعة الدول العربية

معهد الدراسات العربية العالية

الصحافة في العراق

محاضرات

ألقاها

الأستاذ

رفائيل بطي

[على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية]

١٩٥٥

١٩٥٥

تمهيد

سأحاول فى هذه المحاضرات أن ألم إلماما وافياً بنشأة الصحافة فى العراق وتطورها ، وما كان لها من الآثار فى صفحات الحياة فى العراق من سياسة واجتماع وأدب . وبديهى أن نتناول الموضوع من ناحية الإستعراض وسرد الوقائع بما يقتضيه البحث العلمى الصرف من حياد ودقة .

وتاريخ الصحافة لكل شعب يمثل جانباً من حياة ذلك الشعب فى الحقبة التى وجدت فيه صحافته . وتتجلى أهمية هذا التاريخ فى واقع الحركة التعليمية فى العالم الذى سبقنا فى هذا المضمار ، حيث وجدت له صحافة . ففى أمريكا مثلا ، وضعت مادة تاريخ الصحافة فى منهج بعض المدارس المعنية بهذه الشؤون منذ سنة ١٨٦٩ بينما أخذوا فى تدريس الفن الصحفى فى عهد متأخر ليس أبعد من سنة ١٩٠٨ عندما أسست أول مدرسة للصحافة فى كولومبيا .

وقد تكونت عندى فكرة منذ زمن بعيد ، أن تاريخ الصحافة العربية يصور بعض مظاهر اليقظة ودرجات النهوض للعالم العربى .

هذه الحقيقة تنطبق على كل قطر عربى .

ينحصر نطاق بحثنا فى محاضرات الفصل الدراسى الحالى فى : نشوء الصحافة فى العراق بظهور أول جريدة بمعناها الصحفى سنة ١٨٦٩ ، وننظر بعدها فى صحافة العهد العثمانى أى قبل أن ينفصل العراق عن تركية ونحيط بطور الصحافة التى خلقها الجيش البريطانى المحتل . والصحف التى صدرت فى ظل حكومة الإحتلال البريطانية .

ونجلو صحافة الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ .

ثم نأخذ فى استعراض حال الصحافة منذ تأسيس مملكة العراق الحديثة سنة ١٩٢١ ولا سيما صحف الأحزاب السياسية .

ونلتفت إلى تنوع الصحف الأدبية والعلمية وغيرها من المجلات المختصة بالعلوم والفنون وأساليب الكتابة الصحفيـة ومشاركة المرأة إلى غير ذلك مما يتصل بموضوعنا ، ولا بد من أن نصف العمل الصحفى وحالة الصحافة من وجوهها المهنية والمادية وصفا يوصلنا إلى إدراك المرحلة التى قطعها العراق فى هذا الميدان .

كما أننا سنخص حرية الصحافة فى وادى الرافدين ببحث واف. أما الفترة التى نتحدث عنها فتبتدىء بميلاد الصحافة فى العراق وتنتهى بنشوب الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ .

كنت أود عملا بطريقة التعليم الجامعى أن أفتتح محاضراتى باستعراض المراجع التى تستقون من ينابيعها متابعتكم هذه الأبحاث ، ولكن المؤسف أن الموضوع بكر فى مايختص بصحافة العراق . فلم يتقدم أحـــد إلى معالجة هذه الناحية من نهضتنا الفكرية ، معالجة علميـة ، والتوفر لدراستها بما تستحقه خطورتها، وغاية مانجد بين أيدينا بضع مقالات ضئيلة المادة أذيعت فى صحف ومجلات فى العراق أو الخارج اكتفى معظمها بسرد أسماء الصحف لبعض الفترات من الزمن وأسماء أصحابها وهم فى الغالب محرروها . وقد جمعت رسالة طبعت فى بغداد سنة ١٩٣٥ فهارس الصحافة التى ظهرت إلى ذلك اليوم. وكل مانشر فى هذا البـاب لم يزد كثيراً على ما ورد عن العراق فى الفهرس العام الذى جعله الفيكونت فيليب دى طرازى المجلد الرابع من كتابه «تاريخ الصحافة العربية » المطبوع سنة ١٩٣٣ .

أوائل الصحافة :

اعتاد الذين يؤرخون للصحافة عند كل أمة أن يرجعوا تاريخ الصحـافة إلى عهد سحيق جداً من العصور القديمة. وإنى لأقتصر على الإلماع إلى مايخص العراق منها .

سجل الباحث الفرنسى ده شامبور (A. De Chambure) فى كتابه عن الصحافة، أثر العراق فى هذا المجال، ذاكرا أن يوسيفوس المؤرخ يؤكد أنه قد كان للبابليين صحف تسجل فيها الحوادث يوما فيوما [١].

ولا بدع فى هذا الرأى. فقد حدثنا التاريخ بأن الملك حمورابى – العربى النجار فى مذهب بعض المحققين – كان يذيع أوامر عماله وموظفى مملكته فى الأقاليم بأن يحضروا إلى بابل احتفاء بموسم جز الغنم – وهو من أعيادهم وصدف فى إحدى السنوات أن الشهر القمرى لم يوافق الموعد الشمسى المعين لجز الغنم، فأذاع الملك فى ممثليه كلهم موعزا اليهم بأن يسموا الشهر المذكور أيلول الثانى وهذا نوع من المراسيم الملكية قد نشرت عندئذ فى لون من (الوقائع العراقية).

وإذا كان عماد العمل الصحفى فى هذا العصر الدعاية للسياسات والأفكار والمبادىء. فقد وجدت فى ودائع خزانة الامبراطور آشور بانيبال فى نينوى سجلات مفصلة ومنسقة بحسب تواريخها وحوادثها، ولا سيما ما اتصل بحروب الملوك وفتوحهم وماشيدوه وعمروه، ويرى المؤرخ بريستد أن معظم تلك الأخبار – كأكثر الأخبار الرسمية – كان يقصد بها إلى نشر دعوة أو ترويج لمبدأ بحيث يفهم معاصروهم أن ليس هناك قوة تستطيع أن تقارعهم.

وهذا يقر فى أذهاننا أن سكان العراق القدماء كانت لهم صحافتهم على تلك الطريقة. ونجد صحيفة من هذه الصحف الخالدة تحوى جانباً من (قصة الطوفان) مكتوبة على رقم الطين المشوى فى المتحف البريطانى بلندن وقد أخذت من المكتبة الامبراطورية المشيدة قبل مايزيد على الألفين والخمسمائة سنة.

---

(١) ص ٤ A. De Chambure (A. Dravess la Presse) Paris 1915

ومن أحدث ما كشفت عنه مديرية الآثار فى بغداد فى أيامنا وهى تنقب فى أطلال عقر قوف ، رقم من الطين المشوى مقسم إلى إثنى عشر جدولا يبين أسماء الأشهر البابلية الاثنى عشر مبتدئا بنيسان (ابريل) معرفا كل يوم من حيث السعد والنحس وما يجب على الشعب عمله . وهذا أشبه مايكون بما تذيعه الصحف فى هذه الأعوام من بلاغات وزراء الداخلية فى تطبيق القوانين والمراسيم المختصة بالأمن وسلامة الدولة . أوبيانات وزراء الاقتصاد والتموين حول المواد المعاشية وبيعها وشرائها .

وللآشوريين فى هذه الصحافة الحجرية أو الطينية سبق آخر . فهم أول من ابتدع الصحافة المصورة ، فكانوا يرقمون حوادث انتصاراتهم وبجانب الرقم يصورون بالألوان صور الأسرى من ملوك ورعايا ، بينما بعض مشاهد تصور التمثيل بهم ، ويعرضونها فى قصورهم وأبهائهم العامة وشوارعهم الكبرى ، ويلقى المرء نماذج من هذه الرقم المصورة فى متحفى بغداد ولندن .

وقد اجتازت الصحافة أطواراً قبل اختراع المطبعة ، حيث كانت تلقى الأخبار والآراء مشافهة ثم طفق أصحابها ينسخون هذه الأحاديث وهى مرحلة الصحف الخطية فى تاريخ الصناعة ، وللشعوب العربية ومنها العراق تاريخ طويل عريض فى الرواية وتناقل الأشعار .

كما أن الصحافة السياسية والمصاولات الحزبيـة فى أنهر الجرائد فى هذا العصر قد تجسمت بشكل بارز فى ما هدرت به ألسنة الشعراء من المفاخرة والمنابزة والهجاء والمنافحة عن القبائل والأسر . بل هناك من استخدم إنشاد الشعر العربى للإعلان التجارى .

وإذا كانت الصحافة الخطية قد شاعت فى إيطاليا فى القرن الخامس عشر فصناعة النسخ والوراقة قد ازدهرت كل الازدهار فى العصور الوسطى فى البصرة والكوفة وبغداد . وتعاطاها نبغاء ذوو مواهب فياضة . أذكر منهم واحدا هو أبو حيان التوحيدى ، وأبو حيان لم يتفوق فى نسخ الصحف

فحسب ، بل يصفه تاريخ الأدب على رأس الكتاب فى أسلوب ابتكره وهو من صميم الفنون الصحفية . فقد تفرد بإبداعه فى الصور القلمية للشخصيات التى عرفها وعاشرها وفى وصف الحلقات والأندية فى مجتمعه .

هذا استطراد لامناص منه عند التطرق إلى الصحافة فى التاريخ . وها نحن أولاء ندخل فى موضوع الصحافة بمعناها الحديث ، والتى عرفت بعد اختراع المطبعة .

أول جريدة عربية :

زعم كثيرون ممن كتبوا فى تاريخ الصحافة والثقافة فى العالم العربى أن أول جريدة عربية ظهرت فى بلاد العروبة هى جريدة (التنبيه) التى أصدرها الجنرال الفرنسى جاك منو ، فى حملة بونابرت على مصر ، حتى قام الدكتور إبراهيم عبده صاحب المؤلفات فى تاريخ الصحافة المصرية ، فتوصل فى أبحاثه إلى أن جريدة التنبيه هذه لم تبرز إلى عالم الوجود وإن صدر المرسوم بإنشائها ، وأعدت المعدات لها وعين محرروها ومديروها[١] .

لهذا تبق اليد فى إنشاء أول جريدة عربيـــة لمحمد على باشا فى إيجاده الوقائع المصرية سنة ١٨٢٨ . أما فى العراق فالثابت أن الوالى مدحت باشا هو مؤسس أول مطبعة بالحروف فى بغداد ومنشىء أول جريدة باسم (الزوراء) سنة ١٨٦٩ . وقد ظلت الجريدة الرسمية لولاية بغداد إلى يوم احتل الجيش البريطانى بلد الرشيد سنة ١٩١٧ فى خلال الحرب العالمية الأولى .

غير أن باحثا عراقياً هو رزوق عيسى ، صاحب مجلة (المؤرخ) كتب مقالة فى مجلة (النجم)[٢] الموصلية ، تعليقا على ما ورد فى (تاريخ الصحافة العربية) فى مجلده الرابع الذى ألمعت إليه من أن جريدة (الزوراء) أول جريدة عراقية ورد فيها قوله :

---

(١) دكتور إبراهيم عبده — الصحافة المصرية

(٢) مجلة (النجم) الموصل ١٩٣٤

«بيد أنه وردت فى بعض أسفار رحالى الإفرنج ومنهم الإنجليز تلميحات وإشارات إلى أن أول صحيفة ظهرت فى بغداد كانت تعرف باسم (جرنال العراق) أنشأها داود باشا الكرجى – الوالى الشهير – عندما تسلم منصب الولاية سنة ١٨١٦ وكانت تطبع فى مطبعة حجرية وتنشر فى اللغتين العربية والتركية وتذاع فيها وقائع القبائل ، وأنباء القطر العراقى وأخبار الدولة العثمانية وقوانين البلاد وأوامر الوالى ونواهيه، والاصلاحات الواجب إجراؤها وأسماء الموظفين مع غيرها من الحوادث الخارجية . وكانت توزع على قواد الجيش وكبار الموظفين وأعيان المدينة وأشرافها . وتعلق منها نسخ على جدران دار الأمارة ليطلع عليها من يهمه الوقوف على أخبار الدولة وتقدمها . هذا ما عثرت عليه فى كتب الرحالين . . ومنهم غروفس وفريزر وتيلر . وزاد عليهم سجل ألبوت المخطوط وحشر معهم أسفار رتش وبكنكهام وبورتر وروسو» .

فإذا صح هذا النبأ الذى يفتقر إلى كثير من التحقيق والبرهنة ، يكون العراق قد سبق مصر فى تاريخ الصحافة العربية . وإن كان ناقل هذه الرواية لم يشر إلى مؤلف بالذات واسم كتابه ورقم الصفحة التى وردفيها هذا الحادث الصحفى .

الصحافة قبل الدستور – فى العهد العثمانى

نعود الآن إلى الظرف الذى وجدت فيه جريدة «الزوراء» .

بعد أن انتشرت فى منتصف القرن التاسع عشر فى أوروبا الفكرة الجديدة التى غرست بذورها الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان انبثق فى الأفق العربى شعاع من حياة بفضل تقدم العلوم واحتكاك الشرق بالغرب وتوارد البعوث التعليمية الأجنبية ، فانزاحت بعض الشىء الغياهب التى نشرت الخمول على البلاد العثمانية وأخذت الفوضى فى التبدد ، وتزعزع جبروت الإقطاع وأخذت العصابات تنفك وتضعضعت سيطرة الجهل والخرافة غداة تغلب العقل المخترع على الحواجز الطبيعية .

وقد نال العراق نصيب من بادرة اليقظة الشرقية العربية فى هذا الطور بالرغم مما كان يضطرم فيه من الانتفاضات المحلية والغارات الأجنبية . ومطامع الحاكمين بأمرهم من باشوات بغداد ، وموقفهم من مرجعهم حكومة استانبول وازدادت أهميـة العراق فى الوضع الدولى عندما التفت ساسة أوروبا إليه بعد أن اتضح مركزه فى طريق الهند ، ونبتت فى الرؤوس مشروعات السكك الحديدية التى ربطت بين انجلترا والهند ، مارة بوادى الفرات . ولمع اسمه فى العالم الحديث باللجان الدولية التى وفدت عليه لحسم مشاكل الحدود العراقية — الإيرانية . وعند توسع المبادلة التجارية بين العراق وبين العالم الخارجى ، ونشوء المواصلات النهرية فى دجلة والفرات وشيوع الاتصال التليفونى وتطلع الباحثين والمنقبين إلى الكنوز الأثرية المطمورة فى أطلال بابل وآشور ومخلفات عصر العرب الذهبى وحدوث التمثيل الأجنبى ووجود (المقيم الإنجليزى) وما يحيطه من امتيازات عريضة الظل .

فى هـذا المعترك هب نسيم الإصلاح على السلطنة العثمانية فقامت تريد تنظيم الإدارة وتقسيم الولايات وإحلال الموظفين الأكفاء محل الباشوات القدماء من الولاة الطغاة وظهرت الرغبة فى تدريب الجيش تدريبا فنيا وتطبيق التجنيد الإلزامى .

الوالى مدحت باشا — مؤسس الصحافة فى العراق

وفى هذا الظرف عين أبو الأحرار مدحت باشا واليا على بغداد فجاءها فى نيسان (أبريل) سنة ١٨٦٩ فنظر المفكرون إلى تاريخ الرجل وشخصيته ودققوا فى سلوكه فى منصبه الجديد فاستقر فى روعهم أنه سيفتح صفحة جديدة فى البلاد من الإصلاح والتجديد .

وقبل أن يقوم هـذا الحاكم المصلح إلى العراق أقام مـدة فى العاصمة القسطنطينية يدرس ويتهيأ وصحب معه جماعة من رجال الاختصاص لتشغيل جهاز حكومته الجديدة فى أرض الرافدين . وقد وجدنا بينهم مدير مطبعة

وصحفيا ومهندسا لآلات المطابع فلم يلبث بعد أيام من وصوله أن أسس (مطبعة الولاية) وهى أول مطبعة آلية فى بغداد جلبها من باريس سنة ١٨٦٩ فور تقلده زمام الأمر .

وبصدد تأسيس هذه المطبعة ، يرى يعقوب سركيس (١) (الباحث العراقى الضليع) أن أول مطبعة آلية تدار بالبخار وجدت فى بغداد (دار طباعة دار السلام) لصاحبها محمد باقر التفليسى حيث طبع كتاب (دوحة الوزراء) فى مطلع جمادى الأولى سنة ١٢٤٦ هـ ولكنه يعود فيتشكك إذا كانت مطبعة التفليسى قد أنشئت فى تبريز ثم طبع على الكتاب اسم بغداد تقربا للوالى فى ذلك العهد أم أنها نصبت فى بغداد .

وقد جدد مطبعة الولاية فى مدينة الخلفاء حازم بك والى بغداد سنة ١٩٠٥ قلنا أن مدحت باشا أول من أسس مطبعة آلية فى مدينة السلام . إذ أن الطباعة الحجرية سبقت مدحت باشا . فقد وجدت فيها (مطبعة كامل التبريزى) الحجرية المجلوبة من إيران سنة ١٨٦١ حيث طبعت بعض الكتب منها (سبائك الذهب فى موقعة قبائل العرب) لمحمد أمين السويدى .

وقد جلب مدحت مع المطبعة الآلية مطبعة حجرية متقنة هى (المطبعة العسكرية) التى سميت بـ (مطبعة الفيلق) لتقوم بطبع مايحتاج إليه الجيش والمنشورات والأوامر والكتب الفنية والعسكرية . وكانت مطبوعاتها سرية لايطلع عليها إلا كبار الضباط خشية تسرب الأسرار العسكرية إلى الخارج وهكذا أصدر مدحت باشا جريدة (الزوراء) أو جريدة رسمية فى العراق باللغتين العربية والتركية .

لم تطل ولاية مدحت باشا للعراق أكثر من ثلاث سنوات ولكنه فى هذه المدة القصيرة حقق جانبا كبيرا من الإصلاحات وترك آثارا لايزال بعضها ماثلا ينتفع به الشعب إلى اليوم . فهو فضلا عن نجاحه المحمود فى إخماد

---

(١) يعقوب سركيس (مباحث عراقية) المجلد الثانى ص ٣٧٠

الفتن بين القبائل وإخضاع إمارة نجد المتمردة للسلطة مدّ أسلاك البرق فى البلاد العراقية وما جاورها ونظم البريد ومهد طريق المواصلات ونفذ قانون التجنيد وأصلح نظام الجباية لخزينة الدولة وشيد مدرسة الصنائع ومستشفى الغربا. وأسس المدارس العسكرية والادارية. وأقام معملا للنسيج وأوجد إدارة نهرية وبدأ بتطهير نهرى دجلة والفرات وشرع فى إنشاء الأسطول الأول للتجارة والنقل والقوة العسكرية . وأسس معملا للحديد وجلب الأجهزة والأدوات لاستخراج النفط ومد تراموای الكاظمية . ووزع الأراضى الأميرية على الأهلين بثمن بخس وبدأ بتنسيق دواوين الحكومة وبكلمة نفخ روح التجديد فى هذا الاقليم المترامى الأطراف .

بهذه النزعة الاصلاحية فكر مدحت باشا فى خلق الصحافة العراقية فوضع حجر الأساس فيها بجريدته (الزوراء) وكان أهل العراق يومئذ لايعرفون من الجرائد إلا النزر اليسير الذى يرد عليهم من الخارج وبخاصة من استانبول (عاصمة السلطنة) حيث سبقت تركيا فى معرفة الصحافة، فظهرت فيها أول جريدة رسمية باللغة التركية سنة ١٨٣١ بأمر السلطان محمود، وقد أسماها (تقويم وقائع) ولعظم تفشى الأمية عهدئذ وندرة المتعلمين كان أغلب قراء الصحف من الموظفين . وهؤلاء يعرفون التركية أكثر من العربية ، فكانت الجرائد التركية الواردة من قاعدة الخلافة هى التى يطالعها الناس . أما الصحف العربية فنادرة كل الندرة يقرؤها الأدباء وهم قلة فى الطبقة المهذبة . ولعل جريدة (الجوائب) لأحمد فارس الشدياق التى برزت فى عالم الصحافة فى الآستانة سنة ١٨٦٠ كانت أكثر الجرائد العربية تداولا فى أرض الرافدين لأننى أجد فى خزائن رجال الجيل الماضى من المتعلمين العراقيين طائفة من (مطبوعات الجوائب) العربية فى الآداب والعلوم أكثر مما أرى من نتائج مطابع مصر والشام فى تلك الحقبة .

جريدة الزوراء

جعل الوالى العظيم جريدته (الزوراء) لسان حال الولاية، ظهرت لأول مرة فى ربيع الأول سنة ١٢٨٦ هـ بثمانى صفحات وباللغتين العربية والتركية. إذ التركية لغة الدولة الرسمية فى العهد العثمانى وجاء فى صدرها ماياتى بحروفه:

«هذه الغزتة تطبع فى الأسبوع مرة يوم الثلاثاء وهى حاوية لكل نوع من الأخبار والحوادث الداخلية والخارجية»(١)

وقد نشرت فى استهلالها (الفرمان العالى لمدحت باشا) بتوليته ولاية بغداد وهذه بعض فقراته المترجمة إلى العربية بلغة ذلك العهد.

وزيرى سمير الدراية مدحت باشا

توقيعى الهمايونى الرفيع إذا وصل يصير معلوماته من المستغنى عن الوصف والبيان والايضاح والتبيان، خطة ولاية بغداد الجسيمة من أعظم القطع المركبة من الممالك المحروسة من دولتى العلية ومن إقتضاء أرضها ووضعها قابلة لكل نوع من الأعمار والترقى وهذا شىء من المسلمات وبناء على كل نوع لأجل إستحصال أسباب أعمارها أعز الآمال والمطالب عند سلطتى الهمايونية إقتضى إنتخاب وتعيين ذات مقتدر بمنه تعالى بايصال الفعل إلى حيزه فى رأس إدارة ذلك المحل وفق آمالى الهمايونية وأنت إلى الآن بوقوفك ووجودك فى خطوب سلطتى السنية مع إتصافك بالغيرة والإقدام والدراية وحسن إبراز خدماتك ـ إن شاء الله الملك المعين تقتدر على إيفاء مطلبى المستصحب للميمنة والخير. فقد صدرت إرادتى السنية المزينة لسنوح المواهب إحالة وتفويض إدارة أمور ملكية وعسكرية الولاية المذكورة إعتبارا من اليوم الثانى من شهر ذى العقدة سنة ألف ومائتين وخمسة ثمانين لعهدة لياقتك.

---

(١) جريدة «الزوراء» بغداد العدد الأول.

وفى هذا العدد الأول بمكان المقالة خطاب الوالى مدحت باشا الذى القاه فى الاحتفال بقراءة ذلك الفرمان العالى وفيه يعلن رأيه فى الادارة ويذكر الأهلين بحالة أوربا وتقدمها .

وفى العدد شذرات رنانة فى مدح جلالة السلطان والثناء عليه والدعاء له .

كانت الزوراء تنشر شؤون الولاية وأحوالها والقوانين والأنباء الرسمية والبراءات السلطانية ونصوص المعاهـــدات والوثائق وأخبار السلطنة والدول الأخرى .

قرأت فى أعدادها الأولى مقالة موضوعها وعنوانها «أسباب تدنى العراق ووسائل ترقيته» ، كما حوت هذه الجريدة رسائل من أنحاء العراق ، ولم تهمل السياسة الدولية فقد أطلعت فيهـا على ملخص مقال مترجم عن جريدة (تايمس) اللندنية فى قضية الفلنك فضلا عما تضمنته أعدادها من مقالات صحية وتعليمية وإدارية ومنها حث على تعليم البنات وقرارات المحاكم فى الآستانة .

ويرى البعض أن (الزوراء) بإدارة مدحت باشـا كانت صريحة اللهجة تدون الوقائع بحرية وتصدع بالحق ، ولـكنها بعد ذهابه وقد عاشت خلفه سبعة وأربعين عاماً تغيرت لهجتها وأصابها ما أصاب الصحافة العثمانية فى العهد الحميدى من الضغط والتشديد عليها وخنق حريتها . وعلى كل ففى سنواتها الأربعين الأولى احتوت صفحاتها من أخبار البلاد العراقية وسكانها مالا يعثر عليه أو على أكثره فى أى مرجع تاريخى آخر . وفى سنواتها الثلاث الطليعة سجلت بدقة ما قام به مدحت باشا من أعمال وإصلاحات بحيث تعد خير مرجع لتاريخه فى العراق . ولـكن من المؤسف ألا نجد لهذه الصحيفة البكر مجموعة كاملة الآن .

قلت أن الزوراء كانت تـكتب باللغتين العربية والتركية ، فلما بزغ نور الدستور على العثمانيين سنة ١٩٠٨ وظهرت فى بغداد جرائد عربية ، طوى قسمها العربى وصارت تـكتب باللغة التركية فقط ، فاحتج على ذلك فريق من

الأهلين من ذوى النزعة القومية أو ممن لا يعرفون التركية ويريدون الوقوف على مضامين الجريدة الرسمية من أنباء وبيانات ، فاقتنعت الحكومة لطلبهم وعادت تنشر باللغتين سنة ١٩١٣ . وقد أصاب القسم العربى فى جريدة «الزوراء» التباين فى الأسلوب واللغة فكانت ركيكة سخيفة أحيانا ومقبولة فصيحة أحيانا أخرى .

وثار الانتقاد لأسلوبها العربى من الادباء فى أقطار العروبة ، فنعوا على جريدة تنشرها الحكومة فى بغداد ، مدينة الأدب العربى الخالدة ، وتحمل إسم «الزوراء» تبدو بهذه الركاكة الفاضحة ، تعج بالأغلاط المزرية ، فأنصتت السلطة إلى هذا الانتقاد فتبين لها أن العلة فى كون تحريرها مناط ببعض موظفى الولاية ممن لا يحسنون العربية فضلا عن الكتابة الفصيحة بها ، فعهدت بتحرير القسم العربى منها إلى جماعة من رجال العلم والفضل .

وممن حرر فيها من الأدباء العراقيين فى القرن الماضى ومطلع هذا القرن كتابة وترجمة عن التركية ، أحمد عزت باشا محمود الفاروقى الموصلى ، وكان كاتب العربية فى الولاية ، وهو ناظم ناثر وأخوه على رضا . ومن الأدباء الشاويين عبد الحميد الشاوى واحمد وعبد المجيد وطه الشواف من العلماء ، ومحمود شكرى الألوسى وقد كتب فيها هذا الأستاذ مقالات علمية وأدبية كان لها أثرها فى تحريك الجو الأدبى الراكد ، ولا سيما ما عرضه على علماء بغداد من المسائل للمناقشة والمناظرة . ومن كبار محرريها فهمى المدرس ، الذى ولى إدارة مطبعتها والتحرير فيها باللغتين العربية والتركية وعمره لم يتجاوز ٢١ سنة .

ويظهر أن هذه الجريدة الرسمية انحطت كثيراً فى كتابتها من حيث المادة واللغة والبيان . فقد قال فيها الأب انستاس مارى الكرملى فى سلسلة مقالات نشرها عن «صحافة بغداد» فى مجلة (المسرة) (١) . :

---

(١) مجلة المسرة — حريصا (لبنان) سنة ١٩١١

« وأما مواضيع الزوراء فلا تستحق الذكر ، وآسفاه على ولاية بغداد أن تكون جريدتها الرسمية بهذه الصورة الدنيئة » .

ثابرت جريدة (الزوراء) على الصدور إلى احتلال القوات البريطانية بغداد سنة ١٩١٧ فغابت عن الأنظار .

جريدة الموصل

ولما كنا بصدد الجرائد الرسمية ، فلنتم بحثها فى العهد العثمانى .

بعد خمسة عشر عاما من ظهور جريدة (الزوراء) فى بغداد أنشأت الحكومة جريدة (الموصل) فى الموصل سنة ١٨٨٥ تنشر مرة فى الأسبوع باللغتين التركية والعربية ، وأحيانا بالتركية وحدها ، وتطبع فى مطبعة ولاية الموصل التى أسست سنة ١٨٧٥ .

وهناك مصدر يؤرخ صدور جريدة (الموصل) بعام ١٨٧٩ .

ولم تكن (مطبعة الولاية) الموصلية أول مطبعة فى تلك الحاضرة ، كما هى الحال فى «مطبعة الولاية» البغدادية التى تحدثنا عنها . فقد أسس « مبعث الآباء الدومينيكيين » من الأجانب المرسلين « مطبعتهم » فى أم الربيعين سنة ١٨٦٠ .

وأسست « المطبعة الكلدانية » سنة ١٨٦٣ أقامها الكلدان وهم من الأهلين المواطنين النصارى ينتمون إلى الكنيسة الكلدانية فى السواد . بمعنى أن هاتين المطبعتين سبقتا مطبعة مدحت باشا فى بغداد .

ولم تعمر «مطبعة الكلدان» أما «مطبعة الدومنيكان» فقد عاشت أكثر من خمسين سنة وطبعت كتبا ورسائل كثيرة باللغات العربية والآرمية والتركية والفرنسية واللاتينية ، منها المدرسية ومنها الدينية . فكانت من عوامل النهضة الأدبية فى شمال العراق حتى إذا اشتعلت نيران الحرب العالمية الأولى صادرتها الحكومة العثمانية ، ولم تقم لها بعدها قائمة .

وتاريخ جريدة (الموصل) فى العهد العثمانى غير واضح ، ولم أعثر لها على أثر فى الحياة الفكرية فى بلدى ، ويظهر أنها اقتصرت على نشر القوانين والأنظمة والبيانات ، وأوامر الحكومة وإعلاناتها. وقد عاشت إلى إحتلال الجيش البريطانى الموصل سنة ١٩١٨ فانقلبت إلى جريدة للمحتل مما سأبحثه فى محاضرة تالية .

هذا فى حاضرة الشمال ، أما فى الجنوب فقد وجدت جريدة رسمية فى الثغر العراقى، وادعى ابراهيم حلمى العمر فى محاضرة له فى أحد الأندية الأدبية أن مدحت باشا هو الذى أسسها بعد أن أنشأ (الزوراء) فى بغداد ، وقد أسماها (الفيحاء) ولكن المصادر الموثوقة التى بين يدى لاتؤيد هذا الزعم بل على النقيض تؤكد أن البصرة لم تعرف الصحافة إلا بعد مغادرة مدحت باشا العراق بسنين .

إن أول مطبعة عرفتها البصرة أنشأها فى ولاية هدايت باشا ، موظف هناك ، بغدادى الموطن ، كان يتولى رئاسة كتاب دائرة الأملاك السنية ، ويدعى جلبى زاده محمد على ، أسس مطبعة وطبع فيها جريدة (البصرة) وقد كان نفسه صاحب امتيازها ومديرها المسؤول . ظهرت سنة ١٨٨٩ مكتوبة باللغتين العربية والتركية، وكانت لسان حال الولاية . فهى أقرب إلى الجريدة الرسمية ، إستمرت تصدر خمس سنوات حتى إذا نقل منشئها إلى وظيفة فى بيروت . تبنت الحكومة المطبعة ووسعتها وعهدت بتحريرها إلى موظفون من ديوان أنشأته الولاية فغدت جريدة رسمية صرفة .

لهذا يبدأ تاريخ جريدة (البصرة) الرسمية بكانون الثانى سنة ١٨٩٥ وواصلت الجريدة الصدور أسبوعياً إلى إحتلال القوات البريطانية مدينة البصرة فى مطلع الحرب العظمى سنة ١٩١٤ .

ويقول البعض أن الصحفى إختلف مع الوالى الفريق حمـــدى باشا ، فأسس هذا مطبعة أخرى وجديدة باسم جريدة (البصرة) سنة ١٣١٣

وليس لدينا مايؤثر عن هذه الجريدة الرسمية فى الحياة الأدبية البصرية .

وتلاحظون أن الجرائد التى ذكرتها كلها جرائد رسمية تصدرها الحكومة إذ ندر أن أذنت الحكومة قبل الدستور بإصدار جريدة سياسية أهلية فى بلد ناء كالعراق ، لم تعرف عنه درجة من الثقافة تقنع حكومة المركز باستعداده لإيجاد صحافة له . وإن كانت حتى الصحف الأدبية والعلمية والمطبوعات السائرة تخضع لرقابة صارمة فى ظلام الإستبداد .

ويقول سليمان فيضى فى مذكراته . . .

. . . « كان هناك صحيفة واحدة فى مركز كل ولاية من الأقاليم العثمانية يديرها موظف حكومة مسؤول . تشغل معظم صفحاتها بمديح السلطان والدعاء له . وكانت الصحافات الأولى من هذه الصحف تبدأ بالدعاء الروتينى . :

. . . « أطال الله عمر مولانا أمير المؤمنين وخليفة رسول رب العالمين خادم الحرمين الشريفين ، وخاقان البرين والبحرين ، السلطان بن السلطان والخاقان بن الخاقان عبد الحميد خان ادام الله عزه وأعز جنده وأسعد عهده ونشر على بلاد الأعداء راية نصره . . . . الخ .

. . . « ولم تكن الحكومة لتمنح إمتيازا لأية صحيفة أخرى مهما كان نوعها . والتضييق على حرية الصحافة لم يكن قاصرا على عدم إصدار صحف إلا الصحف الرسمية ولكن كان ممنوعا دخول الصحف من الخارج ، حتى أن الشيخ مبارك الصباح ، أمير الكويت كان مشتركا بجريدة (الخلافة) التى أصدرها فى لندن بعض أحرار الترك وعندما وشى جاسوس بوكيله فى البصرة عبد العزيز السالم البدر بأنه دفع إشتراك هذه الجريدة وكبست داره وتحققوا من دفاتره ، حكموا عليه بالنفى إلى ديار بكر عشر سنوات . »[1]

---

(١) فى غمرة النضال مذكرات سليمان فيضى ص ٥٠

الصحافة بعد الدستور

ما انبثق نور الدستور فى العالم العثمانى سنة ١٩٠٨ ورفع الحجر على الآراء حتى انطلقت الأقلام من عقالها ، وخرج المفكرون إلى ساحة الحرية وكانت الصحافة من مجالى بروز هذا الانقلاب فى حياة الشعب ، فأخذت الصحف تكتب ما كان يعز كتابته أو التطرق اليه فى العهد البائد ، فلبست الصحافة ثوباً زاهياً من المقالات الحرة والأقوال الصريحةوالأخبار الطريفة فعظم إقبال القراء عليها ، وزاد إنتشارها ،وأقبل الكتاب والساسة ورجال الفكر على إصدار الصحف ولم يكتفوا بالجرائد اليومية أو الأسبوعية بل انشأوا المجلات والنشرات الدورية وسلاسل الكتب التى تفننوا فى مضامينها

يقول أحمد أمين بك ، محرر جريدة (وطن)فى استانبول وأحدمؤرخى الصحافة التركية[١] :

« لم تمض أسابيع قليلة على إعلان الدستور حتى صعد عدد الصحف اليومية فى الآستانة من ٣ إلى ١٥ . وفى الشهر الأول من العهد الدستورى ، بدأ فى العاصمة لون جديد من الصحف الهزلية بلغت العشر ، والتفت الصحفيون إلى تنويع هذه الصحف بين يومية وأسبوعية ومجلات مختصة ؛ بل قد أفضى الأمر بأحد الكتاب إلى أن أصدر من ذلك اليوم جريدة تكاد تكون شيوعية باسم (اشتراك) شعارها القول التركى المأثور . . « إذا كان الواحد يأكل والثانى يتطلع إليه فقط عندئذ تقوم القيامة » . . وكل جماعة أرادت فى هذا الوضع أن تكون لها صحيفة بمثابة لسان حالها ، بل قام أصحاب الأعمال والحرف الخاصة يصدرون مجلاتهم كالمعماريين والكيمائيين والأطباء والبياطرة والمحامين والممثلين والعمال والموظفين والمنفيين

---

(١) ص ٤٥٨ Modern Turkey: by Eliot g. Mears (New york) 1924

سابقاً وطلاب الجامعة ، ولكن لم يكتب لأكثر هذه الصحف الحياة ، فمن عشرات الجرائد عاشت ثلاث يومية لاغير وبعض المجلات الأدبيـة والمصورة .

وهكذا عدت الصحافة أنشط عامل فى التطور الدستورى الجديد فأحدثت تأثيراً جارفا فى الرأى العام » .

وكان نصيب العراق من البلاد العثمانية أن سرت إليه هذه الموجة فهب المشتغلون بالسياسة والكتاب لإنشاء الصحف والمجلات يكتبونها باللغتين التركية والعربية ، حتى بلغت هذه الصحف فى بغداد وحدها فى خلال سنتين خمساً وعشرين جريدة ومجلة، إلا أن صحفنا لم تسلم من الآفات التى بدت أعراضها فى الصحف العثمانية قاطبة ، فان ازديادها الفاحش مع نقص الخبرة وإعواز الدربة عند محرريها جعلهم يشطون فى كتاباتهم ، ولاسيما فى الجدل السياسى والحزبى فظهرت فى أنهرها مهاترات شخصية يندى لها الجبين مما جعل الرجعيين يقعون على فريسة باردة فخرجوا من أوجارهم وطفقوا يندوون بحرية الصحافة التى خلعها الدستور على الأقلام غير المدربة والصحافيين الجدد الهوج . وقد بدا رد الفعل واضحا عندما نظر البرلمان العثمانى فى ذلك الوقت فى قانون المطبوعات ، فثارت فى وجه الحكومة عاصفة من النقد اللاذع على هذه الحرية المتيسرة الممنوحة للصحافة .

ومن الناحية المادية لم يستطع منشئو الصحف فى العراق أن ينهضوا بها على أساس مشروعات اقتصادية ، كما هى الحال فى الصحف الأوربية والأمريكية والصحف المصرية فى جيلنا ، لهذا أخفق القسم الأعظم منها ولم يقو على الصمود ففارق الحياة من أول الشوط أو بعد خطوات قصار .

أصيبت الصحافة العراقية من مطلع حياتها بالأمراض الوبيلة التى تصاب بها الصحف فى العالم من مخاتلة وكذب وزيغ ، إلا أن هاتيك الصحف عند الأقوام تكون أقلية لايؤبه بها بجانب الأكثرية الصحفية التى يستقيم سلوكها

فتتفوق الصحف المحترمة المفيدة على صحف المرتزقة التى تعيش طفيلية ، لهذا لاتجد جريدة عراقية الآن علت بها السن ويرجع ميلادها إلى مطلع تاريخ صحافتنا . كما أن هذه الصحف فى ظل العلم العثمانى خلقتها ظروف وأوضاع وأغراض خاصة ذهبت بذهابها وقضى عليها فور تغيير الحال ، فضلا عن ندرة الصحافيين وحملة الأقلام فى ذلك الطور ممن احتسبوا حياتهم للعمل الصحفى وخدمة الشعب بالقلم ومايسطرون من آراء ومبادىء .

جريدة بغداد :

إن أول جريدة أهلية أو شعبية عرفتها عاصمتنا سميت (بغداد) أنشأها فرع (حزب الاتحاد والترقى) العثمانى الذى قام بالانقلاب الدستورى لتكون لسانه وعهد بإدارة سياستها إلى رئيس هذا الفرع مراد بك سليمان أخى الفريق محمود شوكت باشا أحد رجال الانقلاب المذكور ، صدرت ثلاث مرات فى الأسبوع باللغتين العربية والتركية ورأس تحرير قسمها العربى معروف الرصافى وكتب فيها الأدباء البارزون عندئذ كالزهاوى وفهمى المدرس ويوسف غنيمة وكاظم الدجيلى ، وانبرت تروّج سياسة الحزب الحاكم وتبث الأفكار المؤيدة للانقلاب الدستورى .

برز عددها الأول فى ٦ آب (أغسطس) سنة ١٩٠٨ وكتب فى ديباجتها أنها (جريدة سياسية علمية أدبية أسبوعية واسطة لنشر أفكار جمعية الاتحاد والترقى) وعرفت بأنها أقوى جريدة فى أيامها حتى أن منتقد (الصحافة البغدادية) قال : « إن جريدة بغداد أحسن الجرائد التى ظهرت فى بلدنا إلى ذلك الموعد (سنة ١٩١١) سواء من حيث الفكرة والمواضيع أو حسن التعبير ، وقد نشرت مقالات حرة رفيعة المستوى مستقيمة المسلك نافعة للألفة والوطن ، منقحة العبارة ، مهذبة الألفاظ مما جعلها فى مقدمة صحف بغداد ومثالا يحتذى من بعدها »(١).

---

(١) الأب أنستاس مارى الكرملى (صحافة بغداد) مجلة المسرة سنة ١٩١١ .

غير أن جريدة بغداد بعد أن ضعف الحزب الحاكم أخذت بالتضاؤل وتركها محررها العربى ، فقرر الحزب إيقافها فى سنتها الثانية ، مع أنها فى إزدهارها كانت من أوسع الصحف انتشارا حتى ليذكر أنها ضربت الرقم القياسى فى سعة الذيوع عندما وصفت حادثة ٣١ آذار الرجعية المعروفة فى اسطنبول وحركة الإنقاذ التى أعقبتها والتى قضت على الحكم الحميدى وكان يقود حركة الإنقاذ محمود شوكت باشا وقد بلغت نسخها المبيعة ذلك اليوم ثلاثة آلاف بينما لم يكن فى تلك الأيام يعلو أكبر عدد لأية جريدة عراقية مقروءة على ألف نسخة ، والبقية تنحدر إلى خمسمائة فما دون ذلك .

ثم كثرت الصحف حتى وصلت إلى تسع وستين جريدة وعشرين مجلة بين أسبوعية وشهرية ولم تكن بين الصحف يومية غير جريدة (بغداد) هذه فى بعض أشهرها وجريدتى (الزهور) و (صدى الإسلام) فى سنى الحرب العالمية الأولى . أما البقية فتنشر فى الغالب مرة أو مرتين أو ثلاث مرات فى الأسبوع .

ويظهر أن الحكومة العثمانية بعد أن طغى سيل الصحف لديها ورأت اضطراب حياة أكثرها من الناحيتين المادية والأدبية وضاقت ذرعا بالصحفين الأجراء عمدت إلى طريقة لتصفية الصحف ،فصدر أمر وزارة الداخلية فى الآستانة سنة ١٩١١ بأن الجرائد التى أخذ امتيازها ولم تنشر حتى ٥ آذار (مارس) من تلك السنة ، أو نشر بضعة أعداد منها ثم احتجبت إلى هذا التاريخ تلغى امتيازاتها .وهكذا قضى وزير الداخلية التركى بشطبة قلم على ثمانى وثلاثين جريدة . فلم يبق فى مدينة السلام غير خمس جرائد ، بينها (الزوراء) الرسمية ومجلتين .

وقد وجد المفكرون العراقيون ورجال السياسة فى الصحافة معوانا لهم على الدعاية لآرائهم فكانت صحفهم فى خلال الحكم العثمانى تؤيد السلطة أو تقارعها وتتحزب لهذا الحزب أو خصمه . ولكن الظاهرة التى تلفت نظر

المتفحص وتدل على معان كبيرة أن أغلب صحف العراق فى ذلك الزمن كانت معارضة للحزب الحاكم ولم يقف بجانب هذا الحزب غير جريدتين . أما بقية الصحف فى بغداد والبصرة والموصل فكانت تروج لسياسة (حزب الحرية والائتلاف) المعارض (لحزب الاتحاد والترقى) أو أن تعبر هذه الصحف عن انتفاض الشعب تحت نير الحاكم الغريب ومحاولته الإفلات. وبينها جرائد دعت للفكرة القومية ومهدت للنهضة العربية بلسان صريح وإيمان قويم .

ويسجل تاريخ الصحافة فى زمن الحكم الغابر مواقف مشهودة فى هذا الميدان . كما أن الصراع كان عنيفاً بين بعض الصحافيين والوالى ، ومرجع الشكوى وزارة الداخليـــة فى الآستانة . وقد انتصر فى بعض الحادثات الصحافى العراقى على الوالى التركى الذى كثيراً ماتذرع بسلطان دكتاتورى مخيف ، كما أن روح التمرد من الظلم ومحاسبة المسئولين تغلغل فى الصحف فى تلك الحقبة .

ولعل صحف الفكاهة والهزل على قلتها — قد قامت بدور أعمق تأثيراً فى هذا المجال وإن كان النقد الساخر ينقلب عادة فى العراق وفى الشرق العربى عامة — إلى السب والقذف فتغدو أقلام الكاتبين مقاريض أعراض وأبواق تشنيع مما أدى فى قضايا عديدة بالصحافيين إلى أقفاص الاتهام فى المحاكم ودفع بهم إلى أعماق السجون .

وبديهى عندما نستعرض تاريخ الصحافة فى قطر من الأقطار فى محاضرات كهذه لايمكن أن نسرد أسماء جميع الصحف وأحوالها ولاسيما إذا كانت الواحدة لاتعيش أكثر من بضعة أعداد أو بضعة أشهر . كما هى حال صحفنا فى العهد العثمانى ، بحيث صارت (اللازمة) لإحدى مجلاتنا العلمية عندما تقرظ جريدة جديدة أن تختم كلمتها بالدعاء لها بالحياة لئلا تكون كغيرها تلتمع ولا تلبث أن تختفى بسرعة. فخليق بنا أن نبحث الجرائد ذات الشخصية والأثر فى مجتمعها .

جريدة الرقيب :

منها جريدة (الرقيب) لمنشئها عبد اللطيف ثنيان أحد الوجوه والأدباء ، ظهرت فى ٢٨ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٠٩ فكانت ثالث جريدة أهلية فى قطرنا[1] شعارها أنها (جريدة عربية تركية خادمة لترقى الوطن بكمال الحرية) صدرت أول الأمر مرة فى الأسبوع ثم صارت تبرز مرتين أسبوعيا وكان قسمها التركى صغيراً . وأكثر أعمدتها بالعربية . وتميزت بأسلوبها الكتابى وسلاسة عبارتها ونقاء لغتها بالقياس إلى زميلاتها . وقد أجمعت الكلمة على أنها أجرأ صحف وقتها وأكثرها شعوراً بالواجب ، وكان صاحبها يقظاً على تتبع سير الحكومة وأعمالها . فما كان منها حسنا أطراه وخطأ انتقده ، بحيث صح له أن يطبق ما أعلنه فى مستهل أعدادها وهو يبسط خطتها قوله :

« جعلنا خطة (الرقيب) حرة إلى آخر درجة . تذكر المسىء وتقبح فعله مهما كان شريفاً عالما فاضلا غنياً ، وتذكر المحسن وتقدر إحسانه مهما كان خاملا فقيراً بلا فرق بينهما ، إذ بدون ذلك تذهب مزية المحسن ضحية عدم شهرته وغناه وذلك مما يخالف العقل لأن الحسنة حسنة وإن كانت من بيت الإحسان فهى الأحسن ، والسيئة سيئة وإن كانت من بيت الشرف فهى أسوأ . »

عاشت هذه الجريدة ، ما يزيد على السنتين ، ولم تقصر همها على السياسة بل جالت فى ميدان الاجتماع جولات ، وعالجت مشكلة التربية والتعليم وحثت على التهذيب وترقية الفكر وتناولت مسائل لغوية طريفة فى إرجاع أصل الألفاظ والتعابير والأمثال العامية العراقية إلى معانيها وأصولها الفصيحة ولصاحبها مؤلف مخطوط ثمين فى هذا الموضوع استعان فى مباحثه بأصول للسيد محمد سعيد آل مصطفى الخليل وضعها فى هذه المسائل .

---

(١) أما الثانية فجريدة يصدرها عبد الجبار باشا الخياط فى أول كانون الثانى (يناير) ١٩٠٩ باسم (العراق) ولم تعرف لها شخصية صحفية .

ومما انفردت به جريدة (الرقيب) أنها كانت تعلق على كثير من الشؤون والقضايا تعليقاً يتضمن رأى الجريدة فى الموضوع الذى تعالجه على خلاف ماكانت تفعله أكثرية الصحف من نقل مقالات الغير وآرائهم. وقد ساعد على قوة الجريدة وعلو شأنها وتأثيرها المركز الذى يتمتع به صاحبها فى وطنه من وجاهة وفضل.

وعنى ثنيان بتقصى أحوال القطر العراقى بأنحائه فهو ينشر على الدوام رسائل من الأقاليم وتسمى عندنا (الألوية) ببحث شأن كل صقع وفق حاجاته.

وأخذت الرقيب على عاتقها انتقاد الوالى ناظم باشا عندما حظر تقديم العرائض إلى المراجع الحكومية باللغة العربية مريدا إياها باللغة التركية مما أساء الرأى العام. فلم يكن من الوالى إلا أن استدعى الصحافى وهدده بأن يقصم ظهره إذا تعرض لانتقاد تصرف الحكومة، فاضطر عبداللطيف إلى السكوت.

وقد كلفت صاحب (الرقيب) جرأته ثمناً غالياً إذ أصبح بتحريض من السلطة والخصوم عرضة لتهجم ذوى الأقلام المأجورة وصحف المرتزقة مما ولّد مشادة عنيفة بين الطرفين انجرت إلى أبواب المحاكم. واتخذها بعض من لا ضمير لهم أساليب دنيئة فى مقاومة الرجل ومضايقته، ولكنه لم يبال بهذه التضحيات وظل مواصلا نهجه حتى اضطر إلى تعطيل جريدته واستطاع أن يفلت من يد خصمه الوالى، فقصد إلى الشام فمصر وتوجه منها إلى الآستانة وبقى هناك إلى حين عزل الوالى من منصبه.

جريدة بين النهرين :

ومن الصحف البارزة جريدة (بين النهرين) صدرت فى ٦ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٠٩ باللغتين العربية والتركية وكانت أول أمرها للتاجر يعقوب العانى إخبارية صرفة ممالئة للحكومة ثم تسلمها محمود الطبقجلى يحرر قسمها التركى، وأناط كتابة القسم العربى بقريبه كامل الطبقجلى، وهو تاجر

ذكي عشق الكتابة وعلق بالنظم وهوى الصحافة وكان حاد القلم . وفى هذه الصحيفة بدأ الكاتب إبراهيم صالح شكر وخزاته الدامية .

وجدّ محمود الطبقجلي فى العمل السياسي وقد انتخب رئيساً لفرع الحزب المعارض (الحرية والائتلاف) إذا اشتد ساعد هذا الحزب وانضم اليه فريق من الشباب النابه ، بينهم حمدى الباجه جى ، فجعل جريدته لسان الحزب فأقبل عليها القراء وذاع صيتها فى العراق وخارجه وطفقت تظهر ثلاث مرات فى الأسبوع بعد أن كانت أسبوعية .

وعنفت معارضة الجريدة بعد أن أقصى الفريق ناظم باشا والى بغداد عن منصبه فعاد إلى استانبول حيث قتل بيد خصومه فوقفت للوالى الجديد جمال باشا بالمرصاد ، مع أن جمال هذا سلك مع الصحافيين طريقا تؤدى إلى التفاهم ، وأخذ يؤدب لهم المآدب ، ويتحدث إليهم بأنه يعظم من شأن العرب ويكبر مدنيتهم ويعرف مكانتهم فى الماضى والمستقبل . لهذا قال فى مذكراته المنشورة بعد مصرعه أنه سبق أن درس (القضية العربية) عندما كان والياً فى بغداد .

وتحسب (بين النهرين) أول جريدة انتصرت للفكرة العربية ونبهت إلى نزعة الطورانية التى تشربها زعماء الاتحاديين الترك وقد اندفع صاحبها فى هذا المضمار عقب أن تلقى من شكرى العسلى مبعوث الشام كتابا يطلعه على ما يبيت الحاكمون فى قسطنطينية من التفريق بين عنصرى الأمة العرب والترك بوضعهم إشارة على اسم كل ضابط عربي فى الجيش العثمانى أو موظف فى الخدمة المدنية ليحولوا دون ترقيته ، فانبرى الطبقجلي يحمل على الحكومة فاضحاً خططها الجهنمية بلهجة قاسية ، مما دفع الجيش إلى مقاضاته فى المحاكم والحكم عليه غيابا .

وبعد أن عاشت الجريدة نحو ثلاث سنوات أوقفها صاحبها لما أحس بأن عصبة الوالى ستعمد إلى أساليب مروعة من اغتيال وفتك فودع جريدته بكلمة مؤثرة قال فيها :

« أما والحياة مهددة فلأختمن حياة الصحافة والنشر قبل أن تختم حياتى » .

ولم يكتف صاحب الجريدة ومحرروها بتحطيم أقلامهم ، بل هاجروا إلى البصرة حيث كان حزب المعارضة قوياً وملجأ أمينا للمعارضين بزعامة السيد طالب باشا النقيب .

جريدة الرياض :

وها أننى أنتقل إلى التحدث عن جريدة ذات لون خاص فى الصحف العراقية ، بل فى الصحف العربية قاطبة فى ذلك الجيل . فقد كان يقيم فى الكرخ من بغداد وجيه نجدى هو الشيخ جار الله الدخيل من أهل القصيم يتصل بوشيجة نسب بالأمراء آل سعود وآل الرشيد . ومع جار الله وكالة لابن الرشيد فى الخطة العراقية وله تجارة واسعة وهو يهيمن على طريق البادية وقوافلها ، وبإمرته أهناد الإبل يشتغل بتجارتها ويستخدمها فى المواصلات يوم لم تكن فى البلاد سيارات ولا قطر ولا طائرات . ولهذا الزعيم مضيف يعج بروواده من البدو والحضر فأراد أن تكون له جريدة تعضد نفوذه وتوسعه وتخدم تلك الأصقاع المجهولة فى عالم النشر يومئذ . وسهل مهمته ابن أخ له شاب نابه «سليمان الدخيل» جاء بغداد من القصيم ودرس على بعض الأساتذة منهم محمود شكرى الآلوسى واتصل بالطبقة المفكرة والمشتغلين بالسياسة فأصدر جريدة (الرياض) متخذا اسمها من قاعدة نجد . واستعان بطالب نجيب فى المدرسة الإعدادية ذى موهبة كتابية إعتاد أن يترك مدرسته ويعيش فى مكاتب الجرائد هو ابراهيم حلى العمر .

ظهرت جريدة (الرياض) فى ٧ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩١٠ أسبوعية عربية اللهجة أدبية المشرب وإن لم تكن قويمة اللسان ولا مشرقة البيان إلا أن صفتها التى إمتازت بها هى العناية الفائقة بأخبار نجد وجزيرة العرب وإمارات الخليج العربى .

ويجب أن نعترف ونحن نحلل تسرب الفكرة العربية إلى الأذهان فى حكم الترك الذين لم يكونوا يريدون للنزعة القومية انتشاراً بأن (الرياض) خدمت (القضية العربية) بما أحدثت من كثرة الضجيج والكتابة عن قلب الجزيرة وينبوع العروبة . فقد أذاعت الأحاديث عن العرب المعاصرين وقبائلهم ومنازلهم ومنازعاتهم وغزواتهم وحربهم وسلمهم بنطاق واسع أثر على العقول ولفتها إلى هذه الرقعة من العالم العربى .

وليس عليكم بعد ذلك أن تدققوا أو تلحفوا فى تمحيص صحة ماترويه صحيفة (الرياض) من أخبار الإمارات العربية وسلطات الخليج وزعامات البوادى . فالمبالغة بادية عليها ، ولكن هذا لايهم الكاتب أوالناشر إنما المهم أن أكثر مروياتها تشيع فى عالم الصحافة فتتناقلها الجرائد فى العراق والشام ومصر . وقد تشغل بعض مروياتها من هذا اللون أسلاك البرق ودواوين الدولة العثمانية أياما بل أشهرا بينما يكون الحادث من أساسه من مبتدعات خيال مدير (الرياض) أو محررها .

ولم يقف سليمان الدخيل عند الصحافة السياسية والأسبوعية ، بل أنشأ مجلة (الحياة) ، شهرية وأسس دار طبع ونشر . فنشر موجز (عنوان المجد فى تاريخ نجد) لابن بشر وألف ونشر (العقد المتلألىء فى حساب اللآلىء) عن صناعة الغوص على اللؤلؤ فى الخليج وقيمته . ومن أعجب حوادث نشر هذه الدار أنها طبعت كتاب (حساب الجفر) منسوبا إلى (ابن العربى) فتلقفته الأيدى وذاع بين القراء ودر على الدار أرباحاً ، وحقيقة الكتاب من نتاج مكتب تحرير (الرياض) أوحته قريحة سليمان أو إبراهيم أو أحدهما .

جريدة مصباح الشرق :

ومن الجرائد التى ساهمت فى خدمة النهضة القومية على ضفاف دجلة والفرات (مصباح الشرق) أنشأها عبدالحسين الأزرى الذى أصدر أول الأمر جريدة (الروضة) أدبية ثم (مصباح الشرق) (فالمصباح) (فالمصباح الأغر)

صحف سياسية تتعطل الواحدة فيقيم الأخرى مكانها ، وهى جريدة باللسان العربى وحده، أسبوعية ،بدانورها فى غرة آب (أغسطس) سنة ١٩١٠ وكان إنتقادها ذا وقع أليم على السلطة فصارت تتربص بصاحبها حتى إذا سبق غيره من الصحافيين فى إذاعة مصرع فريد بك والى البصرة فى اغتياله السياسى المعروف بتأثير حزب المعارضة هناك اتهمته بأن له ضلعا فى معرفة المؤامرة مقدما ، وحاكمته وحكمت عليه بغرامة . واستمرت الجريدة تصدر إلى أن اعتقل منشئها فى الحرب العظمى الأولى وصودرت مطبعته .

جريدة الرصافة :

ومن الصحف الجريئة (الرصافة) لصاحبها صادق الأعرجى ، ظهرت فى ١٧ حزيران (يونيو) سنة ١٩١٠ فلما عطلتها الحكومة بعد عام استعاض عنها بجريدة (الصاعقة) التى كان قد بدأ ينشرها مؤسسها عبد الكريم الشخلى فى ٨ حزيران (يونيو) سنة ١٩١١ وقد غضب الوالى مما نشرته فى عددها الجديد بعد هذا التحايل ، فأوعز إلى أحدهم من الدهماء بشكوى الأعرجى إلى المحاكم بتهمة ملفقة ، فأوقف الكاتب فى السجن ، فأهاج هذا الظلم إحساس الناس ، فتجمهر خلق كثير فى سراى الحكومة احتجاجا على اعتقال الكاتب المقدام، وقد شجع هذه الحركة الوجيه عيسى الجميل الذى يتمتع بزعامة شعبية فأبرق بالمضابط إلى قاعدة السلطنة «استانبول» فصدر أمر وزارة الداخلية بالإفراج عن الصحفى المضطهد .

جريدة النهضة :

وتفاقمت النعرة القومية عند أهل بغداد ، ولا سيما بعد انعقاد (المؤتمر العربى الأول) فى باريس سنة ١٩١٣ وكثرت الجمعيات السياسية السرية والعلنية فى أنحاء الامبراطورية ، وقوى ساعد المطالبين باللامركزية وإبراز شخصية الأمة العربية وكيانها ، فنهض فريق من الشباب المتوثب فأسس

(النادى العلمى الوطنى) ببغداد، وتقدم أكثر العاملين فيه حماسة مزاحم الأمين الباجه جى فأصدر جريدة (النهضة) فى ٣ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩١٣، فإذا هى الصحيفة القومية الفذة بين زميلاتها، جهيرة الصوت، بليغة التعبير فى محاسبة الحكومة العثمانية، والمناداة بحقوق العرب. وعهد بتحريرها إلى إبراهيم حلمى العمر محرر جريدة (الرياض) فتجلت فيها مواهبه الكتابية وطارت شهرته، إلا أن الحكومة لم تتحمل لهجتها النارية فعطلت بعد عددها الحادى عشر وهرب مؤسسها ومحررها إلى البصرة لاجئين إلى طالب باشا النقيب، حيث اجتمع نفر من حملة الأقلام والصحفيين البغداديين منهم غير من ذكرنا رشيد الهاشمى الشاعر الكاتب وصادق الأعرجى ومحى الدين الكيلانى صاحب جريدة (النور).

جريدة الإيقاظ:

ولم يقتصر الجهاد الصحفى على بغداد فى تلك الأيام، بل شاركتها بعض الحواضر منها البصرة. فأول صحيفة أهلية فيها جريدة (الإيقاظ) التى أصدرها المحامى سليمان فيضى الموصلى فى ٢ آيار (مايو) سنة ١٩٠٩ وهى جريدة أدبية أخبارية وطنية كما كتب عليها. تنشر مرة فى الأسبوع بأربع صفحات بالعربية والتركية. وكان مديرها المسؤول ومحرر القسم التركى فيها مكتوبى زاده عمر فوزى المحامى.

كتبت فى العدد الأول بعنوان (سبب النشر وبيان المسلك) كلمة جاء فيها:

حيث أن البصرة دون سائر البلاد العثمانية خالية من جريدة تحرك همم ساكنيها وتنشر جميل ذكرها، غير جريدة الولاية (بصرة) وهى لانشغالها بالأمور الرسمية لاتلتفت إلى شىء من ذلك. بادرنا لإصدار جريدة عربية أسبوعية معنونة باسم (الإيقاظ) تفاؤلا بإيقاظها الوطن من غفلة رقاده وإنهاضا له من حضيض وهاده.

وقد التزمنا من أن يكون مسلك جريدتنا هذه نصرة المظلوم والأخذ

بيد المحروم ونشر أعمال المحسنين . وشهرة أفعال المسيئين والحفظ لحقوق الوطن وأبنائه والمبادرة إلى كل ما يعود بترقيته وإعلائه ، سالكين فى كل ذلك منهج الحق باذلين الجهد فى توخى الصدق ، قابلين لنشر المقالات الواردة إلى محل إدارتنا من داخل الولاية ، أو خارجها سياسية كانت أو أدبية أو فكاهية بشرط أن تكون خالية من الدسائس النفسانية والأغراض الشخصية الخ . . .

وقد قال فى العدد البكر بعنوان (البدء بالمشروع) بعد الديباجة والدعاء . . « فهى جريدة أدبية أخبارية وطنية ، ولا يخفى وجه التسمية الإيقاظ على من له فى العربية أدنى إلمام ، بل هو بقرب مأخذه موضوع على طرف الثمام الخ . . . »

(ملاحظة) : كثيراً ما كان يستخدم الصحفيون فى العهد التركى عبارة (وطنية) تمييزاً لجرائدهم من الصحف الموالية للحكومة وانتقلت هذه العدوى إلى بعض الصحف التى صدرت بعد الاحتلال البريطانى ، وإلا فهل الصحف الأخرى (خائنة) حتى تنعت هذه بالوطنية بلسان الجريدة نفسها .

وطبيعى أن هذه الجريدة رغما عن مبدأها الحر ، كانت تسبح بحمد السلطان وتذيع أخبار الحزب الحاكم ، واهتمت بالأخلاق العامة والآداب الإسلامية . ودققت فى نشر أخبار إقليم البصرة .

ومن فنون الكتابة فيها حوار قصير بعنوان (مصاحبة) – وهو اصطلاح تركى – يتناول بالنقد والتنبيه أموراً اجتماعية أو نواقص فى الدوائر الرسميـــة . وقد هاجمت جريدة (إقدام) التركية فى الآستانة لطعنها فى (العنصر العربى) .

وحث سليمان فيضى فى جريدته على التعليم وطالب بمجانيته وبخاصة التعليم الصناعى . وكتب فى ذلك سلسلة مقالات إصلاحية داعيا إلى العمل والنهوض

حول (معنى الإيقاظ) اسم الجريدة . ودافع عن نشر اللغة العربية فى الدواوين ومعاهد التعليم . وحلى بعض الأعداد بصور كاريكاتورية ولكنها بدائية من حيث فن التصوير .

يقول صاحبها فى (مذكراته) أنه أوقفها فى أواخر تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩١٠ بسبب سفره إلى الحجاز لأداء فريضة الحج . مع أن الجريدة لقيت رواجا فى داخل البلاد العراقية وكان لها مشتركون فى إمارات الخليج والحجاز والهند وسنغافورة .

جريدة التهذيب :

وهنالك جريدة بصرية أخرى هى (التهذيب) أنشأها محمد أمين عالى باش أعيان ، سياسية علمية أدبية أخلاقية . تنشر مرة فى الأسبوع باللغتين العربية والتركية ، برز عددها الأول فى ١ حزيران (يونيو) سنة ١٩٠٩ وقد كتبت مقالات افتتاحية عدة فى تشجيع تعليم المرأة وتهذيبها . وطالبت بتعريق شركة الملاحة الإنكليزية (لنج) كما ألحت على وجوب تأليف مجلس الإدارة لولاية البصرة ، وحث القوم على التبرع للأسطول العثمانى .

وكان إنشاؤها ركيكا ، وكثير من افتتاحياتها مقتبسة من صحف مصر والشام ، وقد عطلها صاحبها فى شهر آزار (مارس) سنة ١٩١٠ .

جريدة الدستور :

ومن الصحف جليلة الخطر فى البصرة جريدة (الدستور) التى أسسها أولا عبد الله الزهير فى ٢٢ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩١٢ فلما أصبح عضواً فى مجلس النواب العثمانى انتقل امتيازها إلى عبد الوهاب الطباطبائى فنفخ فيها روحا جديداً ، وتضافر على الكتابة فيها نخبة من أدباء الثغر ، منهم أخواه عبد المحسن وعبد العزيز الطباطبائى واسماعيل السامرائى وكانت لسان الحزب المعارض . وقد جلب لها الحزب مطبعة من أوروبا مما لم يفعله حزب سياسى

آخر فى عراقنا . وغدت دار الجريدة ندوة لأحرار الكتاب والسياسيين من البصريين، أو من كان يهرب إلى البصرة من البغداديين فرارا من إرهاق الحكومة وضغطها .

ولما عطلت (الدستور) صدرت باسم (صدى الدستور) وبقيت مثابرة على خدمة النهضة الفكرية . ومن مقالاتها الرنانة التى كتبها أحد محرريها سليمان فيضى صاحب جريدة (الإيقاظ) التى تحدثنا عنها بعنوان (الجاسوسية فى عهد الحرية) وقد هزت السلطة هزاً وكان لكتاباتها تأثير عميق فى الرأى العام. وبقيت تنشر إلى احتلال البريطانيين البصرة فى كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩١٤ .

لما زار الشيخ محمد النبهانى البصرة ، وتفقد أحوالها قال عن الصحافة فيها :

« أنشىء فى البصرة بعد إعلان الدستور العثمانى نحو إحدى عشرة جريدة أرقاها (المنير) ثم (آتى) ثم (التهذيب) ثم (الفيحاء)[١] .

جريدة نينوى :

وما عرفت الموصل الصحافة الأهلية قبل جريدة (نينوى) التى صدرت فى تموز (يولية) سنة ١٩٠٩ لصاحبها فتح الله رسم ومديرها المسئول محمد أمين الفخرى وكان يكتب فيها على حكمت وهى علمية أدبية سياسية تصدر مرة فى الأسبوع باللغتين العربية والتركية . وقد عرفت باعتدالها فى سياستها وتحاشى إغضاب الحكومة .

جريدة النجاح :

فلما أسس فرع (حزب الحرية والائتلاف) المعارض فى الحدباء أصدر جريدة (النجاح) صاحب إمتيازها محمد توفيق وكان يكتب فيها (خيرالدين

---

(١) محمد النبهانى كتابه (التحفة النبهانية) المجلد ٩ ص ٦٧

العمرى) ظهرت فى ١٢ تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩١٠ (١٣٢٨ هـ) وبقيت تصدر سنة ونصف سنة ثم أوقفها صاحبها .

* * *

يلاحظ مما تقدم أن معظم الجرائد التى صدرت فى العراق فى العهد العثمانى تكتب باللغتين العربية والتركية — لغة الدولة الرسمية — وبعضها تركية بحتة وبينها جرائد باللغة الفارسية .

ولغة هذه الصحافة فى فجر حياتها تشوبها العجمة وأسلوب الكتابة فيها ضعيف مهلهل وعباراتها مشحونة بالأغلاط اللغوية والنحوية بحيث احتاج عالم لغوى عراقى كبير فقال فى وصف لغة الصحافة فى الحكم التركى :

« كانت لغة جرائد بغداد فى العهد العثمانى خليطا من جميع اللغات التى بها متكلمون فى الزوراء فترى فيها التركية والكردية والفرنسية والانكليزية والهندية والفارسية ولغة مؤلفة حروف ألفاظها من كل هذه اللغات معا أو من بعض منها ».

هذا من حيث اللغة والأسلوب . أما من ناحية الموضوعات ، فمن البداهة بمكان أن شيوع الأمية شيوعا مريعاً فى ذلك العهد ، والتخلف الثقافى جعلا وجود الكتاب نادرا جدا ، والصحافة صناعة خاصة لايخوض غمارها إلا من يتمتع بموهبة لمعالجة الكتابة السياسية ونحوها . ولم يكن يقدم على الكتابة فى الصحف فى الفترة التى نبحث عنها حملة العلوم الدينية وأشياخ التدريس والفقهاء . إذ أن الكثيرين منهم كانوا يرون الكتابة فى الجرائد السيارة مزريا بصاحبها ، وبعضهم يعتقد أن هذه الصحف لا تنشر إلا الأكاذيب . فهم يربأون بأنفسهم أن يساهموا فى التحرير فيها .

كما أن خصاصة أصحاب الصحف جعلتهم عاجزين عن أن يدفعوا أجورا للكاتبين إذا وجدوا ، فتجد الواحد منهم يجمع فى شخصه بين المالك للجريدة ورئيس التحرير والمخبر ومدير الإدارة . وقد يكون الموزع أيضا .

عزا باحث فى مجلة (دار السلام) تأخر الكتابة الصحفية فى العراق إلى سببين [١] :

الأول : تعهد الحكومة العثمانية فى المدارس إهمال تعليم اللغة العربية فيخرج الطالب منها لايعرف لغته نافراً منها .

الثانى : أن الانقلاب الدستورى العثمانى بإفساحه الحرية للصحافة سهل للعوام الصرف إنشاء صحف عامية فى العراق جعلوها واسطة تعيش واتجار ، فتمكن الأغبياء من التطاول إلى مقامات العلماء ، وتسلق مقاعد الكتاب والأدباء ،فأخذت تلك الصحف الساقطة تمثل ملاك الأمة الأدبى بما لايزيد عليه من السقوط ، ولا غرو إذا كان موضع سخرية الأمم الراقية . وذلك هو الذى منع جماعة كتابنا من ترويجها واعتضادها . مع أن فى زوايا العراق ثلة من كبار الكتاب وقد عرفوا بآثارهم فى صحف مصر والشام .

والغريب أن هؤلاء الأدباء الذين يشير إليهم الكاتب كمحمد حبيب العبيدى والزهاوى والرصافى والشبيبى كانوا ينشرون قصائدهم ومقالاتهم فى صحف الخارج فتنقلها صحف بغداد عنها .

ولكننى رأيت خير الدين العمرى يقول فى مذكراته (المخطوطة) [٢] وهو ممن زاولوا الكتابة والصحافة فى العهد العثمانى واشتغلوا بالسياسة والادارة بعدها :

« لم يكن فى العراق من أرباب القلم شىء يذكر ، بل كان هناك شعراء يقومون مقام الصحف فى المدح والقدح » .

ثم قال فى موضع آخر من هذه المذكرات [٣] : «حاولت الصحف فى العراق أن تنهض بشىء من العمل النافع ، فلم تفلح لأن القراء كانوا قليلين فلم تنجح الصحافة العراقية فى الدور العثمانى أى نجاح » .

---

(١) دار السلام — بغداد فى ١١ آب (أغسطس) ١٩١٨

(٢) المجلد ٢ ص ٣٨٦ (٣) المجلد ٢ ص ٣٨٦ .

كذلك فقد ساد الفترة اللاحقة على الحرب توتر العلاقات الدولية ، الذى انتهى إلى وقوع الحرب الكورية ، وقد كان من آثارها زيادة الطلب فترة ما على القطن المصرى وغيره من المواد الأولية . وقد استمر ذلك التوتر حتى بعد انتهاء تلك الحرب ، وانقسم العالم أساسا إلى كتلتين ؛ الشرقية والغربية . وكان ذلك سبباً فى تزايد اهتمام الكتلة الغربية ببلاد الشرق الأوسط ، بما فيها مصر بالطبع ، وذلك لوجود منابع الزيت فى هذه المنطقة ، ولما لها من أهمية حربية . ويمكن أن نجد لكل ذلك صدى فيما قدمته أمريكا أحيانا إلى مصر وبعض البلاد العربية الأخرى ، من إعانات مالية أو فنية .

أما فى الحقل الاجتماعى ، فقلما ناصرت هاتيك الصحف الأفكار المتطرفة ويكفى أن ألمح إلى موقف بعض الصحف والمجـــلات فى الحملة على جميل صدقى الزهاوى ، لمقالته فى جريدة (المؤيد) المصرية فى (الانتصار لحقوق المرأة) مما اضطر بعض الكتاب المصريين أمثال ولى الدين يكن والدكتور شبلى شميل إلى أن ينتصروا له .

وأما تلك الصحف من ناحية الإخراج ورداءة الطبع فحدث ولا حرج ، لأن الطباعة كانت بدائية ، والمواصلات قليلة والورق عزيز المنال فى الأسواق وليس بين من اضطلعوا بالعمل الصحفى من فكر فى جلب الورق من أوروبا لقلة المطبوع من جريدته .

فإذا اضفنا إلى كل هذه النواقص فى الوسائل والأدوات الجو الخانق الذى كان يعيش فيه الصحفيون فى تلك المرحلة والعسف والاضطهاد مما سنتبسط فيه عند البحث عن حرية الصحافة أدركنا عوامل تأخر الصحافة فى أول نشوئها فى العراق .

---

(١) المجلد ، ٢ص ٣٨٦

الصحافة فى خلال الحرب العالمية الأولى

فى ظل الحكم العثمانى :

لما كانت معظم الصحف العراقية قد أيدت المعارضة للحزب الحاكم (الاتحاد والترقى) فى الدور العثمانى ، فقد انتهز الحاكمون من هذا الحزب غمة الحرب العالمية سنة ١٩١٤ فرصة للإيقاع بالصحفيين المعارضين والتنكيل بهم .

وسبق ظلام الحرب قيام الحكومة العثمانية بتعديل (قانون المطبوعات) لزيادة التشديد على الصحافيين الأحرار واضطهادهم ؛ فأقيمت على بعض الكتاب وأرباب الصحف الدعاوى فى المحاكم بحيث بلغت ٤٨ دعوى فى غضون خمس سنوات خرجوا من أكثرها أبرياء وغرموا فى بعض القضايا .

وكانت إدراة الحكم ثنائية بين السلطة العسكرية والسلطة المدنية للعثمانيين فإذا تعرضت جريدة للجيش أو الشرطة تحفزت السلطة العسكرية للتنكيل بالصحفى والحكم عليه . وفى بعض الأحيان وجدنا هاتين السلطتين تصطدمان ببعضهما بعضاً كما جرى لصاحب جريدة (الإيقاظ) سليمان فيضى عندما انتقد (الدرك) فهم قائد الجيش فى البصرة بحبسه ولم تفد حماية وكيل الوالى له إلا أن قوة المعارضة الأهلية تجمعت فأطلقته من الموقف .

نشرت جريدة (الرياض) قصيدة (لمحمد الهاشمى) عرض فيها بالطغاة فى إيران والظلم اللاحق بالمسلمين فى تونس والجزائر وما يعانيه أهل القفقاس من ذل ودعا الشاعر على قيصر الروسية بمنقلب الظالمين . فما كان من الحكومة التركية فى بغداد إلا أن قاضت الصحافى والشاعر ، فحكمت المحكمة على كل منهما بالسجن ثلاثة أشهر .

ولم يكن الوالى العسوف يتورع من أن يضرب الصحافى بيده ، كما

حدث لإبراهيم حلمى العمر ، الذى كتب فى جريدة مصرية مقالا حمل فيه على الاتحاديين والوالى يومئذ فى العراق جاويد بك ، وبيده قيادة الجيش أيضاً بعد أن أعلنت الحرب فحبس الوالى الكاتب أولا ثم جاء به إلى ردهة استقباله فى ديوانه وصار يضربه ضرباً مبرحاً بعصاه على مرأى ومسمع من الجمهور ، فتشفع له زميل هو صادق الأعرجى صاحب جريدة (الرصافة) الذى أصبح عضوا فى مجلس الولاية بعد اعتزاله الصحافة فأنقذه من مخالبه .

ولما وجدت الحكومة أن صحف البصرة تتمتع بنوع من الحصانة مكتسبة من هيبة زعيم المعارضة هناك «طالب باشا النقيب» وتأثيره على السلطة بما يجرى هذه الجرائد على الإمعان فى النقد والمقاومة أوفدت وزارة الداخلية فى استانبول إلى والى البصرة فى أخريات سنة ١٩١٣ . باقفال جميع الصحف الموجودة فى الثغر والإمساك عن منح امتياز أية جريدة جديدة .

وما أن احتلت الجنود الانكليزية البصرة بعد اندلاع نيران الحرب الأولى حتى شددت الحكومة العثمانية الخناق على الصحافيين وطاردتهم بحجة ظروف الحرب الاستثنائية فعطلت الجرائد الأهلية كلها ولم تبق إلا جريدة واحدة (الزهور) لصاحبها (محمد رشيد الصفار) لموالاتها للحكومة وتأييدها سياسة الحاكمين . وقد ثبت الرجل على خطته ولم يتحول عنهـا حتى إذا انسحب العثمانيون من بغداد إزاء زحف القوات البريطانية التحق بهم واستأنف عمله الصحفى فى الموصل بعد أن جعل جريدته الجديدة باسم (دعوة الحق) .

ورأى العثمانيون فى سحابة الحرب أن يستعينوا بالصحافة فى بث الدعاية لهم والتشنيع لمحاربيهم فأسسوا فى بغداد جريدة يومية دعوها (صدى الاسلام) باللغتين العربية والتركية يشرف على نشرها الجيش برئاسة قائده العام فى هذه المنطقة نور الدين بك الذى عرف بعد ذلك فى تاريخ النهضة الكمالية باسم نور الدين باشا (فاتح أزمير) وناطوا إدارة سياستها برئيس بلدية بغداد رؤوف الجادرجى .

وعنى حزب الاتحاد والترقى بهذه الصحيفة عناية كبرى ، فاختار لها خيرة الكتاب فى اللغتين فكتب فيها من الترك الدكتور حكمت ثريا بك بالتركية ، كما كتب فيها بالعربية من العراقيين محمود الوادى وعطا الخطيب الأديب الشاعر وإبراهيم حلمى العمر ، وخيرى الهنداوى الشاعر ، وعبد الرحمن البناء الشاعر ، والزهاوى وبعض أدباء النجف الأشرف . وقد نشرت مقالات بلهجة حادة فى تدعيم سياسة الاتحاديين وتفنيد بعض ماتنشره جريدة القوات الانكليزية الممثلة فى البصرة المسماة (الأوقات العراقية) وقد نشر (فائز الغصين) فى كتابه (المظالم فى سورية والعراق والحجاز)[1] رسالة منقولة عن (المقطم) وردت من بغداد تصف هاتين الجريدتين (الزهور وصدى الاسلام) بأن « شأنهما الدفاع عن الاتحاديين واطراؤهم وقلب الحقائق ونشر الأضاليل » .

ولم يكتف المتحكمون بتعطيل الصحف المعارضة ، بل لاحقوا الصحفيين المعارضين أو ذوى النزعة القومية العربية فنفوا كلاً من عبد الحسين الأزرى صاحب (المصباح) ورزوق داود من شباب النادى العلمى الوطنى وداود صليوا صاحب جريدة (صدى بابل) والاب آنستاس مارى الكرملى صاحب (لغة العرب) إلى قيرى من بلاد الأناضول حيث قضوا فى منفاهم السحيق بعض سنى الحرب . كما نفوا إبراهيم صالح شكر صاحب مجلة (الرياحين) وعبد اللطيف ثنيان صاحب (الرقيب) إلى الموصل وإبراهيم حلمى العمر إلى بتليس ، وفر سليمان الدخيل صاحب (الرياض) إلى نجد .

ولم يقتصر اذى الصحفيين على النفى فى غياهب الحرب ، بل ساق جمال باشا قائد الفيلق الرابع اثنين منهما إلى (ديوان الحرب العرفى) فى عاليه :

أولهما ــ أحمد عزة الأعظمى ، وقد كان يصدر مجلة شهرية باسم (لسان العرب) فى فروق تنافح عن الفكرة العربية وتبشر بالرسالة التحريرية بلهجة

---

(١) طبع فى مصر سنة ١٩١٨ .

عنيفة وأسلوب فصيح . وقد غير صاحبها اسمها فى سنتها الثانيـــة ، فجعلها (المنتدى الأدبى) إذ غدت لسان هذه الجمعية السياسية العربيـة التى ضمت شباب العرب فى العاصمة العثمانية .

سيق هذا الصحافى إلى المحكمة العرفية حيث قضى ثلاثة أشهر فى حبس يتجرع العذاب ولم تسفر محاكمته عن إتهامه إذ لم يجدوا بين أيديهم وثيقة تدينه ولم يشهد عليه غير شاهد واحد ولا اعترف هو بكلمة بما عمله أو من عرفه رغما عن تعذيبه وإرهابه . كما أن فطنته أنقذت الكثيرين من إخوانه وزملائه المجاهدين من التهلكة ، بل الموت المحتم . فإنه كان يقيم فى الآستانة لما كشر الحزب المسيطر عن أنيابه نحو العرب وخاصة المشتغلين بالسياسة الاستقلالية . فقبل أن يلقى القبض عليه أتلف كل ما كان لديه من كتب ومنشورات لجمعيات قومية سرية وشخصيات تعمل للإنقاذ فى السر والعلن . ولا سيما أن (المنتدى الأدبى) المذكور كان ملتقى هؤلاء الرجال ومباءة نشاطهم . كما كانت مجلته ينبوعا لكثير مما يذاع فى الموضوع فى المجلة وغيرها أو عن طريقه .

ورد فى الكتاب الأحمر الذى نشره القائد العام جمال باشا يدافع عن محاكمة أحرار العرب وشنقهم ونفيهم وسجنهم ، المعنون : (إيضاحات عن المسائل السياسية التى جرى تدقيقها فى ديوان الحزب العرفى المشكل بعاليه) شىء كثير عن أحمد عزة الأعظمى ومجلته ومما تضمن :

كان يجمع (المنتدى الأدبى) كل الطلاب العرب ويبث فيهم الفكرة القومية ونهضة العرب بأية واسطة كانت .. وكلما انتهى فريق منهم بدروسه ، حمل الأفكار وبثها حيث يعين فى الوظيفة فى البلاد العربية .. وان النشرات التى تحرض العرب على الثورة وقتل الترك كانت ترد إلى الشبان العرب ، فى ضمن الجرائد المرسلة إلى مدير مجلة المنتدى الأدبى ومحررها أحمد عزة الأعظمى فيقرءونها كلهم ويشترك معه فى توزيعها عاصم بسيسو . وكان هذا

الصحف يجمع الشباب العربى من مدارسهم الملكية والعسكرية فى إدارة مجلة (لسان العرب) ويقرأ عليهم تلك النشرات ..

أما الصحافى الثانى المرسل إلى الديوان العرفى فى عاليه فهو إبراهيم حلمى العمر الذى لم تفده مشاركته فى تحرير جريدة (صدى الاسلام) التى ألمعنا إليها .

إلا أن الحظ أنجده فإنه وصل المحكمة العرفية فى لبنان بعد أن نفذ حكم الإعدام فى قوافل الشهداء الثلاث ثم نشبت (الثورة العربية الكبرى) فى الحجاز نخطأ الكثيرون من حكام استانبول سلوك جمال باشا وسياسته الانتقامية فى بر الشام وحملوه تبعة اغاظة الأمة العربية وتعجيل انفجار نقمتها . فاوعزت إليه الحكومة المركزية بفض الديوان العرفى فى عاليه وهكذا نجا إبراهيم حلمى العمر من حبل المشنقة بعد أن توسط له جماعة من وجوه الشام وأدبائهم بينهم محمد كرد على منشىء (المقتبس) الجريدة والمجلة وكان إبراهيم من مراسليها فى بغداد .

ويظهر أن كرد على لم يكتف بالشفاعة للكاتب العراقى عند جمال باشا فينقذه من الأذى بل أوجد له رزقا بضمه إلى محررى جريدة (الشرق) التى أصدرها القائد المذكور وحشد لها كبار العلماء والأدباء محمد كرد على وشكيب أرسلان ومحمد حبيب العبيدى الموصلى وتاج الدين الحسينى وغيرهم ..

فى ظل الاحتلال البريطانى :

هذا ما كان من أمر الصحافة فى العراق فى ظل الحكم العثمانى .

وننتقل الآن إلى صفحة جديدة من الحياة العراقية عندما احتل الإنكليز بلادنا فى خلال الحرب العالمية الأولى .

أغار الإنكليز على البصرة فاحتلوها فى كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩١٤ فالتفتوا إلى الصحافة يستعينون بها على توطيد سلطانهم وترسيخ

سياستهم وللصحف مقامها فى نظر القوم وفى حياتهم العامة ومجالى امبراطوريتهم بحيث ذهبت كلمة لويد جورج داهيتهم ، فى أعقاب تلك الحرب ، « انما كسبنا الحرب بواسطة الصحافة » قولا مأثوراً يتيه به الصحافيون .

جريدة الأوقات البصرية :

فكان أول مافعلوه بعد استيلائهم على (مطبعة الولاية) الرسمية بالبصرة ابتياعهم المطابع الأهلية الثلاث التى كانت فى المدينـــة فطفقوا يطبعون بها نشرة يومية باللغتين العربية والانكليزية تحمل برقيات رويتر وجلها أخبار حربية تنقل إلى القراء مايجرى فى ميادين القتال المختلفة .

ثم تطورت هذه النشرة فأصبحت جريدة يومية باسم (الأوقات البصرية) وهو طراز من الأسلوب الانكليزى التقليدى فى تسميـــة الصحف (Basrah Times) درج عليها أكثر من أنشأ منهم صحفا بالانكليزية فى كل صقع من أصقاع الغرب والشرق فهم يقرنون تعبير (تايمس) إلى إسم القطر أو البلد الذى تظهر فيه الجريدة .

برزت (الأوقات البصرية) مكتوبة باللغات الأربع العربيـة والتركية والفارسية والانكليزية . وحرر فيها المستر جون فلبى — وهو بعد ذلك الحاج عبد الله فلبى المستشرق السياسى الانكليزى — .

ولاشك فى أن هذه الصحيفة قد أنشئت لتخدم أغراض السلطة المحتلة ، وتروج لسياسة الحلفاء وتذيع مبادئهم التى يعلنونها للنـاس ، فضلا عن استغراق أكثر أعمدتها بأخبار الحرب ومراحلها .

وقد أصدر الجيش المحتل بجانب هذه الصحيفة اليومية مجلة أسبوعية مصورة بعنوان « العراق فى زمن الحرب » حوت صورا للوقائع الحربية فى العراق مع صور الشخصيات العراقية ـ من الفريق الموالى طبعا ـ ولاسيما شيوخ القبائل ومناظر ومشاهد لهذه البلاد .

فلما وصلت القوات البريطانية بغداد واحتلتها ، وانتقلت بهذه المرحلة حكومة الاحتلال المركزية إلى بغداد سنة ١٩١٧ تولى سليمان الزهير أحد وجوه البصرة جريدة (الأوقات البصرية) بطريقة الالتزام من الجيش وعنى بأن يجعلها جريدة أهلية واستقدم لها محررا من مصر هو «عطا عوم» صحافى مصرى مخضرم من الزملاء الأوائل لتوفيق حبيب (الصحافى العجوز) فى تحرير مجلة (فرعون) وعاشت الجريدة بعهدة المالك الجديد أو الملتزم إلى سنة ١٩٢١ عند تأسيس دولة العراق الحديثة فلم يبق معنى لوجودها فغابت عن الأنظار .

جريدة العرب :

أما فى بغداد فبعد أن استتب للمحتلين الأمر ، أرادوا خلق جريدة قوية تخدم أغراضهم وتنشر خططهم وتطلع الجماهير على سياستهم الظاهرة وبخاصة بعد أن بلغت الحرب هذا الشوط واستولى الانكليز على قسم كبير من الأراضى العراقية ولا تزال جيوشهم تقاتل للاستيلاء على بقية الأقسام فوضعوا نصب أعينهم مشروع جريدة يومية ، فلم تمض عليهم ثلاثة أشهر حتى استطاعوا أن يطلعوا على الناس بهذه الجريدة وقد دعوها (العرب) .

ومن الطريف أن نترجم فقرات من إحدى (رسائل كرترودبيل) إلى والدها وهى مؤرخة فى ٢٩ حزيران (يونيو) سنة ١٩١٧ وفيها تنبئه بميلاد هذه الجريدة الجديدة وقد اضطلعت الكاتبة وهى فى منصبها فى الحكومة المحتلة بأوفر نصيب من العمل الصحفى التأسيسى قالت (الخاتون) . وهو اللقب الذى أطلقه عليها الأهلون عندنا :

« تتخذ التدابير لإصدار جريدة محلية عربية ، وهى الجريدة التى طال تشوقنا إلى صدورها . ولم يعقنا عن ذلك إلى الآن إلا فقدان الورق . فبعد إجراءات رسمية عديدة توصلنا إلى تحقيق هذه الرغبة ، وقد عهد بإدارة سياستها وتحريرها إلى المستر جون فيلبي - ممن ولى مناصب مهمة فى حكومة

الاحتلال فى قطرنا - أما هيئة تحريرها فقد ألفناها من أصدقائى الأقربين - الأصدقاء العرب - ونتوقع أن نحتفل بصدور عددها الأول فى غرة تموز (يوليو) وسنجعلها جريدة ذات شأن وسميناها (العرب) لأنها أول جريدة تصدر فى العهد الجديد من حرية العرب، - على حد تعبيرها -.

هذا ماقالته الخاتون فى كتابها إلى أبيها غير أن الأب انستاس مارى الكرملى الذى تصدر ديوان الانشاء فى جريدة العرب سنوات قال لى :

« كان القوم يرون تسميتها بـ « الأوقات البغدادية » ثم على طلب الخاتون استشرت فى هذه التسمية محمود شكرى الألوسى فاقترح أن تدعى (العرب) فاستحسن السر برسى كوكس الحاكم العام هذه التسمية فكانت جريدة (العرب).

وذكر ريدلى (M.R. Rideley) فى كتابه عن الخاتون (Gertrude Bell) عندما تعرض لاشتغالها فى جريدة (العرب) :

« كانت رغبتها فى أن تعطى هذه الجريدة صبغة محلية أكثر باستخدامها مراسلين لها فى الأقاليم ، ومحررا يكتب الأخبار المحلية ، وشعرت بحق أن الجمهور الذى أصدرت له الصحيفة وباثارة اهتمامه فقط تستطيع الجريدة أن تؤدى خدمة مفيدة ، هذا الجمهور يحس بأن الحرب فى أوربا تبعد عنه كثيرا كبعد القمر وأن فهمه لهذه الحرب صعب كصعوبة فهم القمر ، وأن هؤلاء الناس يهمهم أن يسمعوا أن فلانا بن فلان قد وقع فى قبضة العدالة وأنه غرم لتجوله بعد أن أسدل الظلام ستوره من غير أن يحمل مصباحا ، يهمهم هذا أكثر من سماعهم أن قرية فى الفلاندر قصفت من الجو ، لهذا ارتأت الخاتون أن الأخبار المحلية مهما ضؤل شأنها فمن الضرورى أن يتعود العرب منها على قراءة الجريدة ليتسنى اعداد الأهلين لقراءة الجرائد عندما يحين لصحافتهم الوقت فى أن تعالج البحوث الحيوية المختصة بمستقبل بلادهم » .

ويظهر أن الخاتون تولت إدارة سياسة الجريدة بعد أن تركها فيلبى إذ

وجدتها تكاتب أباها فى هذا وتصف له كثرة المهام الملقاة على عاتقها وكيف يحمل اليها الأب آنستاس مسودات مقالات (العرب) الرئيسية فتقضى بعض الوقت فى مناقشته فى موضوعاتها إلى غيرها من الشؤون الصحفية .

برز العدد الأول من (العرب) فى ٤ تموز (يوليو) سنة ١٩١٧ بصفحتين بادىء ذى بدء تنشران بين يوم ويوم . وبعد شهر أصبحت يومية وفى العام الجديد غدت باربع صفحات يومياً . وقد كتب على صدرها أنها «جريدة سياسة اخبارية تاريخية أدبية عمرانية عربية المبدأ والغرض ينشئها فى بغداد عرب للعرب» . وهذه النزعة تنسجم تماماً مع السياسة البريطانية فى خلال تلك الحرب حيث تهدف إلى التقرب إلى العرب وتنفيرهم من الترك بل إثارتهم عليهم .

وقالت الجريدة فى كلمتها الأولى :

«إنها ستكون وسيلة لنشر آراء العرب وتعميم علومهم وآدابهم وترقية شئونهم وعمرانهم ؟» .

والمعالم البارزة لهذه الجريدة الرسمية لحكومة الاحتلال غير اخبار الحرب الدائرة والدعوة لقضية الحلفاء وخدمة السياسة البريطانية انها أول جريدة حكومية صدرت فى بغداد باللغة العربيـــة الصرف . لغتها سليمة فصيحة ونزعتها عربية وصارت تبشر بالفكرة العربيـة وتذيع فى العراقين فضل البيت الهاشمى رائد النهضة القومية وقامت بدعاية نشيطة للثورة العربية بزعامة ملك العرب جلالة الحسين بن على ، شريف مكة المكرمة ولم تكن تغفل النواحى الاجتماعية والتاريخية والأدبية مع نشرها أخبار الحرب ومنها حرب العراق ، فضلا عن بلاغات القيادة العامة لجيش الاحتلال الذى يواصل الزحف فى الأراضى العراقيـــة وبيانات الحكومة المحتلة وإعلاناتها للشعب. وقد أخذت فى سنتها الثانية تزين صفحتها الأخيرة بصور حربية إلا أن النقص فى الزنكغراف والفن الطباعى كان بادى الأثر فى هذه

الصور . لهذا عنيت فترة من الزمن بنشر ملحق مصور مستقل عنها يطبع على ورق صقيل وبصور واضحة وكله دعاية حربيـة وتصوير لمشاهد محلية وأشخاص عراقيين .

وكانت جريدة (العرب) تنشر ملاحق صغيرة نادرا لبعض الأخبار الحربية الخطيرة ، ولعل أروع ملحق نشرته لعددها ٥٩١ يوم ٣٠ حزيران (يونيو) سنة ١٩١٩ وهو متوج بلفظة (الصلح) بحروف ضخمة وتحتها هذه العبارة :

وفى البلاغ الآتى من ديوان الحرب يوم السبت بعـــد الظهر فى ٢٨ حزيران (يونيو) وهو مؤرخ فى ذلك اليوم :

« وقع على الصلح اليوم فى الساعة الرابعة زوالية بعد الظهر » واستمرت جريدة المحتلين العربية تصدر أربع سنوات إلى أن أعلنت يوم ٣١ أيار (مايو) سنة ١٩٢٠ انها ستحتجب وقد ودعت قراءها وشكرتهم على إقبالهم على قرائتها ومؤازرتهم اياها منذ إنشائها إلى ذلك الوقت .

أما محررو هذه الجريدة وكتابها ، فقد كانوا نخبة رجال العلم والأدب فى بلاد الرافدين ألفت قلوبهم سلطة الاحتلال وأغرتهم بأنها جريدتهم لبث الفكرة العربية وخدمة اللغة وتثقيف الشعب واجزلت لهم أجور الـكتابة ولعلها المرة الأولى فى عراقنا تناول الأدباء والـكتاب أجورا محترمة على نتاج أقلامهم ، فحرر فيهـا شكرى الفضيلى وكاظم الدجيلى وعبد الحسين الأزرى ومحمد مهدى البصير وعطا أمين. والظاهرة التى تلفت النظر أن الصحيفة كانت تعمل فى خواتيم مقالاتها تواقيع مستعارة عديدة لصنوف كتابها بينها (ابن العراق) و (ابن الفراتين) و (ابن ماء السماء) و (ابن جلا) و (ابن ذى الـكنيتين) و (ابن بابل) و (مطالع) .

ولا تسألوا عن الداعى إلى هذا التنكر والتستر ، فأنتم مدركوه بداهة والظرف ظرف حرب والمهيمنون على الجريدة والمنفقون عليهـا الانكليز

المحتلون ، ولكن ما أعلنت الهدنة ووضعت الحرب أوزارها حتى انكشفت الأقنعة فأخذنا نقرأ اسم الكاتب فى ذيل مقالته . وكان جميل الزهاوى يطرف قراء العرب بنفحات أدبه ويمتعهم بمختارات من (عيون الشعر) العربى فى عصوره الخالية ، كما كان شكرى الفضلى يكتب أغلب افتتاحياتها وهو من أدباء العراق وكتابه السياسيين .

والطريف أنه كان بين هؤلاء المحررين كاتب عرف فى المجتمع باسم (نجيب السورى) وهو الدكتور نجيب الارمنازى وزير سورية المفوض فى مصر اليوم، وجد فى بغداد ضابطا فى الجيش التركى فترك الجيش واتصلت مودته الأدبية بالأب انستاس الكرملى فحسن له هذا الاشتغال بالادب والكتابة وترجم باقتراحه كتابا عن اللغة التركية لأبى حكمت سليمان السياسى العراقى فى تاريخ العراق فى العصور الأخيرة . وكتب فى صحيفة (العرب) .

ولم تكتف حكومة الاحتلال بالجريدة اليومية بل أنشأت مجلة نصف شهرية للعلم والأدب دعتها (دار السلام) سنتحدث عنها عند بحث الصحافة الأدبية والمجلات المختصة بالعلوم والفنون فى محاضرة آتية .

جريدة الوقائع العراقية :

وبقى العراق عامين خلوا من جريدة رسمية بعد غياب (العرب) ، فلما وضعت قواعد المملكة العراقية بدت الحاجة إلى صحيفة رسمية لنشر القوانين والأنظمة وشئون الدولة بما يقتضيه نظام الحكم فى التشريع فانشأت أول الأمر وزارة العدلية مجلة دعتها (مجلة العدلية) لنشر بيانات الحكومة وقرارات المحاكم وبعض الاعلانات ونحوها . وكان يحررها كاظم الدجيلى . ثم رؤى إيقافها والاستعاضة عنها بجريدة رسمية أنشأتها الحكومة باسم (الوقائع العراقية) .

وقد احتفظت حكومتنا بتعبير (الوقائع) فى الشرق لجريدتى السلطان

محمود العثمانى ومحمد على باشا خديوى مصر ، برز العدد الأول من (الوقائع العراقية) فى كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٢٣ على أن تظهر ثلاث مرات فى الأسبوع لنشر القوانين والأنظمة والتعليمات والمراسيم والارادات الملكية والبيانات الوزارية وإعلانات الحكومة وتدون ذيلا لها محاضر مجلس النواب والأعيان المؤلف منهما البرلمان العراقى . وخطر لمؤسسيها من كبار موظفى وزارة الداخلية أن يجعلوها لأول وهلة جامعة لمباحث فى السياسة والعلم والأدب والأخبار الخارجية إلى جانب الشئون الرسمية كما كان شأن الوقائع المصرية فى بدء حياتها . لذلك جعلوها بشكل مجلة فى أعدادها الأولى ، وفاوضوا أحد محررى الصحف ـ رفائيل بطى ـ لتولى تحريرها ، بل صدر أمر وزارة الداخلية بتعيينه لهذه المهمة ، فاعتذر فاوكل تحريرها إلى كاظم الدجيلى ، واقتصر بعد تجربة قصيرة فاشلة على إلباسها الثوب الرسمى فحسب ، وهكذا كان ولا تزال تنشر إلى اليوم .

جريدة الموصل :

رأينا كيف أنشأ الإنكليز المحتلون جريدة فى البصرة وجريدة فى بغداد فلما أتيح لهم أن يبلغوا مدينة الموصل فاحتلوها فى خريف سنة ١٩١٨ ودخل جيشهم المدينة فعلا بعد إعلان الهدنة مما كان له تاريخ وحديث بين الدول الكبرى وفى مؤتمر الصلح بفرساى اهتموا فى ما اهتموا به بجريدة (الموصل) الرسمية فاستأنفوا نشرها باللغة العربية وحدها ثلاث مرات فى الأسبوع . ولم يكن من السهل إيجاد أديب قدير يجيد الكتابة العربيـة وهو ملم بالعمل الصحفى ، فاستعانوا باثنين من أساتذة التعليم هما سليم حسون والقس سليمان الصائغ حتى تسنى لهم استقدام أديب صحافى لبنانى هو (أنيس صيداوى) لهذا الغرض وهو من خريجى الجامعة الامريكية ببيروت وقد زاول الصحافة بعد حصوله على درجتها العلمية فزامل جرجى عطيـة الأديب البيروتى فى جريدته الأسبوعية (المراقب) فأحست الحلقات الصحفية والأدبية بأثر هذا الكاتب

فى تحسين مادة (المراقب) فلما قضت محنة الحرب على الجريدة طوحت بالصيداوى إلى الترجمة ونحوها فى الجيش البريطانى فخلع هذا الأديب على جريدة (الموصل) ثوبا بهيا من الفكر المثقف ثقافة حديثة والأسلوب العربى المبين مع احتفاظها بالزى الرسمى ، ويلقى فيها متصفحها الآن مقالات وشذرات فذة فى الحياة الصحفية العراقية فى ذلك الطور ، كما أن أنيساهذا عوض عن قيود الجريدة الحكومية الرسمية فى الموضوعات السياسية بإفساح المجال للأدب والاجتماع فيها فصور الحياة الأدبية فى مدينة أبى تمام تصويرا باسماً فى فجر السلام بعد فواجع الحرب المدلهمة التى كابد فى خلالها بلدى الويلات ، من بعضها القحط حيث مات كثيرون جوعا وأكل البعض لحوم البشر وقد رأيت بأم رأسى جماعة من المهاجرين الذين رحلوا إلى الموصل من بعض المدن التركية يتكالبون على تقطيع أشلاء بغل نافق جروه من الشارع إلى أكواخهم .

وبدأت جريدة الموصل تشيد بالأدباء الموصليين وتبرز آثارهم وفيهم من لم يعرفهم عالم الطبع والنشر قبل ذلك نظير أحمد الفخرى الشاعر . ومع أن (الموصل) لم تحتفظ بهذا الرونق الأدبى ، بعد أن تركها محررها عائداً إلى بلده بيروت محتفظا بذكريات طيبة واطلاع على أحوال العراق نثره فى مقالات مفيدة فى (الهلال) ومجلة الكلية البيروتية وغيرهما . فقد عاشت حتى إذا انشئت جرائد أهلية فى تلك الحاضرة ، ووجدت جريدة الدولة الرسمية (الوقائع العراقية) التى تكفلت سهولة المواصلات الحديثة بتوزيعها فى أنحاء القطر فى وقت قصير ، لم تجد الحكومة مبررا لبقاء جريدة رسمية خاصة فى الموصل فأوقفتها سنة ١٩٣٤ .

فى حلكة الحكم العسكرى لقوات الاحتلال ، خنقت الحرية الفكرية وحالت دون صدور أية جريدة سياسية غير الجرائد الرسمية ويعتبر محمد مهدى البصير فى كتابه (تاريخ القضية العراقية) هذه الظاهرة من أخطاء

حكومة الاحتلال وقد حلل هذا الخطر ، بأن مصادرة حرية الصحافة فى العراق وجه رغبة العراقيين إلى قراءة الصحف السورية والمصرية الحرة . وكانت حافلة يومئذ بالحملات على سياسة أوربا ، مفعمة بأنباء التطورات السياسية فى مصر والشام فعادت هذه السياسة على حكومة الاحتلال بالخسران بينما أرادت بعملها الكسب السياسى » .

ثم هبت على الشعب العراقى نشوة انتعاش وتطلع بعد أن انفض مؤتمر الصلح فى باريس عن (معاهدة فرساى) وقد حركت أفكارهم وعود الحلفاء وعهودهم وخطب رجالاتهم ومناشيرهم وفى مقدمتها منشور الجنرال مود على أهل بغداد عند فتحها بجنوده الملونين وينص فيه على أنهم جاؤا محررين لا فاتحين ودعوة الرئيس ولسن الأمريكى التحريرية ومواده الأربع عشر المزعوم أنها وضعت لتخليص الإنسانية من الاستعباد كما طفق الضباط العراقيون يعودون إلى مواطنهم وبينهم من اشترك فى الثورة العربية ، وكانت تلهب الأذهان على شطئان دجلة والفرات الصحف العربية التى تحملها برد الجيش البريطانى نفسه وتوزعها هنا وهناك فى بغداد والحواضر بينها جريدة (القبلة) لسان الملك المنقذ فى الحجاز المتدفق بالحماسة للثورة و(المقطم) و(الكوكب) وكان (المكتب العربى) الذى أنشأه الانكليز فى القاهرة يغذيهما بالمقالات الرنانة فى تحبيذ ثورة الحجاز ووصف مظالم العثمانيين والإشادة بيقظة العرب وحقوقهم فى الحرية والاستقلال دعاية صاخبة منظمة حشدت لها الرؤوس المفكرة فى سبيلها وانفقت الأموال الضخمة .

يضاف إلى هذه البواعث قيام الحكومة العربية فى الشام بعد أن احتلها جيش الخلاص بقيادة الأمير فيصل بن الحسين وقد تولى الكثيرون من الضباط والمثقفين العراقيين مناصب خطيرة فى حكومة الشام الجديدة ، فلما كان يفد العشرات من هؤلاء الضباط والمدنيين على مسقط رؤوسهم فى احياء بغداد ومرابع الموصل كانت حقائبهم حافلة بصحف دمشق وهى تلتهب بوهج البعث القومى . فى هذا الغليان السياسى أرادت حكومة انكلترة

أن تطوى صفحة الحكم العسكرى الاحتلالى بحكم مدنى بريطانى أيضا .
ولكنها تلكأت فى منح (حرية الصحافة) لأبناء الرافدين فعند توقف جريدة
(العرب) صدرت جريدة باسم (العراق) ومنحت الحكومة الاحتلالية
امتيازين آخرين لجريدتين الأولى بعنوان (الاستقلال) والثانية باسم
(الشرق) أما جريدة الاستقلال من ألسنة الثورة التى سنتحدث عنها فى المحاضرة
الخاصة بصحافة (الثورة العراقية) فلأنجز بحث الصحافة فى العهد الاحتلالى
بعرض حياة الصحيفتين الاخيرتين وهما جريدتان أهليتان مستقلتان .

جريدة العراق :

إن جريدة (العراق) أقدم جريدة أهلية بعد الحرب الأولى عاشت
سنين وأشغلت حيزا فى تاريخ الصحافة فقد أذاعت جريدة العرب فى العدد
الأخير منها يوم ٣١ آيار (مايو) سنة ١٩٢٠ هذا الخبر بعنوان (جريدة
يومية جديدة) :

« يصدر غدا العدد الأول من جريدة (العراق) وهى جريدة يومية
تبحث فى السياسة والأدب والاقتصاد لصاحبها الوحيد رزوق داود غنام
وهذا العدد من جريدة العرب هو العدد الأخير . . »

وحيث لم يكن ميسوراً الحصول فورا على مطبعة جديدة عهدئذ فقد
ساعدت الحكومة هذا الصحافى مؤقتا بالمطبعة التى كانت تطبع لها (العرب)
وهى فى أصلها مطبعة جريدة (الزهور) التى صادرها الجيش المحتل . ولا سيما أن
مؤسس العراق كان يشتغل فى قسمى الإدارة والتحرير فى جريدة (العرب) وهو
عن اعتنقوا الفكرة القومية فى العهد العثمانى وعملوا فى (النادى العلمى الوطنى)
فى بغداد . فتعرض لغضب العثمانيين فنفى فى خلال الحرب كما ذكرت .

برزت (العراق) فى ١ حزيران (يونيو) سنة ١٩٢٠ تعالج السياسة
والاقتصاد والأدب بلسان عربى فصيح . وأخذت فى خدمة الصحافة بالتحسين
الذى تؤاتيه الظروف . ومع أنها كانت تؤيد السياسة البريطانية بوجه عام

فلم تكن تهمل واجبها كجريدة تشعر بالضمير الصحافى وتعزز النزعة الوطنية بطريقة إيجابية معتدلة مما أكسبها رضى كثير من السياسيين بحيث صاح محمد مهدى البصير ، لتحى جريدة العراق ، بينما كان يخطب فى أحد المهرجانات الثورية فى جامع الحيدرخانة فى ليلة من ليالى بغداد البيض تحت سماء الكفاح النبيل وفاضت أنهر العراق من بدايتها ببحث الشئون العربية لجميع أقطارها وأيدت دعوة الملك حسين وأنجاله ، وشادت بزعامة البيت الهاشمى بلهجة حارة واهتمت بالأمور الاقتصادية، ومهدت فى مقالاتها وتنوع أبوابها لأن تقوم المملكة العراقية على كيان مكين فى مفهوم الدول العصرية .

ومع أنها تنشر بأربع صفحات . فقد عنيت بالنواحى الثقافية والاجتماعية إلى حد كبير وصدرت أعداداً سنوية ممتازة فى مطلع حياتها لجاء علمها فى ذلك الحين نواة النهضة الأدبية التى انعقدت براعيها فى الحقل العراقى بعد الحرب وقد كتب فيها غير محررها رفائيل بطى وشكرى الفضلى وحسن غصيبة وعطا أمين وسلمان الشيخ داود ومحمد عبد الحسين وعطا عوم وغيرهم وحاولت مرة فى عهدها الأخير أن تجعل صفحة باللغة الانكليزية فيها فلم تنجح فكرتها فاقلعت عنها . وبقيت تصدر إلى أن أوقفها صاحبها باختياره قبل مايزيد على عشر سنوات .

جريدة الشرق :

أما الجريده الثانية (الشرق) فنهض لنشرها رجل فلسطينى ممن تزودوا ثقافتهم من الجامعة الامريكية فى بيروت وأتم دراسته العالية فى جامعة كمبردج مختصا بالاقتصاد السياسى وهو (حسين افنان) .

وكان فى زمن الحرب معاون آمر المعتقل الأسرى الضباط العراقيين والعرب فى سمربور ثم أسند اليه منصب كبير فى ديوان الحاكم البريطانى العام فى بغداد بعد الهدنة .

صدر عددها الأول فى ٣٠ آب (أغسطس) سنة ١٩٢٠ وقال صاحبها فى مقدمتها :

« نرى أمامنا بلاداً عم فيها الاضطراب وكثر الويل وقد أخذنا فى هذا البحران على عاتقنا مسئولية إنشاء جريدة يومية سياسية عالمة بهول الموقف ومصير الأمور » إلى أن قال ..

« فالشرق جريدة حرة معتدلة مبدؤها خدمة البلاد ، وغرضها نشر الأفكار الحرة والمبادىء القومية وبث روح السياسة المسالمة ونشر الحقائق الناصعة ولا ندعى بأن الحق فى جانبنا فيما نقوله فى جميع الأحيان غير أننا سنتحراه بلا تردد ولا تأخذنا فيه لومة لائم » .

لم تكن الشرق فى حجمها وتبويبها وتحريرها تلفت النظر ، وقد كتب فيها شكرى الفضلى ونشر على صفحاتها بعض الأدباء الناشئين مقالات ونتفا منهم الكاتب القصصى محمود أحمد المدرس وأذاع فيها الزهاوى بعض رباعياته .

وهى فى مشربها تدعم السياسة الانكليزية بقوة وأحسبها الجريدة الوحيدة فى قطرنا التى جرأت فكتبت مقالات تحسن مذهب (الانتداب) فى سياسة الشعوب ونشرت مضابط فى تأييد الوصاية البريطانية أو الانتداب البريطانى على العراق من بعض شيوخ العشائر فى لواء ديالى حتى إذا مابدا موضوع تأسيس دولة العراق الجديدة قامت (الشرق) بدعاية وزعامـــة طالب باشا النقيب وترشيحه لعرش العراق وأضفت عليه الأماديح نظما ونثراً بينما زميلتها (العراق) دعت بحرارة لآل البيت الهاشمى وللأمير فيصل بوجه خاص .

ثم كتبت صحيفة (الشرق) فى عددها الـ ٢٥ مقالا بعنوان (شكل الحكومات اليوم) تطرقت فيه إلى الموضوع الدائر فى الإذاعات الرسمية الانكليزية عن مستقبل العراق بين إنشاء أمارة أو إقامة وصاية أو انتداب وختمت مقالتها .. إن الأجدى بالحكومة العراقية أن تكتفى بالتأسيسات الحكومية وتكون لا ملوكية ولا إمارة ولا جمهورية . . .

وبعد شهرين من حياة الجريدة أبطلها صاحبها فى ١٧ تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ٢٠ عندما وظف سكرتيراً لمجلس الوزراء العراقى .

صحافة الثورة العراقية سنة ١٩٢٠

مجلة اللسان :

إن المجاهدين العراقيين من أصحاب العقيدة فى القضية القومية وتوجيهها نحو استقلال العرب لم يثنهم إمساك السلطة الاحتلالية البريطانية عن الاذن بإصدار صحف سياسية يومية . فداوروا بعد أن وقعت معاهدة الصلح فى باريس فى خلق أداة تعينهم على ذيوع فكرتهم وتعليم الرأى العام فى بلاد الرافدين فلسفة النهضة العربية ، فحصلوا على امتياز بمجلة شهرية صدرت فى تموز سنة ١٩١٩ لتكون فى مظهرها مجلة (تاريخية اجتماعيـــة علمية أدبية مصورة) ولكنها فى حقيقتها تخدم النهضة السياسية بأسلوب علمى أدبى وجعلوا اسمها (اللسان) رمزاً (للسان العرب) التى كانت تنشر فى استنبول ومحررها هو نفسه أحمد عزة الأعظمى ، وإن خلا غلافها من اسمه واكتفى بأن اتخذ اسمى صديقين له تستراً عن أعين حكومة الاحتلال ، فجعل صاحبها (على رضا الغزالى) ومديرها المسؤول (انطون لوقا) . فكانت أول صحيفة أهلية من صحف الدعوة للنهوض ، ومواصلة المطالبة بحقوق الأمة فى الحياة والمجد . قالت فى عددها الأول بعنوان (أمل وبيان) :

« إن من ينظر فى أحوال المجتمع العراقى الاجتماعية والأدبية ، ويفكر فى ما آل إليه أمره ، لابد وأن تضطرب حواسه ويضيع صوابه ، كيف لا ، وقد أصاب العراق فى السنين الأخيرة أمراض كثيرة ينوء بحملها :ضعف فى الأخلاق خلل فى النظام ، فساد فى التربيـة فوضى فى الاجتماع . . . فغاية (اللسان) التى يرمى إليها ترتيل محاسن المدنية العربية التى لعبت بها يد الأهوال منذ قرون على مسامع أبنـاء العراق الأعزاء وتذكيرهم بما كان لأمتهم من المكانة السامية بين الأمم والمنزلة العليا من التمدن [١] .

---

(١) مجلة (اللسان) بغداد (العدد الأول)

وقد واصلت هذه الصحيفة الدعوة العربية ونشرت ما يحرك المشاعر ويثبت الرشد إلى تدهور الحال ، منتهزة كل فرصة حتى الفرص الأدبية ، فعندما نشرت مجلة (الهلال) سينية أحمد شوقى (الأندلسية) جعلتها مجلة (اللسان) افتتاحية ، علقت عليها بما يلهب العواطف الوطنية .

وكانت إدارة المجلة ندوة يلتقى فيها العاملون فى الجماعات السياسية الوطنية والعائدون من الثورة العربية ، والراجعون من المنافى والسجون ومواطن التشريد البعيدة ، وظلت تنشر ما يزيد على العام حتى إذا قررت الأحزاب السرية إصدار جريدة يومية وحصلت على امتيازها سكت (اللسان) وسافر منشؤه إلى بعض أقطار العروبة .

جريدة العقاب :

فى خلال الحرب العالمية الأولى ، انقسم المنتمون إلى (حزب العهد) السرى الذى أسسه شباب العرب فى الآستانة إلى شطرين ، يعمل أحدهما لتحرير سورية ، ويجاهد الآخرين لتحرير العراق . وقد كان مركز (حزب العهد العراقى) دمشق وأسس له فروعا فى أنحاء العراق . وأنشط هذه الفروع ، فرع الموصل ، فطفق من أول إنشائه يهيمن على جريدة (العقاب) وهى الصحيفة التى أنشأها الأحرار العراقيون فى سورية ويحررها أسعد داغر وكان مكى الشربتى عاملا قويا فيها فأصبحت لسان حال هذا الحزب ، واهتمت فروع الحزب فى بلاد الرافدين بنشرها فى أرجاء القطر العراقى فترسل كميات كبيرة منها إلى المثقفين فى الرافدين وزعماء القبائل .

* * *

ويظهر أن السياسية البريطانية فى العراق لم تكن قد استقرت بعد على خطة واضحة بشأن الصحافة . بينما كانت رغبات الشعب ملحة فى طلب الحرية للصحافة . فعندما اشتدت الحركة التى أولدت ثورة سنة ١٩٢٠ كانت (حرية الصحافة) مطلبا أساسيا فى مطالب الشعب الثائر . فى أعنف المظاهرات التى

سبقت تلك الثورة انتخب المتظاهرون وفدا من وجوهه إلى الحاكم العام الانكليزى وجمع الوفد صفوة أحرار بغداد والكاظمية قابلوا الحاكم العام فى مكتبه يوم ٢ حزيران (يونيو) سنة ١٩٢٠ وقدموا إليه (مذكرة بمطالب الشعب) فكان (المطلب الثانى منها) :

« منح الحرية للمطبوعات ليتمكن الشعب من الافصاح عن رغائبه وأفكاره ».

وبعد أن اندلع لهيب الثورة نشر الشيخ حبيب الخيزران رئيس قبائل العزة ، كتابا مفتوحا إلى الممثل البريطانى الذى أوفدته حكومته للتفاهم مع الثوار ، بسط فيه مطالب الأمة جازما بأن « إعطاء الأمة هذه الأمور يكون السبب الوحيد لحل المشاكل حلا مرضيا — على حد تعبيره — فكانت (النقطة الخامسة) من هذه المطالب :

« إعطاء الأهالى حرية الاجتماع والصحافة . . »

وفى وسط هذا المعمعان السياسى ، والثورة متقدة ، تذيع الصحيفة التى تنطق بلسان الأحزاب الوطنية (مطالب الأمة السبعة) وفى رأس قائمة هذه المطالب :

« إطلاق حرية الصحافة وتطبيق قانون المطبوعات العثمانى إلى أن يسن غيره وفقا لنظامات الاحتلال » .

بذل الشعب كثيرا فى ميـــدان ثورته سنة ١٩٢٠ التى اعتبرها حربا استقلالية مقدسة . كما قرر الباحثون فى أحوال العراق ، حتى من الأجانب أنفسهم ، نظير فيليب آيرلند الأمريكى فى كتابه الثمين (العراق — درس فى التطور السياسى) وهو من خير ما كتب عن بلادنا فى النهضة الحديثة . وقد تذرع الشعب بشتى الوسائل لإنجاح الثورة وتحقيق الأهداف العليا التى قصدت إليها من إظهار شخصيته شعبا حيا أبيا . فكانت الصحافة من هذه الوسائل ولا غرو فقد فطن العراقيون إلى هذه الآلة الفعالة فى كفاحهم السياسى قبل هذه المرحلة ، فاستعانوا بها فى بعث الحركة القومية قبل الحرب

العالمية الأولى - كما رأينا فى المحاضرات السابقة - يوم وقفوا فى وجه السلطنة العثمانية مطالبين بالتحرر من الحكم التركى. هكذا كانت لنا صحافة فى ثورة سنة ١٩٢٠ ولهذه الصحافة تاريخ وضىء على قصره بليغ فى مراميه ومدلولاته.

جريدة الاستقلال فى بغداد :

قرر فرع (حزب العهد) العراقى بالاشتراك مع بقية الأحزاب الوطنية السرية وهم يتدابرون الخطط للثورة على المحتل الغاصب - بريطانية - إصدار جريدة تتابع حركة الايقاظ، وألحوا على حكومة الاحتلال فى طلب الإذن للجريدة باسم (الاستقلال) فمنحتهم امتيازها بعد تردد ومماطلة. وقد أخذ الامتياز باسم أحد أعضاء الحزب (عبد الغفور البدرى) من الضباط السابقين المشتغلين بالقضية العربية.

برزت جريدة الاستقلال فى ٢٨ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٢٠ وقد رسم على صدرها أنها «جريدة يومية عربية حرة»، ولكنها بسبب ندرة الورق ومصاعب الطباعة جعلت أسبوعية مؤقتة. وإننا لندرك نزعتها القومية الواسعة الشمول من اسمها فهى تعمل لما يهم العرب عامة والعراقيين خاصة.

وقد بسطت الجريدة سياستها فى عددها الأول. فقالت بعد تمهيد طويل فى قيمة الجرائد الحرة والصحف الوطنية بالقياس إلى غيرها :

«الاستقلال منشور وطنى حر، يخدم أفكار العرب عامة، والعراقيين خاصة، يدافع عما يدافعون، ويطلب ما يطلبون، ولا يبالى إذا انزعج منه الخائنون ولا ينتسب إلا إلى الوطنية الصادقة. ولا يتكلم إلا بما يطابق أفكار الشعب، خطته الاعتدال والتبسط فى حالتى العسر واليسر، واجتناب الشتم والقدح والذم وغيره من النقائص التى تشين الصحافة وتعيبها، كما أنه سيبذل قصارى جهده فى تقويم المعوج وإصلاح الفاسد فيقابل الاقتراح النافع بكل ارتياح ويصغى لنداء الوطنيين بملء أذنيه، ويقرع طنبوبه لمن يستصرخه لنصرة

الأمة ، ضالته ، مسماه (أى الاستقلال) وأمنية الشعب هى غاية ما يتمناه ، ثابت فى عزيمته ، مثابر على مسلكه ، لايقعقع له بالشنان ولا تزلزل أركانه الأراجيف . »

تولى تحرير (الاستقلال) قاسم العلوى – كما كتب فيه الكثيرون من رجال الأحزاب الوطنية غفلا من التواقيع ، وساهم فى كتابته بأسمائهم محمد مهدى البصير من مشهورى خطباء الثورة التى نحن بصـــددها ، وسلمان الشيخ داود .

وأعظم ماصرفت إليه الجريدة جهدها المقال الافتتاحى – وكان العهد عهد مقالات فكان فى الغالب يعالج القضية العراقية ويطالب بفسح لمجال الحرية ويبرهن على استعداد الشعب للاستقلال. وقد عنيت الجريدة بمشروع الحكومة العراقية المؤقتة التى كونتها سلطة الاحتلال البريطانيـة تخلصا من أزمة الثورة وتمهيدا لتأسيس دولة العراق .

ناصرت (الاستقلال) أول ماظهرت سياسة البيت الهاشمى فى النهضة وعضدت حركة الملك فيصل فى دفاعه عن سورية وبقيـة بلاد العرب ، وكتبت تعليقات تؤيد ثبات هذا الزعيم فى موقفه .

وما قدم السر برسى كوكس مندوبا ساميا لبريطانيا فى العراق ومبعوثا خاصا لتنفيذ سياستها الجديدة فى بلاد الرافدين حتى هرع إليه مدير صحيفة الاستقلال وحصل على حديث سياسى منه . وفى ذلك الحديث بيان واضح عن السياسة التى اختطها السر برسى لمعالجة الوضع العراقى قال :

« إن بالامكان عقد الاجتماعات السلمية – وإصدار الصحف بعد الحصول على إذن الحاكم العسكرى – البريطـانى – وأنه يود إخماد الثورة بالتفاهم وسيأتى وقت بعد انعقاد المجلس التأسيسى وقيام حكومة العراق الدائمة التى تنشىء الجيش الوطنى يتسنى فيه سحب معظم القوات البريطانية لتحل محلها القوات الوطنية. وقد رحب بكل وفد يتوسط بين زعماء الثورة والحكومة الانكليزية ويسعى لإخماد نار الحركة » .

وقد جاهدت (الاستقلال) فى شرح أسباب الثورة، وهى مشتعلة الأوار وتحليل عوامل الاستياء والنقمة من حكومة الاحتلال، وبما تذرعت به شعر حماسى تنشر أبياته يوميا وهو من نظم محمد مهدى البصير . وطالبت الحكومة المحتلة بحرية الصحافة وكتبت فى فوائد الأحزاب وتولت تنفيذ ما ورد على ألسنة بعض الرجال البريطانيين فى مجـــلس العموم وغيره . ومزقت أراجيف بعض صحف الخارج عن العراق التى شاءت أن تشوه جهاده الوطنى .

وكان المرء يحس وهو فى إدارة هذه الجريدة أنه مؤسسة شعبية وطنية وناد سياسى مكتظ بالمكافحين ، حركة نشيطة يشترك فيها جماعات من الأهلين من طبقات الشعب . هـذا يتبرع بالمال . وذاك يكتب وآخرون يتبرعون بتسيير إدارة الجريدة وذلك يبدى الأفكار ويوجه ، وتلف الجميع حماسة جارفة . ويجب ألا ننسى أن العمل الصحافى لم يكن معروفا فى بلادنا فى تلك الأيام على الطريقة الفنيـة الحديثة وكان كل مافى الجريدة وإدارتها يرمز إلى هدف الاستقلال العربى حتى أن (لافتة) الجريدة على باب الإدارة كتبت بالألوان المربعة (الأبيض والأسود والأخضر والأحمر) وهى ألوان العلم العربى الذى حمل أبان الثورة فى الحجاز ، قبل أن يرفرف فى سماء السواد علم عراق .

وهناك حقيقة يحسن تسجيلها أن صـدر حكومة الاحتلال الإنجليزية كان رحبا إزاء ما تكتبه جريـدة الاستقلال ، فأفسحت مجالا لا بأس به من حرية الصحافة مما لم نجده بعد ذلك مراعى دائما فى عهد الاستقلال .

ومن آيات خدمة هذه الصحيفة مقالاتها فى التسامح والأخاء بين أهل العراق على اختلاف أديانهم ومذاهبهم وتوثيقها عرى الاتحاد الوطنى بينهم .

ولم تـكن الجريدة تهمل الناحيتين الأدبية والاجتماعية ، إلا أن الصفة السياسية كانت الغالبة حتى على القصائد التى تنشرها .

وأسلوب الكتابة فيها متين. ولـكنه غير مقسم بالجدة فى التعبير العصرى

فى غالبه . كما أن مـواد الجريدة الأخرى وأخبارها الخارجيـة كانت كلها مفرغة فى قالب المعـارضة ووصف الحركات الثورية وإرهاق الاستعمار لبعض أقطار الشرق .

كل أولئك أثر فى إقبال القراء على جريدة الاستقلال بعد أن وجدوها تعبر عن إحساسهم وتفيض بآرائهم وتنطق بأمانيهم .

فلما كان يوم ٩ شباط (فبراير) سـنة ١٩٢١ وقد عاد بعض المنفيين الوطنيين إلى بغداد صدر عدد خاص من (الاستقلال) يحمل التهنئة للأمة بعودة رجال الجهاد ويؤكد إعلان البرنامج السياسى للكفاح بعناوين كبيرة وحروف ضخمة بارزة فى صدر الصحيفة وهذا نصه :

« نهنىء الأمة العراقية بقدوم منفيينا الكرام ، ونطلب إرجاع جميع المنفيين بلا استثناء ، كما أننا نواصل الطلب فى تنفيذ سائر المواد السبع وهى :

١ — إطلاق حرية الصحافة وتطبيق قانون المطبوعات العثمانى إلى أن يسن غيره وفقا لنظامات الاحتلال .

٢ — إطلاق حرية الاجتماعات وتشكيل أندية سياسية رسمية .

٣ — إصدار العفو العام الخالى من كل قيد وشرط عن جميع المجرمين السياسيين وإطلاق سراح المسجونين .

٤ — إرجاع المبعدين والمنفيين والسماح للمشتتين بالرجوع إلى أوطانهم

٥ — رفع الادارة العرفية العسكرية والأحكام الكيفية التى أناخت على الشعب العراقى منذ الاحتلال حتى الآن لتتمكن الأمة من التفاهم مع السلطات بكل حرية واطمئنان .

٦ — رفع المحاكم العسكرية والقضاة العسكريين والقوانين التى رتبت أخيراً وتطبيق القوانين الجزائية والحقوقية السابقة (بمقتضى نظامات الاحتلال أيضاً)

٧ - الاسراع فى الانتخاب الحر وتشكيل المؤتمر العام من دون مداخلة رجال الاحتلال وبدون أى تضييق على أفكار الأهالى بخصوص الانتخابات، هذا ماطلبه الشعب العراقى وسيواصل الطلب بكل إلحاح لأنه يعتقد أنه لايمكن أى مفاوضة تؤدى إلى التفاهم مالم تنفذ هذه المواد السبع .

فلما صدر هذا العدد وكان له تأثيره المدوى فى المجتمع والشعب فى هزة من عودة المنفيين الأحرار عطلتها السلطة ولم تتجاوز العدد السادس والأربعين بعد وهذه مرحلة فذة فى تاريخ جريدة (الاستقلال) قامت عليها شهرتها ومنزلتها بعد ذلك - ولم تكتف إرادة المحتلين بتعطيل الصحيفة، بل أوقف مديرها وأحد عشر رجلا آخر بينهم محررها وزملاؤه، وبعد مدة قصيرة اطلق سبعة من هؤلاء الموقوفين ونفى اثنان منهم، وحكمت المحكمة على الباقين وهم : صاحب الجريدة عبد الغفور البدرى بالسجن لمدة سنة ورئيس تحريرها قاسم العلوى بالحبس ستة أشهر ومحمد مهدى البصير من محرريها بالسجن تسعة أشهر . كما قررت المحكمة تعطيل الجريدة سنة كاملة .

وقد عبرت كرترود بيل فى رسالتها إلى أبيها المؤرخة فى ١٣ شباط (فبراير) سنة ١٩٢١ عن انهماك السلطة الانكليزية فى بغداد ذلك الأسبوع وتعبها فى هذا الحدث واعتبرت القائمين بجريدة (الاستقلال) مهيجين وروت أن قدحصل نقاش فى موضوع تعطيل الجريدة، وارتأى السر برسى كوكس أن تقوم وزارة الداخلية - فى الحكومة العراقية المؤقتة - بذلك وعدت العملية قد نجحت نجاحا تاما .

هذه هى الجريدة البغدادية التى غذت حركة الثورة فى العاصمة والمدن الأخرى . وكانت مؤثرة فى الأفكار العامة . وهكذا استطاعت الأحزاب الوطنية التى تعمل فى الخفاء أن تنجح فى مشروعها الصحفى الأول .

جريدة الفرات :

أما فى ميدان الثورة نفسها، وفى مركز قيادتها، النجف الأشرف، فسبق لباقر الشبيبى الكاتب الشاعر ومن الساسة المشتغلين بالقضايا الوطنية والقومية أن أنشأ جريدة باسم (الفرات) بمعنى أنها تصدر فى البقعة التى تتقد فيها الثورة.

وكان القائمون بالثورة ومنظموها أرادوا أن يتوسلوا بالصحافة لبث روح التآلف وتشجيع الثوار ونشر أخبارهم وإرسال النصائح والإرشاد إليهم كما تقوم صحفهم بنشر مساوىء الاستعمار وأعمال البريطانيين فى العراق

شرعت (الفرات) فى أداء واجبها فى ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠ غرة محرم ١٣٣٩ هـ مطبوعة فى إحدى مطابع النجف. أما ورقها فما سيطرت عليه حكومة الثورة من الطاغية المعدة لطبع الكتب هناك — أعتبرت (الفرات) لسان الثوار تفصح عن آرائهم وتشرح تعاليم الحركة الاستقلالية ولم تقتصر على آراء رجال السياسة وشيوخ القبائل بل عدت مجالا لنشر آراء العلماء المجتهدين من أقطاب الدين وفتاواهم وخطبهم فى اليوم الأحمر وبدت الجريدة بلهجة صارخة وكتبت بدم القلب لا بحبر القلم وحصرت بحثها فى الشؤون السياسية وكتابة المقالات الاستفزازية وإذاعة الخطب التى تلق فى محافل الثورة فى القرى بينها خطب الحاج الشيخ عبد الواحد سكر وغيره من الزعماء

يضاف إلى ذلك التعليمات عن القتال والحركات الحربية فى ميادين الثورة ولا سيما حسن معاملة الأسرى والعناية بالجرحى .

وأما أخبار الثورة ووقائعها اليوميــة فى ساحاتها المنوعة فقد خصصت لها (الفرات) ملاحق تنشرها علاوة على أعدادها . وهى الجريدة العراقية الوحيدة التى نشرت (قرار المؤتمر العراقى) المنعقد فى دار البلدية فى دمشق فى ٧ آذار (مارس) سنة ١٩٢٠ ونودى فيه باستقلال العراق - يوم نودى باستقلال سورية وملكية فيصل عليها - وقد أرسل هذا القرار إلى الجريدة مع رسول خاص من الشام ، كما حملت خطب الملك فيصل فى عاصمته دمشق وبثت رسالة البيت الهاشمى فى بعث الأمة بعثاً سياسيا منظورا .

ويلوح أن الجريدة توقفت مدة قصيرة ثم استأنفت الصدور بعددها الخامس وقد جاء فيه :

« تعود (الفرات) إلى الصدور بإيجاب من الهيأة العلمية وزعماء النهضة

العربية ، والأمل أن أولياء الأمور الذين قاموا بنشر هذه الصحيفة الحرة واهتموا بإظهارها وصمموا على استمرار إصدارها سوف يستمرون على القيام بشؤونها وضمانة حياتها لتعيش كما تعيش الصحف الراقية ذات المبدأ الصحيح فيكون لها مكان عال وشأن فى العالم رفيع .

نعم : إن الهيأة العلمية لن تنفك عن العناية بأمر الصحافة وسوف تخلد ذكرا مجيدا لها فى تاريخ النهضة العراقية بإصدار الفرات وقد بشرتنا باهتمامها وتصدى القائمين بها من رجال الفضل بتوسيع حجمها وإصدارها مرتين فى الأسبوع ، وسيكون ذلك فى القريب ، كما سيطرد تحسينها مع ملاءمة الظروف والأحوال . فالفرات تعود اليوم كما كانت فى البدء بتحتيم كبار الأمة . »

وكانت الأيدى تتخاطف جريدة الثورة هذه ويقرؤها الناس بلهفة فى سائر البلاد، ولاسيما فى مسرح الثورة وصفوف المقاتلين . كما أنها كانت ترسل إلى خارج العراق ، فتبلغ سدة ملك العرب فى الحجاز ، جلالة الحسين بن على فيعنى بتتبعها بدقة ، وتصل بلاط الملك فيصل فى الشام وتنتهى إلى سائر المهتمين بالحركة القومية فى سورية وغيرها .

غير أنه بعد أن خفتت الثورة بعض الشىء وتفرق كثير من زعمائها فى أنحاء غير متقاربة توقفت عن الصدور غير متجاوزة العدد الخامس .

وها أنا أورد مثالا من منشورات (الفرات) :

« إن الوطن الذى ألزم كل فرد منكم بالدفاع عنه يلزمكم أيضاً بأن تراعوا الشروط الآتية :

١ — يجب على كل رئيس قبيلة أن يفهم كافة أفرادها بأن المقصود من هذه النهضة إنما هو طلب الاستقلال التام .

٢ — أن يهتف للاستقلال كل من فى ميادين القتال .

٣ – يجب تأمين الطرق وحفظ المواصلات بينكم وبين مناطق الثورة في البلاد .

٤ – يلزم التمسك بالنظام وتدبير الحركات ومنع الاعتداءات فلا نهب ولا سلب ولا ضغائن قديمة ولا أحقاد .

٥ – من الواجب بذل الهمة لحفظ الرصاص فلا يجوز إطلاقه في الهواء بدون فائدة .

٦ – يجب الاعتناء بالأسرى ضباطا أو جنودا إنجليزا أو هنودا .

٧ – يجب إبقاء أدوات التلغراف والتليفون وحفظ الأعمدة فإن في حفظها منافع عظيمة للأمة ، نعم يجب قطع الأسلاك البرقية إلى حد تنقطع معه مخابرات الحكومة المحتلة .

٨ – يجب الاهتمام بقلع السكك الحديدية ولا سيما نسف الجسور والقناطر التي يمر منها القطار .

٩ – يجب الاحتفاظ بما يقع تحت أيديكم من عربات النقل والسيارات والمراكب .

١٠ – يجب حفظ المـــدافع والرشاشات ولا يجوز تخريب آلاتها وتفريقها مطلقا لأنها من أكبر وسائط الفوز وأعظم وسائل النصر .

١١ – يلزم حفظ الذخيرة المغتنمة كالرصاص والقذائف والقنابل وسائر أنواع البارود .

١٢ – لا تهدموا محلات الحكومة وأبنيتها إلا إذا كانت معقلا ولا وتتلفوا أثاثها لاحتياجكم إليها في المستقبل .

١٣ – إذا أسقطتم مدينة أو قرية فلا تتركوها منحلة بل الواجب ترتيب حكومتها المؤقتة .

١٤ – حافظوا على المستشفيات وكافة أدواتها وأجزائها .

١٥ – أرفقوا بجرحى خصومكم الساقطين فى الحرب فلا شىء يستحق الرفق والعطف مثل الجريح الذى يعانى من ألم جراحه مايدمى القلوب ويبكى العيون».

وهذا مثال مما كتبه باقر الشبيبى فى (الفرات) فى العدد (٥) المؤرخ فى ٣ محرم الحرام سنة ١٣٢٩ هـ قال بعد تمهيد يتصل بالجريدة واستئنافها الصدور :

رأى الأمـــة وكتاب الحاكم العام

وقفنا على صورة كتاب الحاكم العام إلى المقام الروحانى المنتشر فى جريدة العراق المؤرخة فى ٣٠ آب (أغسطس) – ١٧ ذو الحجة سنة ١٣٣٨ وفى منشورات مستقلة وزعتها الطيارات ، فشكرنا تودده للمقام العالى ولماكان مشتملا على أشياء لاتتفق مع مراده ، بل كانت على العكس نقيضا للغرض الذى أفاض فيه رأينا إيقافه على جلية الأمر ، وإطلاعه على رأى الأمة الأخير ، فينكشف لعدل الدول من ضلل الناس وطوح بالبلاد والعباد . ثم نسأل الدول بعد ذلك أن تحكم على مسبب المصائب فى العراق لينال لعنة العالم المتمدن .

هون عليك يا ممثـــل الدولة الانـكليزية ، إن الأمة التى ناصبتها العداء وحكمت فيها السيف فأرقت دماءها وأزهقت أرواحها عداء محضاً وتحكما صرفاً ، بلا خوف من الحق ، ولا وجل من العدل ، ستقف وإياك أمام محكمة التاريخ ليعلم من هو المجرم الذى أتلف النفوس وجنى على البشرية بلا رحمة ولا عطف ، فالويل لمن صبغ الأرض بدماء أبرياء .

ياممثل الدولة الانـكليزية . . ماذا صنعت أمـــة العراق المظلومة حتى تستحق من ضباط الاحتلال هذا الفتك الذريع والتمثيل الشنيع والهتك الفظيع ، أفعال تخجل منها العصور الأولى وتشمئز من فجايعها قرون الظلمة

والظلم ، ويل لـكم ياضبـاط الاحتلال من ظلامة أمة كان جواب مطالبها الشرعية حز الرؤوس وتوصيل الأعضاء وحرق الجثث والتمثيل بالنفوس المحترمة . . ليت الذين رفعوا مقامكم فى العراق لتغرسوا محبتهم فى القلوب يشهدون ماذا أنتم تعملون وتقترفون . ليت الذين بعثوكم للحرية والمساواة يشهدون فصلا واحدا من المأساة التى قمتم بها بظلمكم وتضليلـكم ، فالمحنة التى أوجدتموها فى العراق سوف تبق آثارها بالمقام الرفيع .

يا ممثل الحـكومة الانـكليزية . . أنت بسياستك الرشيدة . . بسلوكك العجيب . . بحزمك الغريب . . بحصافة رأيك .. برصانة عقلك أنت بتدبيرك الحـكيم .. أفسدت على حـكومتك سياسة أجيال فى الشرق كله لا فى العراق وحده ، فأنت وحدك المسؤول أمام الله وأمام العدل والقانون عن الجرائم التى ارتـكبتها فى العراق من المظالم التى أنزلتها بالأمة حتى امتلأت فيها دوائر ظلمك وغصت بها زوايا جورك ، فأنت وحدك باظهارك العداء وبإعلانك سفك الدماء ، شوهت محاسن المدنية الانـكليزية وكتبت لثلاثة ملايين من أبرياء العراق أن تزول ثقتهم من كل بريطانى ، وإن كان مثالا صحيحاً للعفة وطهارة الوجدان . فيا مسبب مصائب العراق ياسفاح الانـكليز لقد جنيت على حكومتك الموقرة جناية ما روى التاريخ نظيرها لسفاح قبلك. أهكذا يكون جزاء الذين رفوا مقعد حكمك وأجلسوك على منصة لست لها وليست لك ، هى للسياسى المحنك ، للحاكم الرشيد ، المدير القدير ، منصة يتربع عليها العدل والإنصاف لا الظلم والاعتساف . فويل لمن أقامك تمثالا للقسوة والغلظة .

يا ممثل الدولة الانكليزية .. أتعزى المقام الروحانى ومنك الرزية أتعزيه بقولك . . أن المقام يستوجب التعزية والتسلية لا التبريك والتهنئة فى هذه الأيام التى انتابت العراق وسائر الممالك . فيا حضرة الحاكم العام إن ما نزل بالأمة فمن المصائب التى هيأت أنت أسبابها . فالأمة بريئة وأنت المذنب ، ألست الذى سحقت الحقوق ودست القانون نخنقت الأمة بما أعددته من

الجيش المجهز بالنـــار ووسائل الخراب والدمار ، فأجهزت به على النساء والأطفال على الشيوخ والكهول ، ولوثت البلاد الطاهرة بالشرور ، كل ذلك لأن الأمة أبت أن تعترف بوصايتكم أبت أن تعيش فى ظل حمايتكم؟ وأغرب من ذلك ياحضرة الحاكم أنك نسبت المصائب إلى فقيد الاسلام بقولك.. وكان هذا من آراء سلفكم؟ آل الله؟.. أى الاعتداءات تغفرها لك الأمة؟ أتعزيتك لشيخ الاسلام بما أنزلته من الرزايا على العرب والاسلام؟ أم نسبتك المصائب إلى الفقيد الذى طالما حذرك من الغرور وألفتك إلى عواقب الأمور ، ونبهك إلى نتائج الاستهتار فى ممانعة الأمة المظلومة ، وعدم تمكينها من حقوقها المهضومة ، وإعطائها الاستقلال التام ، وكم أراك فى كتابه الأبيض فجر هذا اليوم الأسود؟

والله ياحضرة الحاكم العام ! كيف تطاولت إلى ذلك المقام فتحاملت على عصمته وتجاوزت على كرامته غاضا طرفك عما تركته فى مهج المسلمين وأحشاء العراقيين من الجروح التى هيهات أن تلتئم . ألم يكفك إذ قتلت نفسه الكريمة بجرائر جيشك وجرائم أفعالك حتى بريت سهام تهمك إلى نزاهته ، بهذا تريد أن تمكن صداقتك مع الأمة : أهذه هى السياسة الرشيدة التى تنسب إلى الفقيد مصائب أحدثها عقوقك وغرورك؟ أهذا هو السلوك وأنت مع هذا تقول فى كتابك . . أنه — أى الفقيد — عبر فى إحدى مفاوضاته أنه يريد الصلح بين الحكومة والملة واجتناب سفك الدماء وإزهاق النفوس » . فما هذا التناقض الغريب؟ نعم إنه طيب مثواه أرادك أن تلين فاستعصمت وسألك أن تضع حدا للظلم والاعتداء بإعطاء الأمة الاستقلال فأغضيت وثابرت على إنزال العقاب والعذاب والأمة ساكتة ، وأنت لم تسمع نصائح الفقيد ومواعظه البليغة ، فكيف تريد أن تبرر أعمالك؟ ثم بعد ذلك تقول « أن الحكومة كما هو المعلوم فى أقطار العالم قد اعتمدت دائما على الأركان الثلاثة وهى الرحمة والعدل والتسامح الدينى » فحبذا هذه الأركان فإنها شعار الدولة الحرة ، ولو صح باعتمادك عليها لما فر العراق من

وحشيتك وفر أبناؤه من وجه مظالمك ، قد تظن بأن حكومتك الموقرة شادت على هذه الدعائم فخامتها ولكنك هدمتها بمعاول جورك وقسوتك وتعصبك ، فويل لكم يا ضباط الاحتلال .

أما الرحمة ، وَأَيْنُها منكم يا قساة الرحمة ! فضيلة تنحت عن قلوبكم وابتعدت عن ضمائركم ، الرحمة إحدى مميزات الإنسانية التى لا تعرفون معناها هى اسم عندكم ومسماها ليس عندكم . وتشهد على ذلك قلوبكم بالقسوة ونياتكم بطحن العالم . فقد خلقتم من بعضه تاريخاً لشدتكم مكتوبا بالدماء المراقة ، فى الرميثة والحمزة ، وفى عرائس الفقراء .. فكم بيت أوقدتم على من فيه النار فأصبح الرضيع ملتهباً والشيخ الفانى بجنب الأعمى وقوداً لنيرانكم لا يتميزون إلا بعد أن نجمع أوصالهم التى وزعتها سيوفكم ؟ وعلى هذا الحال استمرت رحمتكم ، فى الجربوعية وبابل ، حرقا تستغيث منه النار وقتلا أظهرتم فيه ضروب التمثيل . أهذى هى الرحمة التى بنيتم عليها دولتكم ، وأقمتم عليها سياستكم ؟ إذا صفوا لنا قسوتكم حتى نهىء للعراق على حدوده محلا فى الجو تجاور به النسور فإنها أرحم منكم وأرأف ! هل نقابل بين رحمتنا ورحمتكم ، فهى عندكم تبعيد الأبرياء من العلماء وأولاد الفقراء والزعماء وتعذيب المنفيين والأسراء يئنون تحت القيود الثقيلة والأغلال المؤثرة ، قيود لا تصبر عليها أعناق الفهود . أما عندنا فلطف بالأسير وَبِرٌّ به ، ونظر إلى الأجنبى ملؤه العطف فنتفقد شؤونه ونرعى أحواله ونسهر لترويحه ونحرص على حياته . فالأسير عندنا غير أسير ، والأجنبى كالوطنى نساويه فى الحقوق ونواسيه فى كل شيء . أخلاق أخذناها من شريعتنا وفضائل تلقيناها من مدنيتنا . فأين مدنيتكم يا أدعياء التمدن ها فانظروا إلى رحمة رجالنا وكبارنا ، واقرءوا رسائل علمائنا فى الرفق بأسرائكم ، والرحمة بمرضاكم ، أنظروا كيف أوكل المقام الروحانى أمره إلى من لزمه بذلك من المشاهير فكتب إليه الرسالة الآتية :

بسم الله الرحمن الرحيم

(سلام عليك وثناء على إخلاصك ، وبعد فغير خفى على نباهتك أن

للأسرى فى الشريعة الإسلامية مكانة عالية ، فالعناية بهم فرض والتوجه إلى إكرامهم حتم ، وإنى أوصيك أطال الله حياتك بتعهدهم على الاتصال وتفقد أحوال صحتهم ومعاشهم ، ما داموا وديعة مقدسة وأمانة محترمة فيلزمك البذل لهم والتوفير عليهم ويجب تصديك لتحقيق راحتهم أكثر من الأيام الماضية وأنى قوى الأمل بأنك تنشط إلى هذا التكليف لأنه شرعى مدنى إنسانى ، فواظب على الإنفاق عليهم حتى يتعين إلى نفقاتهم مورد خاص فقد اعتمدتك وأوكلت ذلك إلى عهدتك وألزمتك به ولا عذرلك ودم مؤيدا».

شيخ الشريعة الاصبهانى

هذا مثال صغير من رحمتنا ، فهل أظهرتم لنا شيئا من رحمتكم ؟ نعم كفى باستمراركم على الفتك بالأمة وغصب حقوقها الطبيعية شاهدا على رحمتكم وصدق لهجتكم .

وأما عدلكم فقد تبيناه منذ تسلمتم أزمة البلاد التى أصبحت تئن من ظلمكم فيا حضرة الحاكم العام . . لقد هدمتم هذا الركن بمقالع من السياسة التى أهلكت الحرث والنسل وأتت على الأخضر واليابس فتراب كل منطقة يشهد بأنكم سلبتم الحب حتى من منقار الطائر . واستخرجتم المخ من العظم وضاعفتم الخراج أضعافا على الزراع فأصبحوا يسألون الناس إلحافا وأنتم تسألونهم فوق الجهد وتكلفون نفوسهم فوق الوسع ، أهذا عدلكم ؟ نعم إن السجون والمنافى والديوان العرفى شهود على عدلكم وبراهين على صدقكم ، فأين العدل الذى تزعمون ؟ أوفيتم بوعد أو ثبتم على عهد ؟ أين البيانات الرسمية ؟ أين القطوع الدولية ؟ أين عهود الطائف ؟ أين الاستقلال ؟ أين الادارات الوطنية ؟ أين منشور « مود » وأين وثائق « مكماهون » ؟ أكان من العدل ياحضرة الحاكم أن تكموا الأفواه التى طالبت بالحق وتدفعوا طلاب الاستقلال إلى المنفى ؟ عقاب صارم وعذاب دائم وجرائر وجرائم . ثم تريدون الالتئام مع الأمة وأنتم تريدون نفوسها للقتل وأموالها للاغتنام وأعراضها للفتك وأوطانها للاستيلاء . أهذه هى العدالة ؟ سلام الله على ظلم الفراعنة .

وأما التسامح الديني ، أو الدعامة الثالثة التي قام عليها بناء حكومتكم فدعوى كاذبة تشهد عليها المعابد والمساجد وقبور الأئمة المقدسة . ولئن تقادم عهد حادثة النجف ، فحادثة مسجد الكوفة ، غضبة فى أول النهضة . أما صيرتم ساحته هدفا لمقذوفات الطيارات ؟ أما خلطتم ترابهـــا بلحوم المترهبين والمترهبات ؟ أما داخلتم رؤوس الأطفال بصدور الامهات ؟ ألم تمنعوا مجالس المواليد وسائر الشعـائر ؟ أكان من التسامح فى الدين رمى جوامع المسلمين وحصر مجامعهم ومنع أعيادهم ومراسيمهم ؟ هل الاستيلاء على الأوقاف الاسلامية تسامح وتساهل ؟ إذا كان هذا هو التسامح ، إذا ماهى معانى التعصب الأعمى ؟ تحية على غلادستون وثناء على الحروب الصليبية .

يا ممثل الدولة الانكليزية .. إن الأركان التى اعتمدتم عليهـا لا تقوم عليها بيوت العناكب ، فكيف تشيدون على أساسها الواهى دولة لا تدول وحكومة لاتزول ؟ لقد أوجبت أركانكم هذه أن يصافح العراقيون مدافعكم ، ويعانقون بنادقكم ، ويستعرضوا الكتائب من جيشكم ، حتى يكتب الله انهدامها ويقيم على أنقاضها دولة عربية قانونها القرآن وشعارها محبة الإنسان .

يا ممثل الدولة الانكليزية .. غريب منك وأنت على كرسى الحكم المؤقت عجيب منك وأنت ضيف ثقيل على البلاد ، أن تصف فى كتابك شوكة الحكومة البريطانية وثروتها بقولك « ومن قبل أن تقع الحرب العظمى كان للدولة الانكليزية التى شعارها المسالمة جيش صغير للدفاع عن نفسها فلما شرع الألمان والأتراك من تلقاء أنفسهم .. الخ . .

فيا حضرة الحاكم إنا فى غنى عن الأسهاب فى بيان قوة الحكومة فإنا نعرف ذلك كما تعرفه أنت ، نحن لا ننكر عظيم قوتها فإنها أم العدد والعدد وذات الحول والطول والقوة والاستعداد ، إنها تستطيع أن تحشد نفس العدد الذى ألفته لقتال أعدائها وهى أم النقود التى تدلى بها من بحر بعيد العمق ، ولكن العراقيين يا أيهـا الحاكم قد تكاتفوا وتكافلوا وتعاضدوا وتساندوا وقاموا للدفاع عن حياتهم وتطهير بلادهم ، لايبالون بعددكم ، ولايكترثون

بعددكم ، تكاتفت نياتهم وتوحدت غاياتهم ، لايتزايلون عن موقف ربضوا فيه كالأسود وثبتوا عليه كالجبال للوصول إلى الغاية وأخذ الاستقلال فإما للحياة وإما للموت فالموت سعادة فى هذا السبيل وحياة فى الدفاع عن الحق .

ياحضرة الحاكم العام .. لقدحشدت حكومتك الجيش الجرار ، لحارب عن الحرية ودافع عن المدنية وأنت تريد محو الأمة وإتلاف البلاد ، تهدد بالفتح والاستعمار وتهدد بحشد جديد لإكراه العراقيين أم لتصديق « جئنا محررين لافاتحين» .

ثناء على حريتك وسياستك . أما قولك « فأهل العراق قبلوا الدولة الإنكليزية وكانوا مسرورين من إبقاء جيوشها فى هذه البلاد لما غلبت الأتراك» فرية على أهل العراق . متى قبلوا بدولتكم وأصبحوا مسرورين من بقاء جيشكم ؟ هذه وثائق الانتخاب أدلة واضحة على استيائهم منكم ورفضهم بقاءكم رجالهم وأطفالهم كبارهم وصغارهم .كلهم سواء لايقبلون بكم ولا يميلون اليكم وأنت تعرف ذلك حتى من الآحاد الذين اصطنعتهم لخدمتك واستعملتهم لأغراضك فيا حضرة الحاكم العام ، كيف تفترى على أهل العراق ؟ ألم تطلع نفسك على رغباتهم التى تقف على تصريحاتهم ؟ أذكر موقفك فى النجف إذ جئت تعمل لتبديل الوثائق الموقعة من السادات والعلماء والأشراف من الرؤساء وسائر الطبقات . ألم يطلبوا فيها جلاءكم عن العراق ليؤلفوا حكومة عربية لادخل لأجنبي فيها ؟ أذكر طوافك فى الأنحاء وبماذا قابلك الأعيان والزعماء ؟ طالع ياحضرة الحاكم العام صحائف فشلك فى العراق ، فهل رأيت قبولا من الأمة أو ميلا صادقا اليكم ؟ ألم تجابهك بالرد ؟ ألم تقابلك بالتصريح ؟ فمن أى القلوب تحققت القبول وفى أى الوجوه طالعت السرور ؟ تخرص وتلفيق إلى هذا الحد . . . أهذه هى المدنية ؟ ..

وأما قولك « ولكن لما رأى بعض المفسدين والمغرضين » فقول مجرد عن الصدق ، بعيد عن الحق بين التحامل ، واضح العداء ، نسألك ياحضرة الحاكم العام بصلاحك المعروف ، وإصلاحك المشهور ، نسألك

بحق الاستعمار والاستعباد بحق الظلم والاستبداد نسألك من هم المفسدون؟؟ نعم هم زعماء النهضة هم طلاب الاستقلال هم رؤساء الدين هم أئمة المسلمين !.

عجيب يا أيها الحاكم تحاملك الشديد على العلماء ، وقادة الرأى العام، زعمت أنهم مفسدون وبرهانك مطالبتهم بحقوقهم ودفاعهم عن حياتهم أجوز لك القانون أن تسمى المدافعين عصاة والعلماء مفسدين ، والأئمة مضللين ؟ أهذه هى الأخلاق الانكليزية ؟ سلام على علمك الواسع الغزير !

أما الحالة التى عبرت بأنها توجب الأسف ، فإنها من نتائج تهوسكم وتجاوزكم من قلة تدبيركم وتدبركم ، فلو كنتم بالعهود وفيتم ، وعملتم طبق العهود ، فحققتم رغائب الشعب المظلوم ، لحفظتم مكانتكم وثبتم فى القلوب صداقتـــكم ، ولـكنك ياحضرة الحاكم . أنت دفعت الأمة إلى القتال ، أنت أسلمتها إلى هذه الحال ، أنت أتعبت جيشك بلا جدوى ، فأنت المسؤول عن هـــذه الوقائع ! ..

فياحضرة الحاكم العام . . إن المجلس العرفى الذى أمر حنانك بتـأليفه لإعدام الوطنيين ، ونفى الشبان المخلصين ، وسجن الأبرياء والمظلومين جدير بأعضائه العسكر أن يحاكموك ومن أولى منك بالمحاكمة إذا كان للمجرمين وإذا أعد للمذنبين ؟

يا أيهـا الحاكم العام . . لقد قامت قيامتكم على القيصر غليوم ، فأوجبتم محاكمته لأنـكم نسبتم إليه جناية الحرب فهو مجرم عندكم لأنه مثير الثوائر بزعمكم ، فإن كانت شرائع الدول توجب قصاص المجرمين فأنت أولى بأن تقاصص وتعاقب لأنك أكبر مجرم على الإنسانية . أكبر مجرم على الحكومة البريطانية ! . .

ياممثل الدولة الإنكليزية ! إن اعترافك بقوة الأمة العراقية يناقض استدراكك العليل بقولك ، ولـكن عددهم قليل وليس لهم من الدراهم إلا القليل ، فيا أيها الحاكم إن الأمـة قد اعتمدت فى دفاعها على ثلاثة أركان

القومية والوطنية والشريعة الإسلامية ، فعندها الثبات إزاء اختراع الآلات والعناية الإلهية بدل المساعدة الخارجية والقناعة عوض الزراعة فالأمة صابرة على النزال حتى تنزلوا على حكم الحق ، مستمرة على النضال حتى تسترد الحاكمية . أما قولك « ها قد بذل العرب حتى الآن كل مافى وسعهم من الجهد ولا يمكنهم أن يأتوا بعمل فوق ماعملوا » فيا حضرة الحاكم ، إن العرب لم يبذلوا إلى الآن عشر ما أعدوه ولم يعملوا بعض ما يريدون أن يعملوه . فقوتهم فى زيادة وأعمالهم إلى نشاط ، ها قد جاء الخريف وانتهى موسم الحصاد ، وفرغ العرب من المشاغل الزراعية وأقبلوا على الحرب الدفاعية بشوق عجيب وميل قوى ، فازدادت جموعهم أضعاف ما كانت . وأما تهديدك بوصول العساكر ، فالأمة على علم من قوتكم ومعداتكم واستعدادكم للقتل والسفك وليس بها حاجة إلى إرسال معتمد يكشف لها ما هيأتموه من الوسائل الحربية ! الله يا حضرة الحاكم ، ما هذه المضمرات العدائية ؟ بهذا تستجلب نفوس العراقيين ؟ ما أبعدك عن الحكمة والصواب كأن الوسائل الحربية وسائل للقضاء على الاستقلال والحرية ، أتطلب معتمدا لهذه الغاية . . للاطلاع على الفظائع العسكرية فأين الإنسانية ؟ !

وأما قولك « فبناء على أن النتيجة النهائية هى معلومة فلم يدوم سفك الدماء ؟ » إنا نسألك ماهى النتيجة المعلومة ، من جواز الحكم من المجهولات هل تيقنت أنها فى جانبكم باعتمادكم على القوات العسكرية التى طوحتم بها ومزقتم أوصالها ؟ إنا لانريد إطالة سفك الدماء ولكنك تريد ذلك فضع حدا لاتهامك وإيهامك . فإن الأمة قد كشفت نياتك السود ، ووقفت على حقيقة أحوالك ، ثم ما أغرب قولك « إن الحكومة الإنجليزية عملا بقواعدها ستجازى بعض الشيوخ وغيرهم الذين ضللوا بالناس وأسماؤهم معلومة عندى » . . الله أيها الحاكم كيف نسيت قولك فى صدر الكتاب « أن الحكومة الإنجليزية قد اعتمدت دائما على الأركان الثلاثة » أكان من الأركان الثلاثة أنها ستنتقم من المشايخ الذين أحرقت بيوتهم ونهبت أموالهم

وذبحت أطفالهم ، لأنهم طالبوك بالاستقلال؟ ليسمع المشايخ نصيحتك هذه ، ليقفوا على حقيقة إخلاصك وماذا تعد لهم!

أيها الحاكم العادل! هل وراء ما يشهدونه كل يوم من ضروب الظلم وأنواع الاعتساف ، هل وراء التعذيب والانتقام شيء آخر من العذاب؟ ليطمأن بال « المشايخ وغيرهم » فهذا عدلك وهذه رحمتك ، أما طلب المفاوضة وتعيينك لها « حضرة الكولونيل هاول » فإن ذلك يعود إلى رأى المشايخ وأقطاب الأمة الذين قلت إن الحكومة الإنكليزية ستجازيهم عملا بقواعدها! فيا أيها الحاكم؟ إن الأمة عملا بقواعدها الإنسانية ، واعتمادها على أصول المدنية لاتمتنع عن المفاوضات الدولية ، ولكنها لا تدخل فى المفاوضة معكم إلا على الشروط الآتية :

١ – سحب الجيش من البلاد .

٢ – إرجاع المنفيين .

٣ – حضور قناصل الدول فى مجلس المفاوضة .

وخلاصة القول « أن الأمة لاتريد إلا الاستقلال التام للعراق بحدوده المعروفة ، وهى لاتدخل فى المفاوضة إلا على تلك الشروط » .

جريدة الاستقلال فى النجف :

وارتأى فريق من الثوار أن يؤسسوا (مكتبا للدعاية والأخبار) خاصا بالثورة وإصدار جريدة تعاون أغراضها وكان محمد عبد الحسين قد جاء النجف الاشرف من بغداد بنية المساهمة بالثورة عن طريق الصحافة فقدم يوم ١٥ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٢٠ طلبا إلى قائمقام النجف الذى نصبه المجاهدون السيد نورعزيز الياسرى بأنه يروم إصدار جريدة باسم الاستقلال) وصفاتها جريدة سياسية اجتماعية تنشر أربع مرات فى الأسبوع وهو يرجو منحه الامتياز بذلك .

فأجابه القائمقام بأنه « اجتمع (المجلس البلدى) وتذاكر مع (المجلس

العلى) – وهما من تشكيلات حكومة الثورة – فقررا فى ١٨ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٢٠ الموافقة على طلبكم على أن لاتخالف جريدتكم مبادىء الثورة المقدسة » .

وكان الشيخ علوان الحاج سعدون من أقطاب الثورة قد اقترح على عبد الحسين تسمية جريدته (الثورة) لأنه اسم تاريخى ولا يستطيع صحافى أن يحصل عليه إلا فى هذه الظروف ، ولكنه رفض هذا الاقتراح لأنه عندما كان فى بغداد وابتدأت المفاوضات السلمية تقدم بطلب إلى حكومة الاحتلال بالاشتراك مع عبد الغفور البدرى بإصدار جريدة باسم (الاستقلال) فرفضت السلطة المذكورة طلبه فجاء النجف مصمما على تحقيق رغبته من رجال الثورة الوطنيين [1] .

ولما فاوض الصحافى صادق الكتبى ليطبع (الاستقلال) فى مطبعته رفض رغما عما أغراه به من الأجور الحسنة ، فراجع صاحب الجريدة القائمقام ، فأوعز هذا بوضع اليد على المطبعة حالا لحاجة الثورة إليها فى أغراضها فصارت تطبع الجريدة :

ظهرت جريدة (الاستقلال) فى ٣ تشرين الأول (أكتوبر) فى النجف كما أناطت قيادة الثورة بمنشئها إدارة (مكتب الدعاية والأخبار) الذى أسسته . وعين رجلان من أنشط الضباط لتتبع شؤون الثورة وأخبارها ، وتزويد مكتب الجريدة بها وهما (ناجى حسين) و (جميل قبطان) وكان من حسن حظ المكتب أن ظفر بغنيمة باردة أطلعته على الشىء الكثير من خطط العدو وذلك أن الطائرة التى ألقت البريد على فصائل الجيش الإنكليزى المحصورة فى نقطة الكوفة لم تستطع أن تلقيه على مكان هذه القوة بالضبط ؛ بل وقع قريباً منها فاستولى عليه الأهلون فحملوه إلى مكتب الجريدة والدعاية ، فأمدهم بمعلومات كانوا يحتاجون إليها .

واستعداد المطبعة وقلة الورق لم يمكنا جريدة (الاستقلال) من الظهور

---

(١) «الحقائق الناصعة فى الثورة العراقية» تأليف فريق المزهر الفرعون مجلد ١ ص ٢١٢

أربع مرات فى الأسبوع كما أرادت وكتب الجانب الأكبر منها صاحبها ومدير سياستها يعاونه عبد الرزاق الهاشمى وهو من محررى مجلة (اللسان) التى ذكرتها آنفاً .

كتبت فى افتتاحية عددها الأول :

« لقد آلمنا خلو البلاد من الصحف الوطنية ، وعدم اهتمام الكتاب – وحملة الأقلام بها فى هذه الأيام الحرجة ، فدفعتنا الوطنية ، إلى إصدار جريدة (الاستقلال) لترد أضاليل المحتلين وتهمهم وتنشر مظالمهم البربرية ، وترفع الستار عن حقيقتهم وتوضح مطالب الأمة المشروعة لدى العالم وتنشر أنباء المعارك والحوادث المحلية، وتوقف الأمة على الحالة السياسية التى يتبدل مجراها كل حين ، وتريها مستقبلها الذى يتراءى من خلال الحوادث الجارية وتوضح لها السبل التى يتحتم سلوكها لبلوغ الغاية المقدسة . وتنقد أعمالها لتوقفها على النافع منها والضار شأن الجرائد الكبرى الحرة فى البلاد الراقية ، ولكن كيف يتأتى ذلك ونحن على مانحن عليه من قلة العدة والوسائل ؟ » .

وقد قاسى محررو جريدة (الاستقلال) بعض ما يعانيه صحفيو أوروبا وغيرهم فى خلال الحروب حيث كانوا يكتبون أحياناً تحت أزيز القنابل التى ضربت النجف .

وتعرضوا لمراقبة حكومة الثورة وإنذار بمثلها والى كربلاء السيد محسن أبو طبيخ . إذ كتب يوما مقالا افتتاحياً عنوانه « الشتاء على الأبواب ماذا أعددنا لتطمين حاجة الثوار فى ميدان القتال » ؟ ومما ورد فيه :

« ها قد حل الخريف وبدت طلائع جيش الشتاء القارس ، وتلبدت الغيوم فما هو واجبنا ؟ وما عسانا عاملين ؟ إذا هاجمتنا الرياح والعواصف وصبت السماء رحمتها ونحن لم نتخذ وسيلة تحمى الجيوش العربية المرابطة أمام العدو من برد الشتاء ، ولم نبد اهتماما كبيرا لما سيحيط بها فى هذا الفصل ونحن فى وضع يستلزم الاهتمام فى أمر المجاهدين وتهيئة أسباب راحتهم » .

فلم يكن من والى كربلاء المذكور إلا أن وجه إلى الجريدة بعد اطلاعه على هذا المقال هذا الإنذار مؤرخا فى ٨ تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٢٠ :

إلى صاحب جريدة الاستقلال

« إن مقالكم المنشور فى جريدتكم تحت عنوان (الشتاء على الأبواب) مما يثبط عزم المجاهدين ويقلل من معنويتهم ، كما يعطى للعدو إحساساً بضعف الثوار ، وعليه ننذركم بهذا بلزوم عدم نشر كل ما يوحى بالضعف أو يدل على ذلك » .

ونقل إلى صاحب الجريدة محمد عبد الحسين أن الهيئة المشرفة على شؤون الثورة لم تشايع والى كربلاء فى رأيه فاعترضت عليه بكتاب رسمى :

وإليكم نموذجاً من وصف جريدة الاستقلال لحصار الجيش الإنكليزى فى الكوفة وعنوانه «الحصار فى الكوفة أو مقبرة الأعداء » .

«لايخفى أن جيش الأعداء المحصور فى الكوفة قد اضمحل أكثره وتلاشى جوعا وقتلا ، رغما عن اتخاذه لكل وسائل الاحتفاظ وتأكد بأنه استولى على البقية الباقية منه الضعف والوهن كما استولى عليه القنوط واليأس فأصبح وهو أسوأ حالا من ذى قبل .

ضاقت دائرة حصاره واشتد عليه الخناق فبات وهو فى دائرة أضيق من جحر الضب هى محل سكناه ومقـــبرة أصحابه واصطبل خيله وبغاله وتتخللها الرياح من جيف قتلاه المتصاعدة من أشلائهم الخبيثة . وقد استعد للموت فشق فى أطراف تلك الدائرة أخدوداً يلتجىء اليها ويحتمى بهـا من القذائف ومن رميات مدافعنا الضخمة التى مابرحت تصب عليه العذاب صباً ، وإذا أمعنت النظر فى تلك الملاجىء التى اتخذها العدو ترى أن زعيم هذا الحصار قد اختار له ولأصحابه محل الحصار مقبرة يقبر بها تلك الجثث الأثيمة ولقد جنى على نفسه وعلى جيشه المحصور جناية لاتغتفر .

قام المدافعون عن حقوقهم والناهضون فى طلب استقلالهم فشددوا عليه

الحصار حتى نفد ماعنده من مواد الغذاء وانقطع رجاؤه من كل نجدة أو سبب يخلصه من تلك الورطة التى وقع بها .

وأى نجدة تنقذه وقد تقلص نفوذ حكومته الجائرة من العراق حتى أصبحت أشغل من ذات النحيين بسبب ما انتابها من رجال النهضة وزعمائها التى انقضت عليها من كل مكان ومن كل جهة تطالب بحقها الصريح ، وتدافع بنفوسها ونفسها عن استقلالها الطبيعى بشعور يتوقد غيرة وحماساً يمثل الشدة والبأس ويظهر للملأ الحمية العربية وكيف تدافع عن وطنها المحبوس فتفديه بأرواحها .

أكرم بهذا الشعور الحساس الذى أدهش العالم الأوربى ، وأكرم بتلك الهمم الشماء .

ولقد ارتأى الزعماء المحترمين الناهضين لتطهير بلادهم من رجس الاحتلال بأن ينظموا جيشا من المتطوعين ويؤلفوا قوة نظامية على قواعد مخصوصة وقد خصصوا بذلك كل ما يقتضى من اللوازم والمعدات وقرروا بتشكيل قوة الدرك فى النجف والكوفة وستظهر إلى حيز الوجود على أحسن طرز »

ثم خمدت الثورة بعد قليل فتعطل (الاستقلال) ولم يفت العدد الثامن وهو رقم صغير ولكن عمل الجريدة وأثرها كبيران فى تاريخ الكفاح والاستقلال .

الصحافة بعد تأسيس الحكومة العراقية

انقضت على خمود الثورة العراقية فترة ، وتوصل السر برسي كوكس المندوب السامى البريطانى إلى شىء من إقرار الحالة. وسارت الحكومة المؤقتة التى ألفها برآسة عبد الرحمن النقيب شوطا فى الأعمال التمهيدية لتأسيس مملكة العراق ، وأسفر (مؤتمر القاهرة) الذى عقده الانكليز فى آذار (مارس) سنة ١٩٢١ عن تقرير السياسة البريطانية فى العراق بإنشاء دولة عراقية عربية يرأسها أمير من البيت الهاشمى مقيدة بالقانون وعاد من الخارج كثير من الضباط العراقيين والمنفيين بعد صدور العفو العام فتجمع فى قلب الوطن الذين شردتهم الحرب أو سياسة الاحتلال ، وساعد الجو السياسى عل جمع الكلمة وتوحيد الصفوف ، وانبعث الروح الوطنى على وجه إيجابى بعد أن سكن لهيب الثورة ، وتوجهت الأفكار نحو بناء الدولة الناشئة .

فى هذه المرحلة بدت الحاجة إلى صحافة نشيطة تنسجم مع الوضع وتقوم بواجبها القومى فى تهيئة الأذهان للحدث الجديد ، فنبتت الرغبة فى إصدار الصحف فسارعت الحكومة فى منح الأذون بها ، وبعد أن كانت بغداد العاصمة محرومة من الصحافة إلا جريدة يومية واحدة هى (العراق) كما رأينا ، برزت فى وقت واحد أربع جرائد جديدة هى (الفلاح) و (لسان العرب) و(دجلة) و (الرافدان) . وطفقت أقلام البلد كلها تدعو إلى استقبال الصفحة الجديدة من حيـــاة العراق بعودة الملك إلى أهله الشرعيين وقيام العرش العراقى على ضفاف دجلة بعد أن أضاعه العراقيون منذ سبعمائة عام ففاضت أنهر الصحف الأربع المذكورة مع جريدة (العراق) بالمقالات والأبحاث عن الدولة فى فجر تأسيسها ، والتاج الجديد والعرش العتيد والمرشح للجلوس عليه ، ومع أنه سبق للعراقيين يوم نادى السوريون بملكهم العربى الأول فى عصر اليقظة أن نادى الاستقلاليون الذين تكلموا باسمهم فى دمشق

بذكر مرشح للعرش العراقى ، فإن صحافتنا فى المرحلة التى نتحدث عنها قد اجتمعت على أن الأمير فيصل بن الحسين هو مرشح الشعب لعرشه المفدى.

جريدة الفلاح :

استهلت جريدة (الفلاح) كتاباتها بأنها تسعى للاستقلال التام بتأسيس حكومة دستورية ملكية نيابية ودعوة الأمير فيصل للجلوس على عرش العراق و (الفلاح) جريدة سياسية أنشأها فى بغداد عبد اللطيف الفلاحى ، ومع أنه من خريجى الكلية العسكرية فى استانبول فقد انصرف إلى العلم والتعليم فأنشأ فى العهد العثمانى مجلة (مكتب) — يعنى مدرسة فى اللغة التركية باللغتين العربية والتركية — وأصدر فى العهد الفيصلى فى الشام مجلة (العلوم) شهرية .

لهذا عنون جريدته (الفلاح) يوم ظهرت فى ٢٠ حزيران (يونيو) سنة ١٩٢١ بأنها (جريدة سياسية علمية) ولم يشأ أن يوقفها على السياسة بل خص كثيراً من أعمدتها بالعلم والأدب . ومما جاء بصدد خطتها حول المرشح للعرش :

« أن يكون الرجل الذى نملكه علينا موضع ثقة الأمة ، جامعاً للصفات التى تؤهله أن يكون ملكا عليها، وأن يكون عربى النزعة ، شريف النجار . . إلى أن قال :

« فان جاهرت الأمة بالدعوة للأمير فيصل فما ذلك إلا لأنها تراه جامعاً للصفات المذكورة . وتعترف بما سبق له على الأمة العربية من الأيادى الطائلة بالذب عن حريمها والذود عن حياتها وشهره السيف للمطالبة بحقوقها وإحياء مجدها القديم ، عدا ما اكتسبه من التجارب السياسية فى طول احتكاكه بساسة الغرب ، وما حصل عليه من المكانة الرفيعة عند أهل الحل والعقد » .

ثم انثنى صاحب (الفلاح) إلى نزعته العلمية فقال :

«غير أن الفلاح ليست جريدة سياسية محضة ، بل لها فوق غايتها السياسية ، أغراض عالية علمية ، ترمى إليها ، ومقاصد شريفة أدبية تسعى نحوها إلخ ..

وفعلا كانت هذه الجريدة على صغر حجمها حافلة بالبحوث الثقافية والفوائد وتفننت فى نشر شذراتها العلمية فى جوانب من العدد وبطريقة متسلسلة محكمة الطبع بحيث يستطيع القارىء أن يقتطعها ويجعل منها كتيبا كلما أنجز مبحث خاص منها . كما تناولت الصحيفة من أول عهدها موضوع البعثات العلمية وتأسيس مجمع علمى فى العراق وغيرها من الأبحاث الفنية والعلمية ، وحفلت أعدادها بأخبار مقدم الأمير فيصل ووصف مهرجانات استقباله وحفلات تكريمه ومجالس مبايعته بالملك ، مثبتة خطبه وأقواله فى هذه المواقف .

ولم تستطع بوسائلها الطباعية أن تظهر يوميا بل ثلاثة مرات فى الأسبوع ، ولم تكن واسعة الانتشار ، إنما امتازت فوق عنايتها بشؤون الثقافة عامة ، بنزاهة الكتابة وعفة القلم منعكسة عليها أخلاق صاحبها الرفيعة ، فما كتبت كلمة نابية أو تعبيرا قارصا . ولم تعمر طويلا . إذ نشر آخر عدد منها فى ٢٢ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٢٢ مع أن مؤسسها أعد لها مطبعة خاصة ولكنه كف عن إصدارها فوظف مديراً للشرطة ثم اشتغل بتدريس التاريخ فى بعض المعاهد العالية وألف كتبا فى موضوعات دروسه وانتخب نائبا فى المجلس النيابى وكتب فى حياته البرلمانية مقالات تربوية فى جريدة حزبه بينما أشرف على سير الجريدة وطبعها .

جريدة لسان العرب :

أما (لسان العرب) فجريدة (إبراهيم حلمى العمر) الذى ورد ذكره مرات فى هذه المحاضرات ، فعندما سقطت دمشق بأيدى الجيش العربى فى الحرب العالمية كان يحرر فى جريدة (الشرق) كما ذكرنا فأصدر فى عهد

سورية الفيصلى جريدة بدمشق باسم (لسان العرب) سنة ١٩١٨ وقد شاركه فى أشغاله الصحافية فترة ، خير الدين الزركلى فلما تبدلت الحال فى العراق نقل (لسان العرب) إلى بغداد حتى أنه فى أول الأمر جعل عددها متسلسلا مع تلك (٤٠١) كما حسب سنتها (الرابعة) ولكنه عاد فى العدد الخامس فجعل رقمها وسنتها جديدين ومع أن لسان إبراهيم حلمى هذا فى دمشق بعد أن حطمت قوة الاستعمار الغادر العرش الفيصلى قد انطلق بما لا يرضى العرب نراه أقبل إلى بلده يساهم فى التمهيد لوضع التاج العراقى على مفرق فيصل الهاشمى . وكتب فى رأس (لسان العرب) الذى ظهر فى ٢٣ حزيران (يونيو) سنة ١٩٢١ أنها « جريدة يومية سياسية حرة » واتخذ لها بعد ذلك شعارا فى صدرها . غايتها خدمة الأمة العربية . وها أننى أورد فقرات من خطته السياسية التى أعلنها ومنها تدركون الطرق المتمعجة التى سلكها الكاتب قال :

« إن الخطة التى تجرى عليها هذه الصحيفة هى الخطة التى نشأنا عليها وأيدناها ، وهى الخطة العربية المثلى بخدمة العرب عامة والعراق خاصة ، على أن الناس يجب ألا ينتظروا منا الميل إلى حزب والانحياز إلى فريق. إن جريدتنا عامة شعبية ، لا تعبر عن رأى أصحابها فقط ، ولا عن حزب تنتسب إليه ، بل هى حقل لآراء أبناء الأمة .

وفى العدد الأول مقال عن الأمير فيصل بمنـــاسبة وصوله البصرة . والمقالات الافتتاحية فى (لسان العرب) مكتوبة بأسلوب كتابى بارع عز نظيره فى صحف العراق عهدئذ ، لمران منشئها وكفاءته الكتابية . أما بقية مواد كل عدد فليست ذات شأن فى الفن الصحفى .

ونشأ صاحب الجريدة منذ العدد الثالث يتحدث عن (الصحافة البائسة) والسبب الذى حدا به إلى جعل ثمن النسخة من جريدته آنتين (وكانت العملة الهندية هى المتداولة فى العراق) بينما تباع الصحف الأخرى بآنة واحدة . وتطرق إلى سخاء كرام الوطن وجودهم فى مؤازرة المشاريع الوطنية .

ثم اصطدم فى سنته الثانية بشعور الجمهور فى قضية غير سياسية ، مما اضطر إلى أن يوقف صحيفته أسابيع استأنف بعدها نشرها باسم جديد هو (المفيد) فى ١١ نيسان (إبريل) سنة ١٩٢٢ وقد اختاره لها لأنه اسم أول جريدة عربية دافعت فى بيروت عن حقوق الشعب العربى فى العهد العثمانى عندما أصدرها فؤاد حنتس والشهيد عبد الغنى العريسى . وكان للكاتب العراقى هذا فى (المفيد) البيروتى مقالات وجولات . وتاريخ هذا الصحفى ملىء بالتساهل والانتقال من حال إلى حال فسرعان ماغير لهجة جريدته (المفيد) وصار ينتقد سياسة الانتداب البريطانى ، وظاهر الحركة الوطنية ، وتحدث عن المعاهدات والعهود بأنها (قصاصات ورق) وكتب افتتاحية عن (عصبة الأمم) تقدح شرراً عنوانها (سوق النخاسة فى جنيف) اهتزت لها الأندية السياسية . وأخذ يناقش بعض الكتاب والنواب الانكليز فى السياسة العراقية والقضية العربية ، وأيدت جريدة (المفيد) حركة المقاومة لسياسة الانتداب وكتبت مقالات عنيفة ونشرت فى ٢٣ آب (أغسطس) سنة ١٩٢٢ منشور الحزبين المتضامنين ، الحزب الوطنى ، و ، حزب النهضة ، فى وصف وضع البلاد المضطرب . فصدر قرار المندوب السامى البريطانى — وقد تسلم السلطة فى ذلك الظرف لمرض الملك — بتعطيل الجريدة والقبض على صاحبها وإبعاده فى ضمن قراره بإقفال الحزبين المذكورين واعتقال زعمائهما . فلم يكن من ابراهيم إلا أن اختفى عن الأنظار ، ثم فر إلى إيران . وعاد إلى إصدار ، المفيد ، فى ٢٥ آيار ، مايو ، سنة ١٩٢٤ بعد أن قاسى سنتى هجره وتشريد وحرمان .

وفى أحد مواقف المعارضة للوزارة القائمة . كتب صاحب جريدة (المفيد) مقالة بعنوان (المستقبل المظلم) يوم ١٤ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٢٦ عير فيها الذين فى دست الحكم بأنهم كانوا ضد دولة الخلافة فى أيام الثورة العربية وهم يسلكون اليوم هذا المسلك ، يريد عقد المعاهدة التركية لسنة ١٩٢٦ ، وختمها بهذه العبارات :

« قد أضاعوا المنطق ، وتخشى أن يكونوا أضاعوا معه كل شىء ، حتى المقدسات الوطنية بل حتى الارتباط بأمجاد التاريخ ، ولكن ما قيمتهم فى نظر أمة صممت على اتباع واحد من أمرين .

إما أن تموت فى سبيل أمنيتها الوطنية . . وإما أن تظفر بغاياتها القومية الكبرى . والمستقبل كشاف لأن سواد الليل لا يدوم فلا بد من فجر ينبثق فى هذه الديار الظامئة إلى حريتها واستقلالها .

فغضبت الحكومة على الصحافى لحملاته المتكررة ، فألغت امتياز جريدته بحجة أن صاحبها وهو من هو فى براعة الكتابة الصحافية لا يحمل شهادة مدرسية عالية المفروضة قانونا فى المدير المسئول للجريدة السياسية وبهذه الخاتمة انتهت حياة جريدة (المفيد) .

جريدة دجلة :

وجريدة (دجلة) أصدرها المحامى داود السعدى (وهى جريدة عربية سياسية اجتماعية حرة) فى ٢٥ حزيران (يونيو) سنة ١٩٢١ تولى تحريرها بادىء ذى بدء حسن الغصيبة ولكنه تركها بعد بضعة أعداد ، فحل محله رشيد الهاشمى .

ومع أن الشبهات قد حامت حول سياسة هذه الجريدة تجاه قضية البلاد الكبرى وهى نصب العرش العراقى وإجلاس الأمير فيصل عليه فقد قالت فى فاتحة عددها الأول .

« كل غايتنا التى نرمى إليها استقلال البلاد استقلالا تاماً ، وتأسيس حكومة دستورية ذات ملك مقيد بقوانين توافق روح البلاد ، وتلائم مصلحة الشعب وتأليف مجلس تشريعى له سلطة واسعة يؤلف ممن يعتمد الشعب عليهم ويثق بصدق وطنيتهم » .

ورغما عن هذا العهد الذى قطعته الصحيفة لقرائها ، فقد كانت ديباجة

دجلة تختلف عن زميلاتها فى القضية الأساسية ، بحيث اضطر صاحبها تجاه التيار القوى ضد الجريدة إلى أن ينشر مقالا افتتاحياً بتوقيعه فى العدد التاسع عنوانه «نحن والمغالون» تبرأ فيه مما يلصقه به البعض من أن جريدة (دجلة) ترمى إلى فكرة جمهورية فى نوع نظام الحكم للعراق، أو أنها تريد تتويج عراقى على المملكة العراقية حتى رموه بأنه يقاوم الأمير فيصل فأوضح فى مقاله هذا (بأنه يؤيد ترشيح أحد أنجال الملك حسين بن على ، ولكنه يقاوم فكرة التتويج قبل اجتماع المؤتمر العام (يقصد المجلس التأسيسى) إلى أن قال :

«نريد أن يكون الملك مقيداً بقيود يكون وضعها فى صالح البلاد نريد أن نقيده قبل أن يستبد بالشعب» .

ولكن كل هذه الإيضاحات لم تفد . وظل الناس ينظرون إلى (دجلة) نظراً خاصاً فى ما يتصل بهذه المسألة . وأذيع فى حينه أن لمستشار وزارة الداخلية المستر جون فلبى ضلعاً فى هذه السياسة ومع أن (مذكرات فلبى) عن هذه الحقبة فى كتابه (Arabian Days) لم تبرئه من بعض المحاولات وأنه كان يضطلع مع طالب باشا النقيب فيعز وبعض المطلعين على بواطن الأمور أن جريدة (دجلة) كانت تعبر عن هوى بعض السياسيين وفى مقدمتهم عبد المجيد الشاوى .

ويفهم عنف التيار الذى لقيه هذا الصحفى من تكرار الهجوم فى جريدته على الدساسين بل بلغ الأمر بالصحيفة أن كتبت يوماً مقالا افتتاحياً عنوانه «الحر يمتحن بأولاد الزنا» مما يشير إلى الحدة أو العصبية التى استولت على صاحبها من نهش الدعايات له .

لم يكن فى دجلة تفنن صحفى اللهم الا شروعها فى نشر ترجمة مذكرات الجنرال طاوسند الانكليزى متسلسلة الذى أسره الترك العثمانيون فى الكوت عن (حملة العراق) البريطانية .

وختمت الجريدة حياتها فى عامها الثانى بالعدد المنشور فى ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٢٢ .

جريدة الرافدان :

أما (الرافدان) فجريدة أنشأها (سامى خوندة) أحد الشبان المنغمرين فى الحركة السياسية للأحزاب الوطنية السرية كان يعمـــل فى جريدة (الاستقلال) التى سبق بحثها فى المحاضرة المتقدمة صدر العدد الأول منها فى ٢٦ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٢١ وكانت لهـا صلة برجال الأحزاب والصفة البارزة (للرافدان) نزعتها الحرة وكتاباتها الصارمة واهتمامها بنشر ما يغذى الشعور الوطنى بحيث عطلت فى خلال السنة الواحدة من حياتها ست مرات حتى كان يوم ٢٣ آب (أغسطس) سنة ١٩٢٢ فنشرت منشور الحزبين المنوه بذكرهما آنفـــاً فعطلت بقرار المندوب السامى المشار إليـه واعتقل صاحبها مع من اعتقل ونفى إلى هنجام ولم يرغب بعد أن أطلق سراحه وعاد إلى بلده أن يحترف الصحافة بل فضل عليها التوظف فى الحكومة .

نشرت (الرافدان) فى مطلع حياتها ثلاث مرات فى الأسبوع ثم أصبحت يومية ولم تأت بجديد فى عالم الصحافة من الناحية الفنية إلا فتح باب النقد الاجتماعى بأسلوب هزلى برز فيه كاتب جديد يوقع (كناس الشوارع) فى مقالات قصيرة مما سنتحدث عنه فى بحث صحافة الهزل) .

على هذا المنوال سارت الصحافة تواكب سياسة البلد إلى أن شيد العرش واعتلاه الملك فيصل الأول فى ٢٣ آب (أغسطس) سنة ١٩٢١ ودخلت البلاد فى طور جديد يصح أن نسميه طور التأسيس والبنـاء . عقدت فى خلاله المعاهدة العراقية البريطانية الأولى ، واجتمع المجلس التأسيسى ، فأبرم هذه المعاهدة وشرع (الدستور العراقى) وتبع ذلك الشروع فى تكوين الجيش الوطنى .

فى غمرة هذا النشاط الرسمى ، اشتد النشاط الأهلى فى معالجة القضايا الوطنية وتوالى عقد الاجتماعات السياسية تلقى فيها الخطب النارية وتعاقب المظاهرات فى الشوارع والميادين العـامة واستقر رأى العاملين فى الحقل

السياسى على الأخذ بنظام الأحزاب فتألف حزبان وطنيان معارضان هما (الحزب الوطنى) و (وحزب النهضة) وقام بجانبهما حزب معتدل يساند الحكومة القائمة هو (الحزب الحر) وهكذا ولدت الأحزاب العلنية فى العراق الجديدة وبنشوء الأحزاب لا بد من وجود صحف حزبية تكون ألسنتها الناطقة وتعبر عن آرائها فى القضايا الراهنة وتبث مبادئها .

جريدة العاصمة :

تقدم (الحزب الحر العراقى) غيره من الأحزاب إلى إصدار صحيفة خاصة به ولاسيما أن الفقرة (ب) من المادة الثانية من منهاجه الأساسى تنص على . . « أن الحزب يصدر جرائد ومجلات تستمد وتستعين من الأفكار الحرة العاملة بمصالح الأمة والمخلصة لها فى جميع شؤونها السياسية والإدارية والاقتصادية والعلمية التى يسعى الحزب لتعزيزها وتأييدها » .

نشأ هذا الحزب فى ظل حكومة عبد الرحمن النقيب بوزارتيها قبل التتويج وبعده فدعمها وأيد مسالكها وبخاصة فى السياسة الخارجية أسسه جماعة من الرجال ، عرفوا باعتناق السياسة الإيجابية التى تريد التفاهم مع الانكليز ومن أقطابه ومؤسسيه بعد زعيمه عبدالرحمن النقيب ، ولده محمود النقيب وقد ترأس الحزب ـ وبتعبير أدق ـ ناب عن أبيه فى رآسته. فتح الحزب أبوابه فى ٣ أيلول (سبتمبر سنة ١٩٢٢) نخف لنشر جريدة ، وعهد إلى أحد أعضائه بتحريرها وإدارتها هو حسن الغصيبة من خريجى (مدرسة العشائر) فى الآستانة ومن ضباط الثورة العربية ومسجل فى السنة الأخيرة من (كلية الحقوق) وسموها (العاصمة) بدأت يومية منذ ٥ تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٢٢ بأربع صفحات وأثبت فى فاتحة عهدها ما يأتى :

« تبدأ جريدة (العاصمة) الصدور حاملة فى صدرها للشعب العراقى والشرق العربى عاطفة إخلاص عظيم وأمانى رقى مستمر لتكون هذه البلاد

بقعة نيرة فى وسط الكرة الأرضية ، وهذه الأمة خير أمة أخرجت للناس . لاتدعى جريدة (العاصمة) بما ليس فيها ولا تحاول اتخاذ عواطف الجمهور هزأ أو سخرية ـ وكأنها بهذا التعبير تعرض ببعض الصحف الأخرى ـ تقوم بواجبها السياسى خير قيام ، وهى فى هذا الباب ترجح الاختفاء والاضمحلال على تحبيذ فكرة التهور واتباع الأهواء أو الميل إلى خطة الاستسلام والتفريط فى حقوق الأمة والبلاد . وستكون العاصمة عامة فى مواضيعها تطرق السياسة للدفاع عن حقوق البلاد السياسية وشرح واجبات الأمة الوطنية للاحتفاظ بالاستقلال الذى به يثبت مجتمعنا القومى ، وتشتغل بالمسائل الاقتصادية لإيصال نصيب الأهلين من مرافق البلاد إلى الحد الأقصى ، وتعنى بالأدب العربى أملا بعودة دولة الأدب العباسى إلى العراق بصورة تتفق مع حالة العصر العشرين الفكرية لتتمكن من الانتفاع من عبقرية أدبائنا الكبار وكثير من هم ونستطيع أن نسمو بمستوى الفكر العربى إلى درجة تضطر الملأ الغربى إلى اعتبارنا نظراء أكفاء فى الأفكار والآداب والحضارة .

بهذه الخطة طلعت (العاصمة على قرائها . وأذاعت فى العدد الأول منها (نظام الحزب الداخلى) ودعت الناس إلى الانخراط فى سلكه كما حملت رسائل التأييد التى وردت على الحزب من أنحاء القطر ، وتقول بعض المصادر عن هذه الرسائل ، ان موظفى الألوية ولا سيما المفتشين الإداريين الانكليز يومئذ كانوا يدفعون الأهلين إلى الانضمام إلى الحزب والإبراق إلى الصحف بتأييده .

عرفت مقالات حسن غصيبة رئيس تحرير (العاصمة) الافتتاحية بأنها من أحسن المقالات الصحفية فى يومها ، بل من أحسن المقالات فى الصحافة العراقية ، مكتوبة بأسلوب فصيح معتدلة اللهجة ، ناضجة التفكير . والجريدة كلها بالقياس إلى زميلاتها البغداديات من الصحف المعتبرة ، طابعها البارز الجد والترفع عن منابزة الآخرين ، أو التعرض للأشخاص عندما كانت تناقش الصحف أو الكتاب ، فهى تناقشهم بالقول العفيف والمنطق السديد . وممن

كتب فى الجريدة من أعضاء الحزب يوسف غنيمة ورشيد الهاشمى . كما نشرت فى موضوعات أدبية لمحمود أحمد الكاتب القصصى .

ومما يؤثر عن صحيفة (العاصمة) وقفتها إزاء (مسألة الخلافة) عندما أصدر الترك الكماليون (قانون أنقرة) يبعدون فيه السلطان أو الخليفة عن الحكم ويحصرون السلطة العليا بيد المجلس الوطنى التركى فحملت (العاصمة) عليهم فى مقالات كثيرة واتهمتهم بأنهم يعتنقون الشيوعية .

وقد سجلت جريدة الحزب الحر لها موقفا مشرفا فى دفاعها عن الحرية الفكرية) وعن كرامة الصحافة والصحافيين وحريتهم الحيوية إذ انتصرت (العاصمة) لحرية الفكر لما نشبت قضية كتاب (ماهية النفس) الذى ألفه ميخائيل تيسى فى بغداد وبحث فيه عن النفس الإنسانية قبل الولادة وبعد الموت فاهتاج لمضامينه رجال الدين المسيحى أولا فى مجلتهم (نشرة الأحد) ثم راجعوا وزارة العدل بعد أن انضم اليهم بعض رجال الدين الإسلامى فرفع (المدعى العام) بعد درسه الكتاب قضية على المؤلف فى المحاكم فاصدر حاكم جزاء بغداد حكمه بمصادرة الكتاب وتغريم مؤلفه ألف روبية فانبرى منشىء العاصمة يدافع عنه ويبين أنه لم يهتك الآداب الدينية ويقول : « يجدر بمن أقاموا الضجة حول الكتاب أن يكتبوا رسالة يوضحون فيها خطأ الكاتب وضلاله » . ويجب أن نسجل أن هذا الصحافى الحر لم يؤيد ماجاء فى مضامين الكتاب من حجج وآراء إنما انتصر لحرية الفكر فقط وبين حسن القضية فى مقاله محكمة الاستئناف إلى أن الحرية الفكرية سوف تتلاشى وتضمحل إذا لم تفرق المحاكم بين المسائل الفكرية البحتة والإجرام وأكد أن الرقى الفكرى الذى نشاهده اليوم لم يأت إلا بتعاقب الأغلاط وتصحيحها بالتدريج . »

ثم شاركت صحف أخرى فى طليعتها العراق فى الإنتصار للمؤلف فى هذه القضية فصدر قرار محكمة الإستئناف بفسخ الحكم .

أما الدفاع عن كرامة الصحافة والصحفيين فقد وقفته العاصمة يوم اعتدى

البعض بالضرب فى الشارع على الكاتب الجرىء إبراهيم صالح شكر صاحب جريدة (الناشئة) الانتقادية .

وبعد ذهاب وزارة النقيب وقفت جريدة (العاصمة) موقفاً يغاير رأى حزبها فى موضوع الانتخابات (للمجلس التأسيسى) .فمنذ أن برزت للوجود أخذت على عاتقها الدعوة للانتخابات ووجوب ممارسة الأمة حقوقها ثم ثم اعترض (الحزب الحر) على بعض حوادث هذه الانتخابات واحتج عليها وأظهر استعداده لعدم خوض غمارها فلم يفتر هذا من عزم محرر الجريدة فى المطالبة بمواصلة عملية الانتخاب فظهر المحرر مستقلا برأيه عن الحزب فى هذه المسألة يسانده بعض أقطاب حزبه . ولم يزل يعالج الموضوع حتى انصاع الحزب للرأى المصيب فقررت لجنته المركزية الاشتراك فى الانتخابات ببيان أذاعته على الشعب ولا بد من القول بأن التيار السياسى الموجه من الوزارة والبلاط الملكى كان من أقوى الدوافع للحزب على موقفه الأخير، وليس منطق الصحافى وحده .

ولم يكتب (للعاصمة) حياة طويلة فانحلال حزبها قد عجل فى موتها مأسوفاً عليها من العقلاء فلم تعمر إلا حوالى سنة واحدة آخرها فى ٢٤ آب (أغسطس) سنة ١٩٢٣ ووظف محررها رئيساً لديوان الإنشاء فى المجلس التأسيسى وانتقل بعدها إلى السلك الإدارى فى وظائف الدولة .

هذه جريدة (الحزب الحر) . أما الحزبان الوطنيان اللذان نزلا إلى ميدان العمل السياسى، فلم يصدرا جرائد ولا سيما أنهما اقفلا بأمر المندوب السامى البريطانى ولما تمض على فتحهما مدة كافية .

ولما عاد إلى الحياة السياسية ، لم تكن لهما صحف تعرف فعلا أنها ألسنة لهما ومع أن عبد الغفور البدرى صاحب جريدة (الاستقلال) أحد مؤسسى (الحزب الوطنى) إلا أن جريدته كانت تعضد الحزب وتروج لسياسته ومبادئه

حينا ، وتخالف الحزب وتنفرد بالرأى أحياناً أخرى ، نظير موقفها من الانتخابات للمجلس التأسيسى . فقد دعت جريدة (الاستقلال) للاشتراك فى الانتخابات وأبدت نشاطاً ملحوظاً فى هذا المجال وقارعت (الحزب الحر) لما تظاهر بالميل لمقاطعة الانتخابات حتى وصفها أحدهم بأنها كانت (لسان حال الانتخابات) . مع أن جماعة كبيرة فى (الحزب الوطنى) قررت مقاطعة هذه الانتخابات . وأكثر من ذلك أنها احتفلت بافتتاح (المجلس التأسيسى) بإصدار عدد خاص بثمانى صفحات بهذه المناسبة التاريخية .

و(حزب النهضة) هو الآخر لم تكن له جريدة فى هذا الوقت .



صحافة الأحزاب فى العراق

اجتمع (المجلس التأسيسى) يوم ٢٧ آذار (مارس) سنة ١٩٢٤ وعرضت عليه المعاهدة العراقية الإنكليزية لسنة ١٩٢٢ ولكى تتصوروا أهمية هذا الموقف انقل لكم جانباً من خطاب ناجى السويدى من الساسة البارزين فى المجلس بصدد مانحن فيه قال :

« نحن الآن قد وصلنا إلى النقطة الحيوية المتعلقة بحياة البلاد أو مماتها شقاؤها أو سعادتها ، فليس أعظم من هـــذا الموقف فى مامضى على البلاد العراقية من قبل الحرب الكبرى إلى يومنا هذا ، جهادنا العظيم ، وفى مطالبتنا بحقوقنا المشروعة التى أيدتها الأمم كافة . .

وبعد أن واصل ناجى السويدى الكلام فى هذا المنحنى اقترح توزيع نصوص المعاهدة على النواب وأوجب اعلانها للشعب قائلا :

« الشعب الذى هو المرجع الوحيد للبت فيها ، ونحن مضطرون إلى العمل برأى الشعب » .

المعارضة والصحافة :

فى هذا الموقف قامت فى البلد حركة سياسية فى الحملة على المعاهدة وطلب تعديلها ، أو رفضها ، وصارت الصحف تصور وجهات نظرها فى هذه القضية الحيوية . فأخذت جريدة (العراق) تؤيد المعاهدة وتدعو المجلس لإبرامها ، وممن كتب فى هذا الموضوع غير مقالات الجريدة التحريرية ، سلمان الشيخ داود ، بينما وقفت جريدة (الاستقلال) من المعاهدة موقف المنتقد فكتب محررها قاسم العلوى ، كثيراً فى هـــذا الباب ، ونشرت الصحيفة مقالات لكتاب آخرين من معارضى المعاهدة بينهم على محمود الشيخ على .

جريدة العالم العربى :

فى هذا الظرف ظهرت فى عالم الصحافة جريدة جديدة هى (العالم العربى) (صحيفة يومية سياسية عامة) أصدرتها « شركة حسون ومراد وشركاؤهما » يدير سياستها ويرأس تحريرها سليم حسون ممن اشتغل بالتعليم والتأليف فى العلوم العربية والثقافة سنين فى الموصـــل وقد تخيرت يوم افتتاح المجلس التأسيسى موعدا لصدورها وقالت فى مفتتح كتابتها :

«ظهرت صحيفة « العالم العربى » ظهور البشير بالتوفيق وها هى ذى نازلة على هدى الله مع المجاهدين فى سبيل المصلحة العـامة ، قاطعة للأمة عهود الإخلاص والأمانة ومؤملة منها الثقة والمناصرة . وقد اعتمدت على اتباع خطة الصراحة فيها وإن تهالـكت على تقوية (قلب الشعب) وإراحت أفكاره فلا ترضى أن يلتهى بالآمال ويبق نائماً (نوم الأطفال الأبرار) باسما للأحلام الذهبية وراكنا إلى عناية المرضع ورحمتها أو يؤمن إيمان الساذج بكل مايسمع فتفوته الحقائق الراهنة والفرص الثمينة . . . ولما كانت جريدة « العالم العربى » من الشعب وللشعب فقد تعهدت بإفادته بكل مايهم حياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأدبية وتحريضه على إبراز (شخصيته) فى كل موقف وأخذ ما يحق (لذاتيته) من الاحترام ولـكلمته من النفوذ ولحالته من الإصلاح والتجدد والرقى، ثم ذكرت « وقد توفرت عليها وسائل الطبع والنشر فى مطبعتها المعروفة (بدار الطباعة الحديثة) المجهزة بأكمل وأحدث الآلات واللوازم الطباعية والليتوغرافية وإنا ساعون إلى توسيع نطاق الجريدة ومؤملون أن نلحق بها فى القريب العاجل أعداداً أسبوعية ممتازة مصورة بالألوان على الطراز العصرى ، وإن لم تستطع أن تحقق برنامجها الصحافى هذا .

كان موقف (العالم العربى) من المعاهدة معتدلا مع ميل إلى المعارضة فى الأمور الجوهرية ، وقد ناقشت الصحف العراقية المتخوفة من المصير فى

ما لو رفض المجلس المعاهدة أو الصحف الأجنبية التى حاولت أن تنال من العراق أو اتجاهاته الوطنية فقالت فى معرض ردها على جريدة (العراق) .

(وهنا نعود إلى رأينا طالبين من الحكومة والمجلس أن يبرزا فى هذا الموقف الفريد كل ما عندهما من المقدرة والشخصية والخبرة السياسية . ويتفقان والحليفة على شروط أنسب للمصلحة الوطنية ولإراحة قلوب الشعب العراقى المحبوب) .

هذه فقرة تبين أسلوب الجريدة فى التفكير والتعبير . .

عاشت (العالم العربى) ، سنين وتجلى فيها نشاط صحفى ، وعرفت مقالات (ريبورتاج) لمحررها كتبت بتفنن ولباقة . فإذا ما أرادت أن تنتقد أفرغت انتقادها فى قالب غير مثير لشواعر الحاكمين . كما عنيت بترجمة ونقل معظم ما نشر عن العراق فى الصحافة الأجنبية ، وفى المؤسسات الدولية ، وظلت تتمتع بهذه الميزات حتى برزت صحف أخرى حوت ألوانا من التجديد الفنى .

ومما يسجل لهذه الجريدة دفاعها عن حق العرب فى فلسطين ومكافحتها للصهيونية بلهجة لا هوادة فيها تكبدت فى سبيلها تضحيات مادية .

* * *

ومن الجرائد التى أيدت المعاهدة وطالبت بإبرامها صحيفة (المفيد) التى ذكرتها فى محاضرة سابقة . وقد تطرف صاحبها فى اندفاعه فى تأييد المعاهدة إلى درجة أنه علق يوما على خطاب الدكتور داود الجلبى عضو المجلس التأسيسى فى معارضة المعاهدة ، علق مذكرا الناس بحوادث الشام المؤلمة التى كان العناد والاندفاع الوطنى من عوامل وقوع تلك المأساة وضياع العرش العربى على ضفاف بردى .

ولا بد من القول أن هذا الصحافى (إبراهيم حلمى العمر) لم يكن ممن بكوا العرش المحطم فى حينه .

جريدة الشعب :

إن معارضة الصحف للمعاهدة إلى جانب خطب بعض النواب فى المجلس خلق جوا من الصخب فى المجتمع على المعاهدة ، فهاجت بغداد وماجت . ونزل إلى الميدان الصحفى محمد عبد الحسين أحد صحافى (الثورة العراقية سنة ١٩٢٠) كما مر بنا فأصدر فى ١٠ نيسان (أبريل) سنة ١٩٢٤ جريدة باسم (الشعب) أوقفها على مناقشة المعاهدة والدفاع عن وجهة نظر المعارضين لها ، وكانت شديدة الوطأة فى مقالاتها وبحوثها السياسية .

وتفاقمت حركة المعارضة واشتد التوتر السياسى . وقد أراد المعارضون الضغط على (المجلس التأسيسى) ليرفض المعاهدة . وتوالى عقد الاجتماعات العامة التى تلقى فيها الخطب الحماسية ويثار الشعور الوطنى حتى أفضى الأمر إلى أن تصدى شخص متطرف لإطلاق النار على شيخين من شيوخ القبائل وعضوى المجلس التأسيسى هما عداى الجربان وسلمان البراك وقد ظهر منهما تأييد قوى للمعاهدة ، فكان للحادث دويه ، فهبت الحكومة لقمع الحركة فاعتقلت بعض المحامين الذين عقدوا اجتماعا سياسيا عاما للحملة على المعاهدة وعطلت جريدتى (الشعب) و (والاستقلال) للهجتهما الصارخة فى نقد المعاهدة واعتقلت صاحبيهما .

ولما اشتد الأخذ والرد فى المجلس التأسيسى حول المعاهدة وتباطأ المجلس بعض الشىء فى البت فيهـــا ، خرجت جريدة (بغداد تايمس) التى يصدرها الإنكليز فى بغداد عن حدود الرزانة فكتبت مقالا شديداً فى الموضوع ونقلت فى عين العدد مقالا فى هذا الباب عن (التايمس) اللندنية . ويحسن بنا أن نثبت ترجمة المقالين ونحن نؤرخ لصحافة العراق وسياستها فى هذا الطور :

كلام « بغداد تايمس »

كاد أن ينقضى شهران على المجلس التأسيسى وهو ينظر فى المعاهـــدة العراقية ـ البريطانية ، ونسمع الآن بإعداد تقارير ضافية الذيول وبمناقشات

طويلة عريضة فى أمر رفض المعاهدة أو تعديلها أو قبولها بشروط ترمى إلى تعديلها فى المستقبل .

ولكن ما فائدة هذا الكلام كله فقد وضح لأقل الناس إدراكا وضوح الشمس فى رائعة النهار إن البلاد لا تريد المعاهدة على ماتفسرها ذيولها وعليه فليقدم أعضاء المجلس التأسيسى على إبداء آرائهم ويرفضوا المعاهدة ويقضوا عليها القضاء المبرم وليعلموا أن البريطانيين أنفسهم لا يريدون المعاهدة . فلو أتيح لهم المكث فى البلاد وهم مشمولون بالصداقة والمحبة بغية معاونتها فى السير فى سبيل النجاح لرضوا بالبقاء عن طيبة خاطر ولكن ذلك الحلم قد انقضى فقد حل الشك محل الصداقة فلماذا إذا يبقى البريطانيون فى هذه البلاد. فإن الأوفق لسياسة بريطانيا فى تركية وفارس والهند أن يخرج البريطانيون من العراق من غير قيل وقال وبذلك يزيلون عنهم بالكلية ظنون المطامع الامبراطورية . والذى نتساءل عنه الآن هل يخرج البريطانيون من العراق إذا ما قلب لهم أهلوه ظهر المجن كما يبدو على موقفهم الحالى ؟ ان التجارة فى العراق لا يعبأ بها وقمح العراق وجلده وصوفه أردأ قمح وجلد وصوف فى الدنيا والشركات البريطانية فى العراق لاتربح شيئاً ويحتمل أن يزرع القطن هنا فى المستقبل ولكنه دون القطن الذى يزرع فى السودان والمستعمرات الإفريقية ويحتمل كذلك أن تعـــثر الشركات على النفط ولكننا نستطيع الحصول عليه فى بلدان أخرى من غير أن نخاطر برؤوس أموالنا فلا فائدة لامبراطوريتنا من البقاء فى العراق .

فليتشجع أعضاء المجلس التأسيسى ويسرعوا فى التصويت طبق رغبة الشعب فقد آن لنا أن نتخلص من الدسائس والمراوغات . فإذا كان العراقيون غير قابلين بالمعاهدة وذيولها فليصرحوا بذلك وليخرج البريطانيون من هذه البلاد ونقول قولا أكيدا أن ما من أمة مثل الأمة البريطانيـة يسرها التخلص من مشاكل بلاد منحطة وشعب يستحيل إرضاؤه بشىء .

مقال (التيمس) اللندنية

تنحصر مطاليب العراقيين المفكرين فى الأمور التالية على وجه الإجمال :

أولا – أن تساعد بريطانيا العراق مساعدة عسكرية وسياسية ومالية فى السنين الأربع أو الست المقبلة بينما تسعى هذه الدولة فى تثبيت كيانها .

ثانيا – أن تصرح بريطانيا تصريحا جليا بأنها لاتنوى بسط سيطرتها على العراق مدة ٤٠ سنة أو ١٠ سنوات كما فعلت فى مصر .

وليعلم الناس فى إنكلترة أن جانباً من التحريض على رفض المعاهدة ناشىء عن تضارب المرامى فى السياسة المحلية . ففى كل مجلس نيابى نرى مطامع الأشخاص غير المتقلدين زمام الأمر تسوقهم إلى السير على منهج لاينطوى على الحكمة والعقل على مايظهر وهنالك فريق كبير يرى أن إثارة الرأى العام قد تحمل الحكومة البريطانية على الموافقة على تعديل بعض شروط المعاهدة ويعتقد هؤلاء أن رفض المعاهدة رفضاً مؤقتا قد يحمل بريطانيا على التساهل فى شروطها كما فعلت فى إيرلندا ومصر .

فعلى الحكومة البريطانية أن لاتتوقع أن العراق قد بلغ شأناً بعيداً فى الرأى فإن الحكم الديمقراطى الذى أنشىء فى العراق جاء سابقاً لأوانه بالنظر إلى الأحوال المحلية . وعلى المرء أن لايتوقع العظائم من أناس صغار ينوبون عن مناطق يغلب فيها الجهل . ولا يسعنا إلا الاعتراف بأن الموقف يوجب الحيرة حتى البريطانيين وأصعب من ذلك العراقيين الذين نظامهم فى الحياة مبنى على الإيثار (الغيرة) وهو رائدهم فى السياسة . فلماذا تظل إنكلترا فى العراق وتنفق كل سنة ملايين الليرات على تلك البلاد . فالعراق لاينوى أن يمنح طلاب الامتيازات الاقتصادية من البريطانيين شروطا أسهل من الشروط التى يعطيها لغيرهم من الأجانب والمسائل السياسية الأسيوية أبعد من إدراكه لأنه ما من عراقى يعتقد بأن بريطانيا تنوى الخروج من العراق وكلما قيل فى

هذا الشأن يحسبه محض إيهام لحمل المجلس التأسيسى والشعب على قبول المعاهدة وقد أدى هذا الاعتقاد إلى إثارة الخواطر بقصد تعديل المعاهدة حتى أن فى بغداد بعض التجار يعضدون فكرة رفض المعاهدة لأنهم يعتقدون أن البريطانيين يظلون فى العراق عل صورة دائمة إذا رفضت المعاهدة .

فلإزالة الشكوك يستحسن نشر بلاغ يبسط فيه ماتناله بريطانيا العظمى من بقائها فى العراق وما تنوى الحكومة البريطانية عمله إذا لم يبرم المجلس التأسيسى المعاهدة أما العراقيون فإنهم يتصورون فى الوقت الحاضر أن باستطاعتهم تهييج الخواطر على مايشاؤون وليس حجة من الحجج التى يدلى بها أصدقاؤهم البريطانيون تقنعهم بأن مايعتقدونه أضغاث أحلام فليت شعرى ماذا يتمكن خصوم المعاهدة من تقديمه بدلا منها وقد وقف للعراق بالمرصاد على حدوده ابن السعود والفرس ومصطفى كمال وفرنسة فى سوريا وشرق الأردن . فإذا جلت بريطانيا العظمى عن العراق تسابق هؤلاء الجيران المكتشفون بالعراق والفوضى الداخلية لافتراس الفريسة فتذهب أتعاب العشر سنوات ومشقاتها أدراج الرياح .

وقد انبرت جريدة (العالم العربى) للرد على (بغداد تيمس) بمقالات دافعت فيها عن الرأى العام العراقى وحقوق الشعب . حتى جريدة (العراق) التى كانت تؤيد المعاهدة وتدعو لإبرامها استنكرت موقف (بغداد تيمس) فى ما كتبته ونقلته عن (لندن) .

ثم أبرم المجلس التأسيسى هذه المعاهدة فى احدى الليالى بعد تأزم سياسى فى البلد ومظاهرات وهزات الجماهير يقابلها عنف فى إجراءات الحكومة وطفق المجلس ينظر فى مشروع الدستور العراقى وعندما أنجزه أبرم بعده مشروع قانون الانتخاب لمجلس النواب .

ويلاحظ متتبع الحال فى الصحافة العراقية أنها لم تبد اهتماما يذكر بمناقشة الدستور الذى شرعه المجلس التأسيسى شأنها فى اهتمامها بالمعاهدة ومرجع ذلك

إلى أن الثقافة القانونية الدستورية كانت ضعيفة فى العراق فى ذلك الوقت، وليست الحال على هذا المنوال لما وضع (الدستور المصرى) فقد قابلته الصحافة المصرية بسيل من المقالات والدراسات لأن الفقه الدستورى والثقافة القانونية راسخان فى وادى النيل من عهد بعيد. كما أننا اعتدنا أن نشغل أنفسنا بالحس السياسى وتحريك العواطف الوطنية. أما الأسس والتعمق إلى الأغوار فى أحوالنا وسياستنا، فنهملهما غالباً أبان اشتداد الحركة.

بعد انفضاض (المجلس التأسيسى) وقد أنجز المهام المودعة إليه. أخذت الدولة فى السير لاستكمال وسائل الحكم والتشريع فقامت وزارة قوية برئاسة عميد المعارضة فى المجلس ياسين باشا الهاشمى. فاختار أعضاءها من شخصيات لها منزلتها وكفايتها. وصارت الوزارة تنجز الأعمال بسرعة فنشر الدستور وقانون انتخاب النواب ووضعا موضع التنفيذ. ونشر قانون الجنسية العراقية وبدىء العمل بانتخاب المجلس النيابى الأول.

جريدة حزب الاستقلال فى الموصل :

فى هذه المرحلة الخطيرة من حياة البلاد، وصلت إلى العراق (اللجنة الأممية) التى قررت (عصبة الأمم) إيفادها لتدقيق (قضية الموصل) والفصل فى أى المطالبين أحق بأن تبقى له العراق أم تركية؟ فكانت أول بادرة للنشاط السياسى قيام جماعة من المشتغلين بالسياسة والمعنيين بالمصلحة الوطنية بتكوين حزب سياسى فى الموصل دعوه (حزب الاستقلال) وقد نص منهج هذا الحزب فى مواده الأولية على الاستقلال التام للقطر العراقى بحدوده الطبيعية، وتنشيط حركة الوحدة العربية فى الخارج..

ولهذا الحزب يد تذكر فى الدفاع عن قضية الموصل عندما زارت اللجنة الأممية يرأسها المسيو دوفرسن الأسوجى تلك الاصقاع. ومما استعان به الحزب على النجاح فى أعماله اصداره جريدة باسم (العهد) وهو الاسم التاريخ

المحبب عند العاملين فى الكفاح الاستقلالى (جريدة يومية عربية) ظهرت فى الموصل فى ٢٠ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٢٥ على أن تنشر ثلاث مرات فى الأسبوع مؤقتا . وقد حررها كاتب سورى من أحرار العرب (عثمان قاسم) وكان طريد الحكم الفرنسى فى الشام وتوفر لفيف من الأدباء الموصليين وبخاصة أعضاء الحزب على تغذية الجريدة بالأفكار والكتابات بحيث تخرج على الجمهور قطعة متوهجة من إيمان وطنى وعواطف صادقة وروح حى . ولم تسلم (العهد) من غضب الحكومة فعطلتها فأصدر الحزب بدلها جريدة (فتى العراق) حصل على امتيازها أولا متى سرسم ثم انتقلت إلى عهدة المحامى سعد الدين زيادة ومنه إلى غيره .

جريدة حزب الشعب :

وبعد أن افتتح المجلس النيابى الأول يوم ١٦ تموز (يوليو) سنة ١٩٢٥ وجد فى داخل المجلس حزبان : حزب مؤيد للحكومة القائمة أطلق عليه (حزب التقدم) يرأسه عبد المحسن السعدون وحزب معارض دعى (حزب الشعب) يتزعمه ياسين الهاشمى وتأهب حزب الشعب لنشر جريدة يومية بأربع صفحات وقد حاولت أن تصدر بست صفحات فلم يمكنها إعوازها إلى مطبعة خاصة من الاستمرار فى ذلك فعادت إلى الصفحات الأربع بعد بضعة أيام .

المهم أنها أول جريدة فى البلاد كتب على صدرها (لسان حزب الشعب العراقى) بحيث صارت كل كلمة تكتب فيها يسأل عنها الحزب وتعد معبرة عن رأيه وقد ساهم جميع أعضاء الحزب فى تكاليفها ونفقاتها إلى آخر عمرها غير الطويل ومما قالته الجريدة فى عددها الأول ومنه تتبينون روحها :

« ها قد مست الحاجة إلى إصدار هذه الجريدة وتقديمها إلى الشعب العراقى الكريم لتكون ناطقة بالخطة التى وطن (حزب الشعب) نفسه على القيام بها

والسير عليها لإيصال البلاد بالطرق المشروعة والوسائل الشريفة إلى ماتصبو إليه وتتوق من حرية كاملة واستقلال تام لا شائبة فيه ولا مغمز .

إن منهاج الحزب لايحتوى على كثير من الكلمات لاسيما وقد وطد الحزب العزم على العمل أكثر من القول . .

وستتحاشى هذه الجريدة كل ما يتعلق بالأمور الشخصية بقدر المستطاع».

أما تحريرها فقد أناطوه بإبراهيم حلمى العمر – وكانت جريدته معطلة – إلا أن رئيس الحزب والأعضاء خفوا للكتابة فيها ومن بينهم نصرت الفارسى ورضا الشبيبى وإبراهيم كمال ومحمود رامز وعبد اللطيف الفلاحى . وكان الرئيس ياسين الهاشمى إما يكتب المقالة الأولى بتمامها من غير توقيع صريح أو يهيىء (رؤوس أقلام) للمقال الافتتاحى يدفعه لمحررها .

والذى عليه الإجماع أن جريدة حزب الشعب ظهرت بنضج فى التفكير السياسى كما هى مثال للأدب والابتعاد عن المهاترات الشخصية مع أنها فى القراع الحزبى قوية جهيرة الصوت بل عرفت فاتكة فى حملاتها .

ولهذه الصحيفة مواقفها فى القضايا المهمة من ذلك مناقشة المعاهدة الجديدة بين العراق وبريطانيا التى مددت أجل المعاهدة الأولى إلى خمس وعشرين سنة وقد غادر أعضاء (حزب الشعب) قاعة المجلس لما لم يستجب طلبهم بالتريث فى إبرام هذه المعاهدة فى جلسة واحدة كما اقترحت الحكومة .

وأول ماعلا صوت (نداء الشعب) اشتبكت فى نزاع حزبى مع بعض الصحف الموالية للحكومة أو جبهة اليمين فى المجلس النيابى فى مقدمتها جريدة (العراق) التى وقفت (لحزب الشعب) ورئيسه بالمرصاد . وشددت عليه النكير وظلت تهاجمه بأقسى التعابير . وثابرت (نداء الشعب) على المنافحة عن السياسة الوطنية ومناقشة سياسة الانتداب بحجج دامغة . منتقدة كل ماترى فيه مغمزا من أعمال الحكومة . كما نشرت مقالات كثيرة لتثقيف الجمهور تثقيفاً سياسيا . ولم تكتف بمقارعة جريدة (العراق) وغيرها من

صحف اليمين ، بل ردت تهجم بعض الصحف الأجنبية على حزب الشعب نظير (بغداد تايمس) وصحيفة Near East اللندنية ودافعت عن حرية الصحافة بلهجة حارة لما عطلت الحكومة بعض الصحف المعارضة . وقد أقبل عليها الشعب إقبالا عظيما فى كل ناحية فى القطر .

واستنفدت هذه الجريدة جهدها كله فى السياسة ،فتفرغت لمعالجة أمورها وقليلا ما كانت تعالج شئون الاقتصاد أو الاجتماع . أما الأدب فلم تعن به اللهم إلا بعض قصائد نشرتها لجميل الزهاوى لرابطة الود التى جمعت بين رئيس الحزب والشاعر .

ولما اشترك (حزب الشعب) فى الحكم فى وزارة جعفر العسكرى المؤتلفة فى ٢١ تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٢٦ أصبحت جريدته حكومية تحبذ أعمال الوزارة القائمة إلا أن صوتها فى التأييد يناقض لهجتها فى المعارضة إذ هنا خفت نبراتها كما تصدع (حزب الشعب) نفسه لاشتراكه فى الوزارة فقل الإقبال على الجريدة وتفرق أكثر المشتغلين بتحريرها وإدارتها من الموظفين فيها فعين محررها كاتبا فى مجلس الوزراء ، ولفظت أنفاسها فى ٦ تموز (يوليو) سنة ١٩٢٧ وإن استخدم امتيازها للصدور بمكان جريدة (البلاد) المعطلة فترة من الوقت بعد ذلك .

جريدة حزب التقدم :

هذا ما كان من أمر (حزب الشعب) المعارض وجريدته . أما (حزب التقدم) فقد ألفته وزارة عبد المحسن السعدون فور توليها مقاليد الحكم . وبقى مقتصراً على العمل فى داخل البرلمان ورئيسه هو عبد المحسن السعدون نفسه وعجز غيره عن أن يحل محله فى زعامة الحزب .

ومن أعضائه البارزين ناجى السويدى وصبيح نشأت وحكمت سلمان ومحمد أمين زكى ونورى السعيد . وفى منهج الحزب مايشير إلى إنفاذ المعاهدة

العراقية الانكليزية والسعى لاجراء التعديل الذى نوه به المجلس التأسيسى وإدخال العراق عصبة الأمم والاحتفاظ بالوحدة العراقية بحدودها الطبيعية والحصول على الاستقلال التام وتأييد روابط المودة مع الحليفة بريطانية وإيجاد صلات ودية مع الدول كافة . هذا عدا عن الخطط المرسومة فى المنهاج للسياسة الداخلية وكلها ترمى إلى رفع مستوى الشعب وتقدمه أدبيا وماديا .

وإذا رجعنا إلى (حزب التقدم) وصحافته طالعتنا رحابة صدر تحلت بها الوزارات التى كان يرأسها عبد المحسن السعدون مهما بلغت لهجة الصحف المعارضة من القسوة أحيانا مثاله ماورد فى مقال لكاتب فى جريدة (الاستقلال) يعرض بالمسؤولين فى مناقشة سياسية : «لهم وجوه القردة وجلود الخنازير» .

ولم يكن حزب التقدم فى أول أمره يحس بالحاجة إلى جريدة خاصة تشد أزره . إذ كانت أكثر الصحف المنشورة عهدئذ تواليه وتؤيده فى معظم المواقف بينها (العراق) و (العالم العربى) . ولكنه رأى بعد ثلاث سنوات من حياته أن تكون له جريدة خاصة أسوة ببعض الأحزاب الأخرى . فانشأ أولا جريدة باسم (اللواء) تنشر ثلاث مرات فى الأسبوع يديرها ويحررها محمد سعيد العزاوى ظهرت فى ٢٠ آيار (مايو) سنة ١٩٢٨ ولم تكتب لها الحياة أكثر من أيام معدودة .

واهتم بعدها بتأسيس جريدة قوية ينفق عليها بسخاء ويعضدها بنفوذه هى جريدة (التقدم) مختارا ابن أحد الوزراء من أعضاء الحزب لإدارتها وتحريرها (سلمان الشيخ داود) . برز عددها الأول فى ١٦ تشرين الأول أكتوبر سنة ١٩٢٨ يومية ، قالت فى كلمتها الافتتاحية :

«نريد بكلمتنا أن نبسط منهاجنا وخطتنا بصراحة ووضوح غير ملتجئين إلى الأساليب الغامضة والجمل الفارغة بغية الاغواء والتلاعب بالعواطف ذلك منهج ينهجه من يروم الاصطياد فى الماء العكر ومن يتخذ قلمه وصحيفته واسطة من وسائط الإتجار ـ وليلاحظ السامع أن فى هذه الفقرات من جريدة التقدم تعريض صريح بالصحف المعارضة والحزبية .

«إن جريدتنا حزبية قبل كل شيء آخر فهي لسان حزب التقدم ، حزب الأكثرية في البرلمان فمبدؤها مستق من مبادىء الحزب وغايتها بث الدعاية لمبادىء الحزب تلك المبادىء الواضحة التي ترمى إلى إعلاء شأن هذه البلاد ورفع مكانتها فلذا ليست هذه الجريدة بجريدة شخص تستغويه العواطف الجياشة وتستهويه الظواهر الكاذبة . إنما هي جريدة حزب له خطته الرضية ومنهاجه الصريح ، حزب يضم بين مجموعه خيرة رجال هذا القطر من حيث الاخلاص والعلم والثقافة . . . ومبادىء الحزب هي المبادىء القويمة التي ترفع مكانة هذه البلاد وتوصلها إلى ضالتها ومبتغاها واستقلال ناجز تام وحرية مطلقة وكيان محترم ورخاء فياض بالسعادة والهناء . وقد رأى الحزب أن الوقت قد حان ليوسع نطاق أعماله ويوطد أركانه ويذيع مبادئه فكانت هذه الجريدة الخطوة الأولى في ما عزم على القيام به من الأعمال المفيدة لهذا الوطن .

ثم بسطت جريدة التقدم خطتها من أنها ستعالج السياسة الخارجية والداخلية بصراحة ووضوح لا تشوبهما شائبة التمويه وتترفع عن الشخصيات وتحترم الخصوم السياسيين وآراءهم ، ودحض ما يجب دحضه بالأدب والحكمة والحجة الناصعة والسعي لطرق الموضوعات الاجتماعية والدعاية للتجديد واقتباس أنوار التمدن الحديث ونشر ثقافة اليوم وحث الحكومة على مساعدة الفلاح والعناية بالزراعة . وأنها ترحب بالانتقاد النزيه وشعارها (التقدم إلى الأمام) وغايتها السعي إلى استقلال البلاد استقلالا ناجزاً بالطرق والأساليب الحكيمة التي لجأت اليها الأمم الرشيدة في كفاحها وجهادها القومي .

كانت (التقدم) حزبية بكل ما في هذه الكلمة من معنى . تحسن في مقالاتها وكتاباتها أعمال الحكومة وتدعو لسياستها . وقد اشتبكت في هذا السبيل في جدال ومناوشات مع الصحف الأخرى . فناقشت جريدة (الاستقلال) وهاجمت جريدة (النهضة) وقست في الحملة على جريدة (العراق) التي وقفت في الظرف الذي نحن بصدده ضد الحكومة وحزبها في بعض القضايا فكانت التقدم تشنع في وصف جريدة (العراق) وتنبزها بالتعابير الغليظة ويمكن أن

نحسب نعتها لها (بالصحيفة الاستعمارية) أخف نعت وجهته إليها مع أن الجريدة ذكرت وهى تعرض خطتها أنها ستترفع عن الأمور الشخصية .

وإذا نظرنا إلى جريدة (التقدم) من النواحى الصحفية رأيناها راقيـة فى مقالاتها الافتتاحية وبعض بحوثها وفصولها ، إلا أنها لم تكن على شىء من التفنن الصحفى والأسلوب الجذاب فى العرض والتبويب والتنسيق وقد انصرفت عنايتها إلى السياسة والاقتصاد . أما الأدب والفن فلم تحفل بهما .

وبعد أشهر من صدورها تبدلت وزارة السعدون وألف توفيق السويدى وزارته فى ٢٨ نيسان (ابريل) سنة ١٩٢٩ وهى وزارة من حزب (التقدم) أيضاً ومن الطريف أن نذكر أن محرر (التقدم) سلمان الشيخ داود كتب كلمة مسهبة فى جريدة الحزب يجيب فيها على من سأله : هل سيستمر على تولى تحرير الجريدة وإدارتها بعد أن لم يشترك والده فى الوزارة الجديدة ؟ قائلا :

« إن المسألة سياسة مبادىء لاسياسة أشخاص . وأنه سيبقى ذائداً عن حزب التقدم ولن يتخلى عن جريدة (التقدم) ولكن يظهر أنه أراد شيئاً وأرادت الأقدار شيئاً آخر . فقد توقفت الجريدة عن الصدور بعد ٥ آيار (مايو) سنة ١٩٢٩ أى بعد أربعة أيام فقط من اليوم الذى عاهد المحرر الناس على مواصلة العمل . وهكذا عاشت الجريدة أقل من سنة ولم تقم لها قائمة بعد . ولاسيما أن الحزب نفسه ذهبت ريحه بعد انتحار رئيسه فى خريف سنة ١٩٢٩ وقد استعانت جريدة (البلاد) بامتياز جريدة (التقدم) فى بعض عهود المحن والتعطيل الذى اصيبت به فأصدرتها سنة ١٩٣٠ ثم بدلت اسمها بعد عددين من (التقدم) إلى (الجهاد) وأصابها التعطيل بعد زمن قصير .

جريدة حزب النهضة :

ومن الصحف الحزبيـــة ذات الأثر جريدة (النهضة العراقية) لحزب النهضة وهو حزب تألف فى ١٩ آب (أغسطس) سنة ١٩٢٢ ومن أركانه أمين

الجرجفجي وأحمد الظاهر وآصف وفائى ومهدى البير ومحمد حسن كبه .

ومع أن الحزب أثبت فى نظامه الأساسى أنه سيصدر صحيفة سياسية ومجلة علمية تخدمان مبدأه فلم يقم بذلك إلا بعد أربع سنوات من نزوله إلى ميدان الخدمة العامة فنشر فى ١٠ آب (أغسطس) ســـنة ١٩٢٧ جريدة (النهضة العراقية) وقد رسم صدرها بأنها (لسان حال حزب النهضة العراقية) وكانت تصدر ثلاث مرات فى الأسبوع ثم جعلت يومية ويجب أن نذكر أن عميد الحزب أمين الجرجفجي أنفق على الحزب والجريدة من ماله الخاص شيئاً كثيراً .

قالت الجريدة فى مستهل كلامها بعنوان (العهد الجديد) :

«يستقبل العراق اليوم عهداً جديداً نأمل أن يكون ميمونا . ويجتاز ظروفا صعبة نرجو أن تكون مباركة ويعبر فى طريقه أحداثا خطيرة الشأن فواجب الأمة وواجب أحزابها وجماعاتها وصحافتها أن توحد صفوفها . وتقف قوية حيال مشاكلها الكثيرة وتكون رشيدة إزاء مواقفها الدقيقة . لذلك بعث (حزب النهضة) نفسه وهب للجهاد ولذلك نهض معلنـــا خطته فى معالجة قضايانا السياسية وحل ما يمكن حله منها وقد وضع نصب عينيه المسائل التالية :

وصارت جريدة حزب النهضة تذكر القضايا الراهنة ، قضية قضية ، مبتدئة بالمفاوضات الدائرة بين ممثلى الحكومتين العراقية والبريطانية فى لندن فانتقدت (النهضة) كتمان هذه المفاوضات وإخفاء الوزارة العراقية أسس تعديل المعاهدة التى يتفاوض بشأنها وأسمت كل ذلك تخرصات وقالت أن سياسة الحزب تجاهها الصمت والحذر والانتباه . وزعمت أن الوزارة القائمة واهنة وتحتاج إلى الثقة . فكيف تقوم بالمفاوضة وقد ألحفت مطالبة الحكومة بنشر بيان يعرب عن الأسس التى تدور حولها المفاوضة ليطمئن الشعب .

أما قضية الجيش والتجنيد الاجبارى فقد صرحت برأى حزبها فقالت ..

«إن مبدأ الحزب أن الاستقلال الموفور الكرامة إنما يحميه جيش لجب يحمل

شرف الدفاع ولكن الوضع السياسى الحاضر جعل مقدرات جيشنا كسائر مقدرات البلاد بين يدى ظروف قاسية . وهذا الوضع الاستثنائى وهذه الأحوال الشاذة هى التى صيرتنا نشك كثيرا ونرتاب كثيرا فى النتائج التى يلتمسها الشعب من جيشه . فمادامت المؤثرات الخارجية هى الحاكمة المهيمنة وما دامت الأهواء والأغراض تلعب فى المصالح العامة فلا يمكن تطبيق (الجندية الاجبارية) .

ومما يلاحظ أن جريدة (حزب النهضة) ثابرت على معالجة موضوع (التجنيد الاجبارى) بهذه النزعة مما سلم لخصوم تكوين الجيش الوطنى سلاحا يشهرونه فى وجه طالبى التجنيد الاجبارى .

وكان سير الجريدة ينم عن اعتناق مبادىء تتصل بحرية الفكر والمطالب الاستقلالية لأننا وجدناها تحمل على الحكومة حملة شعواء لتعطيلها جريدة إبراهيم صالح شكرى المسماة (الزمان) مع أن (الزمان) وقفت من «النهضة» موقف المخاصم لما تكتبه عن المفاوضات الدائرة حول المعاهدة فى لندن وقد وصفت الجريدة (الزمان) وهى خصيمتها بأنها «شيخة الصحف الوطنية فى عاصمة الرشيد ولسان الأحرار الناطق فى الرافدين» .

ولم يكن للنهضة رئيس تحرير معلن اسمه فى ديباجتها ، إلا أن جماعة من الكتاب القديرين كتبوا فيها بينهم باقر الشبيبى ومحمد عبد الحسين وعلى الشرقى ويوسف رجيب ومن نماذج كتابتها التى توضح أسلوبها قولها فى مقال عنوانه (يفتضحون) [١]

«... جاز عندهم الكذب فكذبوا على الله وكذبوا على الحقيقة والتاريخ

«... تاهوا فلم يحسبوا للمستقبل حسابه ولم يلتفتوا لما أضمرته الأيام للمارق الخؤون وما حملته بين طياتها من النقمة والعذاب وخالوا أن ساعة الحساب بعيدة، وأن روح التساهل الذى تلبس به الشعب وخلوده إلى السكينة كفيلان باجتياز هذه السبل بسلام وطمأنينة . وقد جهلوا نفسية الأقوام

---

(١) جريدة (النهضة العراقية) العدد الصادر يوم ١٧ آب (أغسطس) ١٩٢٧ .

وروحية الشعوب إذا تمخض فيها الغضب وإذا تصاعد من قرارها حب الانتقام والتشفى من الظالمين القساة .

وقد تعرضت صحيفة (حزب النهضة) لنقمة الحكومة فى قيامها بواجبها الحزبى والصحافى وبسبب جرأتها وصراحتها. فسيقت إلى المحاكم مرات وحكم على مديرها المسئول ومحررها بالغرامات فلم تنثن عن المضى فى سبيلها عالية الصوت .

ومن مأثور مواقفها الحملات العنيفة على الوهابيين فى حوادث فيصل الدويش وتمزيقها تهاويل المستر فلبى فى جريدة (الديلى نيوز) ومهاجمتها الحركة الانفصالية التى أثارها بعض المسيرين من الأجنبى فى البصرة ناعتة فعلتهم (بالخيانة العظمى) وقاومت (امتياز اللطيفة) الزراعى لما عرض على مجلس الأمة .

وآزرت الهيئة الوطنية فى مصر سنة ١٩٢٨ فى ضجة الشعب المصرى لوأد الدستور . كما تفوقت فى الدفاع عن عروبة فلسطين .

ودافعت عن عرب خوزستان فى مقالات أحدثت صدى فى الأوساط العراقية والإيرانية والأجنبية .

ولما عطلت الحكومة (النهضة العراقية) فى مطلع أيلول (سبتمبر) ١٩٢٩ لحملتها على الانكليز فى الشرق عامة وفى العراق خاصة أصدر الحزب مكانها (صوت العراق) لصاحب امتيازها مزاحم الأمين الباجة جى — ولما تكن قد نشرت بعد — التى أصيبت هى الأخرى بنكبة التعطيل الإدارى من الحكومة .

جريدة الحزب الوطنى :

و (الحزب الوطنى) المؤسس فى ٢ آب (أغسطس) سنة ١٩٢٢ عرف بأنه من أصلب الأحزاب الوطنية عوداً وأشدها مراساً فى الكفاح السياسى ولاسيما

فى معارضة سياسة الانتداب ومن رجاله غير رئيسه جعفر أبو التمن . بهجة زينل ، ومحمد مهدى البصير . وحمدى الباجه جى . ونورى فتاح باشا . وعلى محمود الشيخ على .

دون الحزب فى المادة (٣) من منهجه أن « غاية السياسة هى المحافظة على استقلال العراق التام بحدوده الطبيعية ومؤازرة حكومته الملوكية الدستورية النيابية والذب عن كيان الأمة العراقية والنهوض بها إلى مصاف الأمم الراقية ماديا وأدبيا وتحسين الصلات بين العراق والأمم الراقية للسعى وراء المشاريع المفيدة وتنشيط الفكرة الوطنية للوحدة العراقية واتخاذ الوسائل المشروعة لردع من يتصدى لنشر وإذاعة مايوقع الشقاق والتفريق بدعاية الدين والجنس بين العراقيين .

ولم يعن الحزب فى السنوات الثمانى الأولى من حياته بإصدار جريدة خاصة به ولعله اكتفى بجريدة أحد أعضائه عبد الغفور البدرى (الاستقلال) وكان هذا الصحافى جريئا يواجه النكبات الصحفية بصدر رحب فتتعرض جريدته للتعطيل المتواصل فينشر بمكانها جرائد أخرى . ولكن الحزب اعتزم إصدار جريدة تكون لسانه فظهرت جريدة (صدى الاستقلال) يومية أثبت فى رأسها انها (لسان حال الحزب الوطنى العراقى) وتولى سياستها على محمود الشيخ على الذى طالما حملت صحيفة (الاستقلال) أو الصحف التى نشرتها إدراتها مكانها مقالاته الضافية فى القضايا الراهنة وقد اتسمت هذه المقالات بطول النفس وصرامة التعبير .

برزت الجريدة للوجود يوم ١٥ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٣٠ ونشأت تخدم أغراض الحزب الوطنى فلم تتحمل الحكومة لاذع انتقادها فعطلتها ولما يمض على نشرها شهر واحد فاستعاض الحزب عنها بجريدة أخذ أحد اعضاء الحزب (محمود رامز) على عاتقه مسئوليتها (صدى الوطن) ظهرت فى ٢٥ تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٣٠ فكان نصيب جـــريدة الحزب الوطنى الجديدة

نصيب أخواتها فعطلت بعد شهر ونصف من عمرها . فلم يهرب أعضاء الحزب من ميدان المعارضة من منبر الصحافة بل صعدوا للقراع فحصل (محمود رامز) على امتياز جريدة جديدة باسم (الثبات) بدأت خدمتها فى ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣١ فعطلتها الحكومة فى ٧ شباط (فبراير) سنة ١٩٣٢ .

وبعد أن أعلن عميد الحزب (جعفر أبو التمن) اعتزاله السياسة سنة ١٩٣٤ وأصاب الحزب التضعضع أراد بقية أركانه أن ينشطوا للعمل ويبدوا حيوية تلفت النظر إلى حزبهم وحيث لم تكن له جريدة تذيع رسالته ، وكان صاحب جريدة (الاستقلال) عبد الغفور البدرى هو الآخر قد سبق فاستقال من الحزب بتحريض من رئيس الوزراء الذى كون المجلس النيابى سنة ١٩٣٣ . ليضمن كرسياً له فى المجلس . فاندفع (محمود رامز) فاستأنف إصدار جريدة الثبات) تنشر مرتين فى الأسبوع وعهد بتحريرها إلى (أحمد عزت الأعظمى) من صحافى الثورة الذين تحدثنا عنهم فى محاضرات فائتة . وقد قال صاحب (الثبات) فى العدد الأول من عهدها الجديد بعنوان (الله والوطن) :

«أصدرت قبل عامين جريدة (الوطن) فقامت بما حتمه عليها الواجب وقضت به المبادىء والكرامة فذهبت شهيدة فيهما ضحية لها بالتعطيل مرتين ثم الإختفاء الأخير . وعز علينا أن نستسلم للأمرين خائفين لا نبدى حراكا ولا نأتى عملا فيبقى الحزب الوطنى من غير صحيفة تعمل بمبادئه وإن قامت بعض الصحف بتمثيل رأى الحزب حيناً من الأحايين فكلف الحزب أحد أعضائه وهو مدير هذه الجريدة باستحصال إذن بإصدار (الثبات) فصدرت وظلت تناضل عاماً كاملا حتى قضى عليها بالتعطيل مرتين وهاهى اليوم تعود إلى الميدان حاملة لأمتها علم الاخلاص فى الكفاح قوية فى إيمانها ماضية فى خطتها مبشرة بمبادئها مستمدة قواها وروحها من روح هذه الأمة ملهمة فى الدفاع عنها من الله وإرادة الأمة . أجل وهاهى اليوم تعود إلى ميدان الجهاد والتضحية فى سبيل هذا الوطن المنكود الذى تفاقمت عليه الأرزاء والمحن من كل جانب وتضافرت عليه الأطماع والأهواء وشتى أسباب التنكيل به . إن هذه الصحيفة تريد أن تعمل فى توحيد الصفوف وجمع الكلمة والتقريب بين المخلصين وخلق وحدة قوية منهم ليتم العمل المشترك فى إنهاض

هذه البلاد وإنماء روح الشعور القومى . وتقضى على كل فرد مشعوذ يريد القضاء على هذه الوحدة المقدسة . . »

غير أنها لم يظهر منها أكثر من ١٣ عددا إذ قرر الحزب إيقاف أعماله وأذاع قراره فى الناس فى نصف عدد من جريدته (الثبات) — أى بورقة واحدة يوم ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٣٤ . تحمل قرار الحزب بغلق أبواب وتعطيل جريدته .

أرادت الوزارة التى ألفها نورى السعيد سنة ١٩٣٠ أن يكون لها حزب فى مجلس النواب يعضدها ويبرم لها بأكثرية المشروعات التى تريد أن تمضى فيها وفى مقدمتها المعاهدة العراقية البريطانية الجديدة .

جريدة حزب العهد :

ولما كان نورى قد اختار معظم زملائه فى المسئولية ممن يرتبط بهم بتاريخ ماض فى عهد الدراسة فى استانبول وفى ميدان الثورة العربية فإنه أوعز إلى جماعة من السياسيين الشباب ممن يرتبطون معه بصلة تفاهم ، بينهم المحامون والأطباء فكونوا حزباً واختار السعيد له اسماً براقاً فى ذاكرة القوميين فدعاه (حزب العهد) وإن كان مؤسسه يعلم قبل غيره أن الكراسى النيابية هى الرابطة الوثقى بين أعضاء هذا الحزب ، فاذا حلت وزارة أخرى هذا المجلس انفرط عقد الحزب حالا ويمكننا أن نذكر من الأشخاص الذين قام الحزب على عواتقهم ، الدكتور فائق شاكر وثابت عبد النور وإبراهيم الواعظ وأغلب الأشخاص الذين انضموا إلى الحزب الحكومى الجديد بعد أن أصبحوا نواباً ممن سبق لهم أن كانو أعضاء مؤمنين فى (حزب التقدم) الحكومى .

أذنت وزارة الداخلية بتأسيس (حزب العهد) يوم ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٣٠ ونصت مادة منهاجه (الثانية) «على أن غاية الحزب تحقيق استقلال العراق التام وإسعاده بإنماء القوى الوطنية وتنظيم أمور الإدارة والاقتصاد والمعارف والصحة والزراعة والجيش . وبث روح التجدد وإصلاح الأنظمة والقوانين بروح الثقافة العصرية » .

إشتدت المعارضة (للوزارة العهدية) ونشطت الحركة الوطنية فهب (الحزب الوطنى) للعمل الجاد وتأسس (حزب الأخاء الوطنى) وتآخى الحزبان على وثيقة سياسية للعمل المشترك وقوى التطاحن بين حزب الحكومة وأحزاب المعارضة .

ولقد رافق حزب العهد كثيراً من الضغط والتشديد واتخذت الحكومة تدابير قاسية ضد معارضيها ، ووقع اضطهاد مرير على الأحرار — وعانت الصحافة الوطنية الأمرين فى هذا الطور وتعددت محاكمة الصحافيين والكتاب وعمرت بهم السجون والمنافى . ويقتضى الانصاف أن نذكر أن هذه المشادة بين الحكومة والمعارضة لم تحرم البلد من صحافة جريئة صريحة . فقد كانت الحكومة تعطل الجريدة ثم لاتلبث أن تمنح امتيازا جديدا بجريدة تحل محل الجريدة المعطلة بتأثير قوة الأحزاب ورعاية البلاط الملكى لممارسة الشعب حقوقه الدستورية .

ولم يكتف (حزب العهد) النيابى بصحيفة أحد أعضائه (العراق) بل أنشأ جريدة خاصة به هى (صدى العهد) يومية ظهرت فى ٧ آب (أغسطس) سنة ١٩٣٠ وقد منح امتيازها لعبد الرزاق الحصان من الباحثين فى التاريخ القومى .

ولم تشأ صحيفة (صدى العهد) أن تذيع خطة أو تنشر سياستها فى أول ظهورها ، بل انتهزت ذكرى المولد النبوى المجيدة فاحتفلت بهذا العيد فى مفتتح كلامها :

« تيمنا باسم النبى الكريم ، واتباعا لخطته القويمة أصدرنا جريدتنا فى يوم الولادة الجليل .

وحفلت أعداد الجريدة الأولى بالمقالات فى الشئون القومية يكتبها رئيس تحريرها وبدأت تروج للمعاهدة العراقية البريطانية الجديدة من مبدأ حياتها .

وكثر الأخذ والرد بينها وبين الصحف المعارضة فحدثت مناوشات حادة بين (صدى العهد) وبين جريدة (البلاد) وجريدة (صدى الاستقلال) .

والمعروف فى ميدانى الصحافة والسياسة أن المعارضة هى التى توصف بطول اللسان والجرأة فى الكتابة . أما الحكومة وألسنة الحكومة الصحفية فاللياقة تقضى بأن تتحرج فى كتاباتها وتتزن فى أقوالها غير أن (صدى العهد) خالفت هذا العرف أحيانا فسبت وقذفت فى خصوم سياستها والمعارضين لحزبها من ذلك قولها فى عددها يوم ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٣٠ :

« استقبل بعض المغرضين حزب العهد العراقى بشىء كثير من التهجم والدناءة ونشروا شيئا من سخائم نفوسهم حول هذا الحزب . وهم أفراد يعدون على الأصابع ولو تأملت قليلا فى ماضيهم وحاضرهم وما انطوت عليه نفوسهم من الخبث واللؤم والشهوات والأغراض ، لتجلى لك خطر هؤلاء المهازيل على الوطن وآماله وأمانيه » . هذا نموذج من تعابيرها ولم تتورع فى هذا المقال من أن تنعت خصومها (بالزعانف) و (العلوج) .

وقد تكون (صدى العهد) أول جريدة عراقية طالبت بتضييق الخناق على الصحافة وطعنت فى (قانون المطبوعات) النافذ وحسنت تعديله لأنه يمنح حرية واسعة للصحف ! !

والمتصفح لجريدة (صدى العهد) فى أشهرها الأولى يجدها تحبذ بحماسة الهتلرية وتتمدح الروح الجرمانى وتدعو إلى إرسال البعثات العلمية إلى ألمانيا وتطنب فى الثناء على موسولينى وتكبر الفاشستية .

كما أن صحيفة (حزب العهد) خدمت الفكرة القومية وقامت بنشر تعاليم النهضة العربية بزعامة البيت الهاشمى ، وكان لها فى تأييد (مشروع توحيد العرشين) بين العراق وسوريا كتابات كثيرة .

وقد ترك عبد الرزاق الحصان الجريدة بعد ١٩ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٣٠ فانتقل امتيازها إلى عبد الهادى الجلبى واشتغل فى التحرير فيها توفيق السمعانى واهتم الحزب بتأسيس مطبعة خاصة لجريدته .

وشغلت (صدى العهد) نفسها بالحملات العنيفة على الحزبين (الحزب

الوطنى) و (حزب الأخاء الوطنى)تعاونها جريدة (العراق) فى هذا المجال واستمرت الجريدة على الصدور حتى بعد سقوط الوزارة السعيدية وتأليف ناجى شوكة وزارة جديدة يوم ٣ تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٣٢ وقيام هذه الوزارة بحل المجلس النيابى وتكوين مجلس جديد . إلا أنهـا فى خلال عملية الانتخابات النيابية لم تتعرض للحكومة بسوء إنما واصلت تهجمها على (حزب الأخاء الوطنى) ولـكنها بعد أن أسفرت نتيجة الانتخابات عمدت (جريدة حزب العهد) إلى معارضة الوزارة الشوكتية فعطلتها الحـكومة .

وما لبثت إدارة (صدى العهـــد) أن أصدرت جريدة أخرى بمكان جريدتها المعطلة باسم (الطريق) ظهر عددها الأول فى ٦ آذار (مارس)سنة ١٩٣٣ وقالت فى تمهيدها :

«تصدر هذه الجريدة فى ظرف عصيب وفى أوقات حرجة . نجد الجرائد أمامنا مصروعة فمنها معطلة ومنها منذرة ومنها متخذة طريقها إلى المتاجرة واقتناص الفرص لجر المغانم بعد حوادث سياسية يعرفها الناس جميعا .

طريقنا فى إصدار هذه الجريدة هو الحق وتقديسه والاعتصام بهوتأييد الجهة التى تنطق به بغض النظر عن شكلها وصبغتها .

ونحن سنبتعد عن التعرض للأمور الشخصية التى لا علاقة لها بالمصلحة العامة فنحن لا نصدر هذه الجريدة لأجل امتهان كرامة أحد إذا لم يبد فى تصرفاته مايضر المصلحة العامة »

فلما ذهبت الوزارة الشوكتية وتسلمت الوزارة الجديدة مقاليد الحـكم برآسة رشيـد عالى الـكيلانى فى ٢٠ آذار (مارس) سنة ١٩٣٣ اندفعت (جريدة حزب العهد) فى معارضة الوزارة الـكيلانية مع أن رئيس الحزب (نورى السعيد) وبعض أقطابه أعضاء فى هذه الوزارة المؤلفة .

والحق أن جريدة (حزب العهـد – « الطريق » –) تذبذبت بعـد ذلك فصارت تؤيد الوزارة التى ألفهـا جميـل المدفعى التى خلفت الوزارة

الكيلانية ووقفت موقفا فاتراً من غير لون فى عهد الوزارة التى ألفها على جودة الأيوبى فلما اضطلع ياسين الهاشمى بتأليف وزارته القومية الكبرى سنة ١٩٣٥ أيدت صحيفة (الطريق) الوزارة ورئيس حزب العهد مساهم فى مسؤوليتها.

وعند حدوث الانقلاب العسكرى الأول الذى أنجزه الفريق بكر صدقى العسكرى ونصب الانقلاب وزارة جديدة برآسة حكمت سليمان، أظهرت جريدة (الطريق) تحزبها لنورى السعيد ونشرت ماأغاظت به الوزارة القائمة فعطلتها فى ٢٣ تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٣٦ فصفى الباقون من فلول الحزب (المطبعة) وانتهت حياة جريدتهم.

جريدة حزب الاخاء الوطنى :

بعد أن تضامنت المعارضة وأملت الظروف على المتفاهمين فى سياستهم وجوب التساند انعقدت الخناصر على تأليف حزب سياسى كبير. فأعلن للملأ تأسيس (حزب الأخاء الوطنى) أجازته وزارة الداخلية يوم ٢٥ تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩٣٠ وقد اجتمع فيه من الشخصيات السياسية ياسين الهاشمى وناجى السويدى ورشيد عالى الكيلانى وعلى جودة الأيوبى وحكمة سليمانى ومحمد زكى ويوسف غنيمة ورضا الشبيبى والسيد عبدالمهدى وغيرهم..

اجتمعت هذه الكتلة القوية من السياسيين البارزين بزعامة ياسين الهاشمى وأوجز الحزب منهاجه بهذه الأسس :

١ — بذل الجهود لتنبيه الشعب العراقى إلى الأخطار المحدقة به من الوجهات السياسية والإدارية والاقتصادية ومقاومة التصرفات الشخصية التى لا تأتلف والمصلحة العامة.

٢ — العمل على تأليف رأى عراقى عام لمكافحة كل ما من شأنه أن يشوب استقلال البلاد بأية شائبة أو يخل بالوحدة العراقية أو ينافى أحكام القوانين

٣ - العمل على صيانة حقوق العراق فى مرافقه الاقتصادية وحماية وترويج منتجات البلاد واستثمار مواردها لخير أبنائها .

وتآخى (حزب الإخاء الوطنى) مع (الحزب الوطنى) فور تأليف الأول واتخذا موضوع الساعة المعاهدة العراقية - البريطانية الجديدة هدفا لكفاحهم السياسى ومقاومة الوزارة السعيدية التى عقدتها . فأذاعوا فى الصحف آراءهم فى تسفيه المعاهدة مبينين أنها تخل بالاستقلال التام وتثلم سيادة الشعب فكان لهذه الدعاية تأثيرها العميق فى الرأى العام فنجح الحزبان فى تأليب الجماهير على الوزارة واستنكار مشروعاتها .

ولقد كان (لحزب الإخاء الوطنى) اهتمام كبير بالدعاية فى الصحافة ووقفت جريدة (البلاد)[1] لمنشئها رفائيل بطى (صاحب هذه المحاضرات) تؤازر عميد الحزب ياسين الهاشمى وتسانده بحماسة قبل أن يتكون الحزب مناصرة فى هذا السبيل الحركة الوطنية بما أوتيت من نشاط يسعفها مركز الجريدة وتفوقها على الصحف قاطبة فى سعة الانتشار . وقد أصيبت جريدة (البلاد) من جراء مبدئها وصمودها للنضال بالتعطيل المتواصل فكانت تصدر جرائد بمكان كل جريدة تعطلها الحكومة . ولقى صاحب الجريدة الاضطهاد من سجن ونفى وأصيب بخسائر فادحة فلما تأسس الحزب انخرط صاحب جريدة (البلاد) فى سلكه وصار يواصل أداء واجبه من غير أن يكلف الحزب فلسا واحدا .

وهذه أسماء الصحف التى أصدرتها جريدة (البلاد) بمكانها فى خلال فترات تعطيلها المتعددة :

(صوت العراق) - (الجهاد) - (الشعب) - (الزمان) - (نداء الشعب)

وقد افتتح الزعيم ياسين الهاشمى بنفسه العدد الجديد من (نداء الشعب) لما حلت محل (البلاد) بمقال عنوانه (اليمين) جاء فيه :

« . . مرت بخاطرى مناظر الانتخابات ومهازل الاستفتاء التى أنستنا

---

(١) لما مضت (البلاد) جريدتها فلا أريد أن أبحث عن مزاياها الصحفية من الوجوه الفنية

حينا من الزمن الدستور والقانون وألهتنا عن خدمة الأمة والوطن فى ساعات المحنة فصرنا نهدد هذا ونخمط حق ذاك وننكره القريب ونغرى البعيد باسم الدستور وتحت ستار الخدمة للوطن والأمة والناس عنا لاهون » .

« إذا كانت القلوب لا تخفق بحب هذا الوطن الصريع والسواعد لا تدافع عن حياض الدستور المنيع فلا يمين تنفع ولا قانون يردع فبئس العقبى وبئس المصير .

فهل من البر باليمين أن نمنع الاجتماعات ونسد الصحف ونكم الأفواه وحرية إبداء الرأى مكفولة بالدستور . . »

فطريق الخدمة ياقوم ليست التى نمشى عليها وما كانت الجهود التى بذلناها والضحايا التى قدمناها لأجل أن نزج بالوطن فى هذا السجن الرهيب »

فلما عطلت (نداء الشعب) أصدرت البلاد (السياسة) عوضا عنها .

واشتهرت الصحف التى أصدرتها (جريدة البلاد) فى خلال غيابها بتعطيل الحكومة لها ، وفى ظل (حزب الإخاء الوطنى) باللهجة الشديدة والتفكير السديد وقوة الحجة كما كان لانتشار هذه الجرائد المريع فى أنحاء القطر كافة وصوتها الداوى صداها فى المجتمع العراقى ، بحيث تجسمت قوة الصحافة كأداة حزبية فى نشر الدعوة وتلقين الشعب وهز عواطف الجماهير وأهم القضايا التى عالجتها صحافة الحزب فى هذه الفترة ، مقاومة معاهدة التحالف بين العراق وبريطانيا سنة ١٩٣٠ و (اتفاقية النفط) الجديدة .

وتضافر فريق من كبار الساسة والكتاب فى معالجة هذه القضايا الحيوية والكتابة فيها مع هيئة تحرير جريدة (البلاد) وبخاصة فهمى المدرس ، وباقر الشبيبى ، مقالات صادعة تثير طبقات الشعب وتحرك مشاعر الناس فتعمد الحكومة إلى تعطيل الجريدة تخلصا من تأثيرها وتمعن أحيانا فى إرهابها فتسوق الكاتب والمدير المسئول إلى القضاء أو تنفيهما إلى مكان بعيد .

هذه أهم الصحف الحزبية التي وجدت في الفترة التي نتحدث عنها من تاريخ الصحافة . ويمكننا أن نضيف إليها جريدة (الأهالي) والصحف التي صدرت في محلها خلال تعطيلها وهي تمثل رأي فريق من الشبـاب معتنق الأفـكار اليسارية تـكتلوا في ما بينهم أول الأمر في حلقات من الأندية الأدبية والاجتماعية نظير (نادي بغداد) وأرادوا أن يظهروا في جماعة رسمية مستفيدين من عضوية بعضهم في الوزارة في عهد الانقلاب العسكري الأول سنة ١٩٣٦ وأعلنوا أنهم سيؤلفون (جمعية الإصلاح الشعبي) إلا أن بطل الانقلاب الفريق بـكر صدقي العسكري لم يساندهم فعجزوا عن أن يكونوا لهم حزباً سياسيا أو أن يبرزوا أية قوة في ذلك العهد .

ويضيق وقت المحاضرة من التبسط أكثر في العوامل التي كونت هذا التـكتل في داخل المجالس النيابية وخارجها . والنتائج التي توصلت إليها وانعكاسها في الرأي العام مما يتطلب تفصيلا لايتسع له مجال هذه المحاضرات.

صحافة الهزل والنقد

إن حظ صحافة العراق من الهزل والكاريكاتور ضئيل ، ولذلك عوامل: أولها أن العراق جاد بعيد عن روح الفكاهة والهزل فى هذا الزمان ، بخلاف المصرى مثلا، الذى تخالج فكرته النكتة ويفعم قلبه مرحاً على الدوام .

كما أن الكتابة الفنية الهزلية والكاريكاتورية بمعناها العصرى فى الصحف شىء جديد فى بلاد الرافدين . وإذا رجعنا إلى الصحافة العراقيـــة فى العهد العثمانى رأينا ماكان يسمى هزلا ، قطعاً وشذرات تافهة أو تعريضاً سمجاً يتناول الأعراض والشتيمة والسباب بوجه عام ، وليس هناك الكتاب المتفننون الذين يبدعون فى وصف بعض الحالات أو الشخصيات بأسلوب هازل .

وقد أراد بعض أرباب الصحف القليـــلة فى ذلك العهد تقليد صحافة استانبول فى هذا المضمار فأخفقوا ، لأن فن الكاريكاتور كان قد تقدم فى تركية تقدماً لا بأس به بعد أن طعم بثقافة ادبيـة وفنية أوربية . وليست الحال على هذا المنوال فى العراق . فالأكثرية . بمن عالج الصحافة قبل الحرب العالمية الأولى ، ثقافته عربية بحتة ، وندر فيهم من يجيد لغة أوربيـة وكان أغلب أصحاب الصحف عنـــدنا ، إذا ما أرادوا إيراد فكاهات أونحوها اقتبسوها من الصحف العربية للبلاد الأخرى ، أو ترجموها عن التركية .

كناس الشوارع :

وأول كاتب هزلى لفت نظر القراء بعد الحرب العالميـة الأولى عرف باسم (كناس الشوارع) وهو شاب تخرج من مدرسة الآباء الكرمليين ببغداد وفيه نزعة مرح وخفة روح مع ثقل جسم ، وهما صفتان متلازمتان غالباً .

سألته يوماً لماذا اخترت (كناس الشوارع) اسماً قلمياً لك ؟ فأجابنى :

أردت أن أختار شخصية آدمية كثيرة التجوال فى شرايين المدينة وقلبها دوارة تقترب من الأبواب ، وتدخـــل البيوت ، بيوت الفقراء وقصور الأغنياء . فلم أجد خيراً من (كناس الشوارع). ثم وددت وإنى أعتزم الانتقاد والحملة على العادات والنواقص فى الناس والمجتمع ، أن أختار اسما يوافقه حمل سلاح للتهويش والضرب ، ولسميّ مكنسة مشهرة دائماً، يحملها على كتفه ويكنس بها وينظف . وقد يستخدمها للضرب والدفاع عن النفس عند الحاجة .

هكذا طلع على الناس (ميخائيل تيسى) فى جريدة (الرافدان) أولا وفى (دجلة) بعدها يتستر وراء توقيع (كناس الشوارع) فى مقالات قصيرة يتحدث فيها فى الشؤون اليومية بلهجة بسيطة يتخللها الكثير من الألفاظ والتعابير العامية . ينقد بعض العادات والأخلاق والأوضاع الاجتماعية غير السياسية فصادفت هوى من نفوس القراء أكثر مما كان ينتظره الكاتب نفسه.

ويبدو أن الطبقة المستنيرة قد استحسنت هى الأخرى (نقدات كناس الشوارع) حتى استحقت أن يسجل محرر جريدة (العاصمة) فى مقال افتتاحى له قوله [١] :

« والحق يقال أن (كناس الشوارع) أجاد فى بعض نقداته ، لأنه قد انتقد بعض الشؤون التى أوجبت تأخرنا الاجتماعى ، بتصوير حسن وأسلوب جيد فاستحسن الجمهور تلك الملاحظات وأعجب بها » .

وتدور أكثر ملاحظاته حول النظافة ووجوبها ، والتشنيع بحركات الآخرين وأصواتهم المزعجة ، وفضح حيل الباعة والدوارين ، ثم تنبيه بعض الدوائر الحكومية ولاسيما البلديات إلى ما هو من واجباتها من تنظيف وإنارة الطرق وتجفيف البرك فى الشوارع .

ويعمد (كنـاس الشوارع) أحيانا إلى النقد الأخلاقى أو الاجتماعى

---

(١) جريدة العاصمة (بغداد) يوم ١١ شباط (فبراير) سنة ١٩٢٣ .

فيعرض بالعادات السيئة والطبع اللئيم ، ويصف أمراض الحياة والبيئة ومساخرها وحيل النسوان وبلادة الرجال ـ وبتعبير محكم ـ الأزواج .

وكتابات هذا الكاتب الهزلى طراز لتفكير طبقة كبيرة ممن أصابوا حظا من التعليم . ومع أنه يجيد الفرنسية ويحسن الانكليزية فلم يعن بأن يسلك طريقة أحد الكتاب الفرنسيين أو الانكليز الهزالين . بل اهتم بأن يفكر ويستوحى من الجو المحلى . وهذا سر إقبال الجمهور على قراءته بل أن الجريدة السياسية اليومية التى كان يكتب فيها هذه النقدات راجت بسببها بعد خمول ، وصار القارئون يتطلبونها لقراءة (نقدات الكناس) .

وبعد أن ابتسم لميخائيل تيسى الرواج فى ما يكتب ، شجعه هذا على إصدار جريدة أسبوعية هزلية باسم (كناس الشوارع) ظهر عددها الأول فى ١ نيسان (إبريل) ١٩٢٥ قال فيه بعنوان (خطتى) ومن هـــذا المقال تعرفون ديباجته الكتابية :

« خطتى معلومة واضحة كالشمس فى خامسة الليل ، أحمل مكنستى وآخذ أتجول فى الطرق والأزقة فحيثما رأيت أحدا يأتى أمراً مخالفا للذوق والشم والنظام والقانون والكمنجة ضربته بمكنسة كافرة على رأسه فإن انكسرت المكنسة راحت من كيسى وإن انكسر رأسه راح من كيسه .

«هذا وقد بلغنى بأن هناك بعض الناس لا يعرفون قدر أنفسهم ويتطاولون إلى ماليس من شأنهم ، ويمدون أرجلهم إلى ما وراء بساطهم وعليه فليكن مجهولا لدى العموم بأنى قد بثثت العيون والحواجب فى كل محل من المحلات وأطلقت رجال الخفية والظاهرية فى كل مكان — فالويل لمن تأتى على يده الشكوك خير لذلك الانسان لو لم يولد فجميع مكانس العراق أكسرها بالمفردات وبالجملة على رأسه ولا أبالى أنا رجل عصبى كسكين ودموى شاور، فإذا غضبت فان جميع كازوزخانات العراق ومعامل الثلج لا تبرد غضبى .

أنا أبو حمـــد الضراب المثلث

متى تقلدت مكنستى تعـــرفونى

فليحذر الحاذرون وليتأهب المتأهبون فإنهم سوف لا يعلمون حتى ومن أية جهة سيكنسون .

وقد ملأ الصحفى الهازل صحيفته دعابة وتفكهة ، لا تجد فيها مقالة واحدة جدية حتى الأخبار المحلية يكتبها فى قالب المزح . وقد راجت رواجا كبيراً.

ومن أساليبه فى التفنن فى التهكم أن كان زار العراق أمين الريحانى فيلسوف الفريكة اللبنانيـة ، وألقى فى بعض أندية بغداد الأدبيـة قصائد من (شعره المنثور) فسرعان ما نسج (كناس الشوارع) على منواله (قصيدة) على طريقة الشعر المنثور وناعتا إياه (بالشعر المنتوف) واصفا بغداد المدينـة منتقدا حالتها الصحية والعمرانية . منها هذه المقطوعة :

اللازمة :

زينة البلدان عجائب الزمان
عدوة الشيوخ عشيقة الصبيان

عجائب خرائب غرائب مصـــائب
أنواع وأشـــكال أرناك وألوان
مزابل وأوساخ وأقذار وأوحال
مبعثرة مكدسة مكومة فى كل مكان

منازل وبيوت بالهـــواء واقفات
جدران مهدمة وحيطان مهشمات
بعضها داخلات وبعضها طالعات
متداعيات مايلات برحمة الله واقفات

وقد عرض فى إحدى هذه المقطوعات بالانتخابات النيابيـة والمرشح الذى سخر منه بقوله :

أجناس وأشكال للترشيح يتقدمون
الطابوق نائمون والشكنك قائمون

كل شىء بالكوة والعفترة يريدون
... وزانها وضاع حساب الحاسبون

ولم يستمر (كناس الشوارع) فى عمله الصحفى بعد أن وقع له حادث مفاجىء بإطلاق مجهول عليه رصاصات من مسدسه وهو جالس فى صيدلية فلم تصب منه مقتلا بل جرحته جروحا خفيفة . فمنعه أهله من مواصلة كتابته بعد أن فسر هذا الاعتداء بتحريض من بعض من أصابهم رشاش قلمه — أو سيان مكنسته — وخطر لميخائيل تيسى أن يعاود الكتابة والصحافة وهو موظف — حينما لم يكن محظوراً على الموظف فى بلادنا الاشتغال بالصحافة غير السياسية — فاتفق مع زميل له فى ديوان الحكومة (حسين الرحال) فأنشأ جريدة عنوانها (سينما الحياة) ظهرت فى ١٧ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٢٦ وكتب فى صدرها أنها جريدة أدبية اجتماعية نصف هزلية تصدر مرة فى الأسبوع قال فى استهلالها . :

« اعتزمت أنا وزميلى (حسين بك الرحال) إصدارها بنـاء على طلب الجمهور وإلحاحهم وستكون طبعا جريدة اشتراكية بمعنى كونها جريدة شعبية من الشعب وللشعب .

وعليه فستكون وقفا لخدمة العموم وصوالحهم اشتراكية بمعنى أن للجميع حق الاشتراك فى تحريرها وإبداء آرائهم فيها مهما تناقضت المبادىء واختلفت المرامى فى خدمة الشعب . اشتراكية بمعنى حقولها مفلوحة ومفتوحة لبذور أقلام الأدباء وبنات أفكارهم فهى إذن كالبستان يمكن أن تزرع بها طماطا وباذنجان وقرنابيط وفجل وعرموط . إن الطماطة تختلف عن الباذنجان والباذنجان يختلف عن القرنابيط الخ .. ولـكن هـــذا الاختلاف لايهم مازال كله نافعا لغذاء الانسان وضروريا لقوته فى حياته .

وقال عن اشتراكية الجريدة :

أن مبدئى ومشربى مثلا يختلفان فى كثير من الأمور عن مبدأ الرحال بك

ومشربه ومع ذلك فقد اتفقنا على إصدار سينما الحياة بلا تردد . ماذا يهمنى إذا كان الرحال يخالفنى رأيا ومبدأ وماذا يهم الرحال إذا كنت أخالفه كذلك فله حقله ولى حقلى له إمضاؤه ولى إمضائى . فما صدر بتوقيعه فهو له وما صدر بتوقيعى فهو لى .

ومن مفارقات جريدة (سينما الحياة) أن شريك (الكناس) الرحال كان يكتب ويترجم فيها بجانب كناساته مقالات جدية وعويصة عن (التطور الاقتصادى) و (ذهنية الماضى) وكله من مراجع تقدمية فى الكتب والمجلات.

ولم تعمر (سينما الحياة) طويلا إذ أوعزت الدائرة الرسمية التى يشتغل فيها صاحباها بأن يكفا عن نشرها .

حاول الكاتب بعد سنين مزاولة الصحافة الأسبوعية فنشر جريدة جديدة باسم (الناقد) برزت للقراء يوم ٦ أيار (مايو) سنة ١٩٣٦ ولكنه فى هذه المرة مال إلى الجد بجانب فصول الهزل واحتوت جريدته مقالات ترمى إلى الإصلاح الاجتماعى والأخلاق وعنى بأبواب فيها للمسرح والسينما ونقدهما ثم سئم الصحافى هذه الحياة وفضل عليها التوظف فى الحكومة فتوقفت جريدته فى ٢٦ شباط (فبراير) سنة ١٩٣٩ .

حبزبوز :

وقد نبغ فى العراق فى الفترة بين الحربين العالميتين كاتب فكه منتقد نادر المثال عرف بتوقيع (حبزبوز) وهى محرفة عن (أ . حبزبز) أى أحمد حبزبز (أحد المتبطلين المشهورين فى الجيل الماضى) . وأستميحكم عذرا إذا ذكرت أنى اكتشفت مواهب هذا الكاتب ، فقد كان (نورى ثابت) من رجال التعليم جمعتنى به مجالس الأصدقاء مرات عديدة ، فوجدته خفيف الروح مليح النكتة . ثم قرأت فى جريدة (الكرخ) لصاحبها الشاعر العامى (عبود الكرخى) وصفا رائعا لمجالس نساء بغداد من الطبقة الشعبية

ذوات العقلية المحافظة والطابع العامى فسألت صاحب الجريدة عن الكاتب المتستر وراء توقيع (خجه خان) فعلمت منه أنه صاحبنا (ثابت) ولم يكن يحوم حول السياسة إنما هو قاصر همه على النقد الاجتماعى بأسلوبه الخاص فلما أنشأت جريدتى (البلاد) سنة ١٩٢٩ دعوته لكتابة باب (الهزل والتفكهة) فى الجريدة ، وأطلقت لقلمه الحرية الكاملة وبمسئوليتى طبعاً وأغريته بثمن حسن لمقالاته فى سوق الصحافة فى العراق . فاستعظم أول وهلة أن يكتب يوميا مقالا هزليا فى جريدة سياسية كما لم يتوسم بعض أصدقائه وإخوانه له نجاحا فى هذه المهمة . ولكننى أصررت على رأيي فاندفع يكتب من العدد الأول من جريدة (البلاد) وصدر الصحيفة رحب فى تقبل ما يريد أن يكتب مع اقتراح الموضوع عليه أحيانا — فلم ينقض عليه فى هذه الكتابة شهر واحد حتى شغل القراء وحظى باستحسان واشتهر فى المحافل بحيث قال فيه الزعيم السياسى ياسين الهاشمى « إنه خير من يصف أخلاق المجتمع وأهله وصفا فيه الاجادة كلها والعبرة البالغة » .

وما مرت أسابيع إلا وعدت وظيفته على حرية فكره وصراحته فى النقد ، فأنذرته دائرته الرسمية ، فانقطع عن الكتابة بضعة أيام ثم عاودها باسم قلمى (أ . حبزبوز) وبهذا عرف ونبه ذكره فى بلده .

وحبزبوز ، كاتب خفيف الظل ، أسلوبه محبب إلى النفوس ، تمازجه تعابير دارجة عند الدهماء ، مطعمة بالأمثال السائرة على ألسنة الناس على اختلاف طبقاتهم وتحليها حكايات ونوادر مما يتناقله الجمهور من (عهد العثمانيين) ويختزن الكاتب فى ذاكرته منها محصولا وافرا .

وعندما عزل من وظيفته فى الحكومة — لأسباب ليست كلها صحفية اعتمد على سمعته الكتابية فأسس جريدة أسبوعية باسم (حبزبوز) لكن التجربة أثبتت أن أحسن كتاباته وأشدها جرأة تلك التى كتبها فى جريدة (البلاد) لذيوع الجريدة ومركزها الممتاز من ناحية وللجو الطليق الذى خلقته له آخذة على

نفسها ما يكتب من ناحية ثانية . فلم يكن يهمه أن يرضى فلان او يغضب علان ولا أن يكسب مشتركا فى جريدته أن تحرم الجريدة من إعلان كما صار شأنه بعد ان أصبح صحفيا .

ظهرت جريدة (حبزبوز) يوم ٢٩ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٣١ وقد قدمها للجمهور بهذه المقدمة وهى تصور أسلوبه وتفكيره :

باسمك اللهم !!

من (أ . حبزبوز) إلى الشعب العراقى الكريم :

الحمد لله والصلاة على خير خلقه وبعد يعلم القراء أننى أكاتب الصحف العراقية منذ بضع سنوات بأسماء مستعارة مختلفة فكان للأخير منها اسم (أحبزبز) ومن بعد أن ضايقتنى الجهات المعلومة — وهى محقة بذلك — تقلص هذا الاسم فصار (أ . حبزبوز) وهو الذى على ما أعلم [1] — قضى على حياتى فى الوظيفة ومن أجل ذلك اتخذته عنوانا لصحيفتى هذه وكنت منذ زمن بعيد أشعر بالرغبة عن حياة التوظف راغبا فى الصحافة ولا سيما الفكاهية منها . . والحمد لله على الخاتمة .

خطتى :

إن هذه الصحيفة فكاهية أدبية فنية بحتة (على طول !) لا علاقة لها (توبة استغفر الله العظيم . . !) بالسياسة والأحزاب مطلقا .

تختلف الظنون على مبدأى وتحوم الشكوك حول نزعتى ! لذا وددت أن أزيح الستار وأقدم نفسى (بريزنته) إلى القراء .

يرانى البعض كثير الاتصال بأشخاص الوزارة الحاليين معجبا برئيسهم

---

(١) فى سجلات وزارة المعارف ماينطق بأن عزل الأستاذ نورى ثابت من وظيفته فى المعارف لم يكن لهذا السبب فقط .

الشاب النبيل فيظننى (عهدى) وفى الحقيقة انى أقسم لكم بقضبان الحديد فى (البالكون المعهود[١]) على أننى لست ذاك .

ويرانى البعض أكتب فى جريدة الأخاء الوطنى (البلاد) وشديد الاعجاب بأدمغة الاخائيين فيظننى (أخائى) وأنا أقسم لكم بالبيت (الهاشمى[٢]) الرفيع وبتربة (الكيلانى[٣]) المقدسة وبكل (جادر[٤]) ينصب فى أيام الزيارات على أننى لست هذا .

ويذهب البعض مذهبا آخر فيظننى (تقدمى) لصلة قرابة تجمعنى مع بعض رجال هذا الحزب فأنا أقسم لكم (بالمسناية مال خضر الياس)[٥] وأقسم لكم بمسيحة معالى القصاب[٦] على أننى لست كذلك .

ويرانى البعض أتظاهر بالوطنية المتطرفة وأدغدغ أحيانا محلة الكريملت[٧] فيظننى من (الحزب الوطنى) فأنا أقسم لكم بجبة معالى جعفر أبو التمن[٨] وأقبل الايادى (العضبة) لكل من محمود رامز والأخ البدرى[٩] فأقول أننى مو منهم .

ويذهب فريق آخر مذهبا بعيدا نحو الماضى فيظننى من (الحزب الحر العراقى المرحوم والكل يعلم أننى ماضربت لكمة فى الترجمانية[١٠] ولاتناولت طعام الافطار فى ليالى رمضان فى (الدركاه)[١١] المعلوم .

إذا لم يبق الاشيء واحد وهو أننى لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء أى بلاحزب يعنى

---

(١) البلكون المطل من مستوصف الدكتور فائق شاكر أحد أعضاء (حزب العهد) النيابى المذكور .

(٢) تورية باسم ياسين الهاشمى رئيس (حزب الأخاء الوطنى .

(٣) تلميح إلى رشيد عالى الكيلانى معتمد (حزب الأخاء الوطنى)

(٤) اشارة إلى كامل الجادرجى عضو (حزب الأخاء الوطنى)

(٥) تلميح إلى دار يوسف السويدى رئيس مجلس الأعيان

(٦) عبد العزيز القصاب من أقطاب (حزب التقدم) النيابى

(٧) إشارة إلى دار المندوب السامى البريطانى ببغداد

(٨) رئيس الحزب الوطنى

(٩) عبد الغفور وكلاهما من (الحزب الوطنى)

(١٠) بستان السيد عبد الرحمن النقيب

(١١) دركاه والكيلانى فى بغداد

(حزب سز) وهنا أقسم لـكم – وهو القسم الأخير بحيـاة الشيخ – على أنى لست كذلك .

إذا من أنا وما هى نزعتى . . ؟؟

أنا حبزبوز . . وحـبزبوز فقط . . خادم الجميع وساع وراء تحسين صحيفتى التى ستكون فكاهية فنية فقط لعلى أصل بها إلى حد الصحف المصرية والسورية مثل (الفـكاهة) و (الـكشكول) و (الدبور) و (المضحك المبـكى) . . . الخ . . .

وعلى الله وحده اتكالى وهو خير معين ونصير .

أ . حبزبوز

حاول (حبزبوز) أن يستخدم الـكاريكاتور فى كل عدد فلم يفلح فى ابتكار كاريكاتورات متقنة .

من مقالات هذا الـكاتب الفكه التى تمثل أسلوبه المقال التالى بعنوان : (نحن المخضرمون : إلى أبناء السقوط [١] المحترمين) يصف بعض حديثى النعمة وشبان اليوم [٢] .

« حاسر الرأس صيفا وشتاء . فالشعر ممشط ومدهون يلمع تحت أشعة الشمس كأنه قطعة من الروغان ! وقد أطال قذاله (الزلوف) حتى استعار خمس سنتيمترات من اللحية فأضافها على الزلف مورد الخدين ببياض وحمرة اصطناعية وقد لا يرى بأسا من تحمير الشفاه بالحمرة أو (الديرم) كما تفعل مبتذلات النساء .

قبة الثوب (الباخة) طويلة مدلاة حتى الصدر كأنها أذنى حمار تربطها ربطة عريضة جدا (مثل البشطمال) لأن الأفندى أحد أعضاء هواة التمثيل الجاكيت ضيق وقصير جدا حتى لا يكاد يغطى العجز من الوراء .

---

(١) إثر سقوط بغداد بيد الإنكليز سنة ١٩١٧

(٢) جريدة (حبزبوز) العدد الصادر يوم ٨ أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٣٦ .

أما البنطول فعريض وفضفاض جدا (جارلستون) فهو يكفى لأن يجمع فخذين وأكثر من أفخاذ (أبو حمد) .

هو نموذج (أتيب) من نماذج القسم الأول من أولاد السقوط صورناه لكم باختصار أما القسم الثانى الذين (نبعوا) بعد السقوط فهم الآن يشغلون المناصب العالية ويمتلكون القصور الفخمة والسيارات الضخمة ذو منصب عال وقد كان لايحلم بأن يكون (جاويش بلدية) .

صاحب هذا القصر الفخم الذى تسمع منه أنغام (البيانو) كان يقطن دارا حقيرة فى إحدى محلات بغداد الحقيرة وليست أثاث الدار سوى (الجاون والميجنة والتنور والكوارة ودولاب الغزل والمرفع) وهذا الذى يجتاز شارع الرشيد بسيارته ذات القمارة وهو مختال فخور ينظر إلى الناس كأنهم الذباب لم يكن سوى ذلك الذى كان يتحسر على (الدشداشة الزركة) ويشماغه يحتوى على الدهن ما يكفى إلى قدر من التمن وقدميه الحافيتين كانت تتحسر على زوج يمنى من سوق الاسكجية .

وهذا الذى تراه يتناول البيفتيك بالشوكة والسكين فى (أوتيل متروبول) ويكرع أقداح الويسكى والبيرة لم يكن سوى صاحبنا الذى كان يأكل طعام الغداء بشاهيتين من (مخوخ) سوق الغزل » .

نالت هـــذه الجريدة الفكاهية رواجا فى البلد . وكان لها تأثيرها فى الأوساط المسرحية والملاهى والفنادق .

وهى الجريدة العراقية الوحيدة التى أصدرت عددا خاصا عن (مصايف لبنان) وبوفاة الكاتب سنة ١٩٣٨ غابت جريدته إلى الأبد .

كتاب هزليون آخرون :

وقد عالج الكتابة الهزلية كتاب آخرون بينهم من كان يتحلى بثقافة وأدب نظير (خلف شوقى الداوودى) صاحب مجلة (شط العرب) فى البصرة واسمه المستعار (ملا ناصر الدين) ولكنهم لم يبلغوا مكانة (حبزبوز) ومنهم (عبد

القادر المميز) الذى كان يوقع (أبو حمد) وتسنى له أن يصدر جريدة بهذا الاسم فترة من الوقت .

ووجد شاعر عامى ذو شخصية فى أزجاله يصف مجتمعه وجيله بما لم يبلغه الشعراء الفصحاء فى عهده ، بلهجة عامية وبتعابير وأمثال عامية أيضا هو (الملاعبود الكرخى) .

ولما رأى أن لشعره العامى تأثيره فى طبقات الشعب احترف الصحافة وأصدر جريدة باسم (الكرخ) فى ١٠ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٢٧ افضل ما كان فيها قصائده وأسس مطبعة خاصة لجريدته ، مما عجز عنه بعض الكتاب والصحفيين الجديين ولكنه لم يحسن إدارة المطبعة ، ولا استطاع أن يثبت فى عالم الصحافة مع أن جريدته كانت تصور الطبقة العامة أدق تصوير سواء بما ينشره فيها من قصائده بالمناسبات أو بمقالات اجتماعية ووصفية أخرى بلهجة عامية .

ابراهيم صالح شكر :

وهناك كاتب فذ فى لهجته واسلوبه اشغل حيزا بارزا فى عالم الصحافة أو الكتابة الصحفية فى العراق ، وإن لم تكن له جريدة يومية كبرى . هو ابراهيم صالح شكر ، لم يكن هازلا فى مقالاته بل ساخرا ومتهكما . ثم منتقدا لاذعا ومصورا بارعا . خلق موهوبا فى فنه الكتابى . تتلمذ فى أول نشأته على قراءاته لبعض بلغاء الكتاب والناقدين المصريين أمثال أحمد فؤاد (صاحب الصاعقة) وفهيم قنديل (صاحب عكاظ) ومال إلى دراسة روائع الأدب العربى القديم ، وأولع بالأسلوب الرصين والألفاظ المجلجلة واقتبس فصحاء المنشئين القدماء والمحدثين فأصبح كاتبا بليغا ومنشئا مبدعا .

تمرس أول ماشدا فى جريدة (بين النهرين) و (النوادر) و (النور) كما قربنا واستقل بجريدة أسماها (شمس المعارف) وقال أنها تختلف عن صحف العراق بما فيها من ذوق أدبى وفوائد . إلا انها لم تعش غير بضعة أعداد فقط .

وشارك ابراهيم صالح شكر الشاعر ابراهيم منيب الباجه جى فأصدرا معا فى بغداد مجلة (الرياحين) شهرية نورت براعمها فى ٢٧ آذار (مارس) سنة ١٩١٤ وما عتمت سموم الحرب الكبرى أن صوحتها .

وما انجابت ظلمات تلك الحرب حتى حن ابراهيم إلى الصحافة فنشر مجلة شهرية (الناشئة) حفلت على صغر حجمها بالأدب والنقد الاجتماعى وعاشت أشهرا بين عامى ١٩٢١ و ١٩٢٢ .

واستأنف الأديب العمل الصحفى بجريدة (أسبوعية) دعاها (الناشئة الجديدة) فى ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٢٢ فكانت حدثا فى صحافتنا الأسبوعية تفنن صاحبها فى أبوابها ومقالاتها وشذاراتها يعاونه بعض الكتاب من الشباب الطالع .

وها نحن أولاء نورد مثالا من أسلوب الكاتب فى باب استحدثه (معرض المشاهير) قال بعنوان (أحد العظماء) عارضا صورة قلمية (للسيد عبد الرحمن النقيب) ، نقيب الأشراف ورئيس الحكومة يومئذ :

« فإذا صوب الداخل نظره إلى صدر البهو رأى شيخا فى الثمانين من عمره جالسا على سرير فاخر تنبعث منه كهرباء المهابة والجلال وتلوح على محياه أمارات العظمة والامارة .

فإذا جلس رأى من حسن الاستقبال وجمال الحديث ما يمثل امام عينيه أدب النفس وحسن البيان .

فإن ولج معه باب السياسة ، خيل إليه أنه يحدث اكبر الرجال عقلا واعظم الوزراء رأيا ومعرفة بحوادث الغير ، ووقائع العبر .

وإذا عطف ذمام الحديث إلى المحاضرة حسب نفسه بحضرة الصاحب ابن عباد أو السيد الشريف الرضى حيث يسمع من الأدب الرائع والبيان ما يعبر عنه بالسحر والحلال .

وإذا دخل معه باب البحث فى الفلسفة وما تحويه مجالس العلماء ونوادى الأمراء جرى على لسانه :

من مخبر الأعراب أنى بعدهم
شاهدت رسطاليس والاسكندرا
ورأيت فضل الفاضلين كأنما
رد الإله ذكاهما والأعصرا [١]

ثم يرى أثناء ذلك ضيوف الزائرين على اختلاف الطبقات من شاعر أديب وعالم فاضل ووجيه كبير وأمير جليل .

وبعد أن كانت تغلب على الجريدة صبغة الأدب والاجتماعيات تحولت إلى السياسة واندفعت تكافح فى ميدانها الوعر المسالك ، وصار رجال السياسة الأذكياء يعزون الصحف الكاتب ويوجهونه وفق ما يشتهون . ومع أنه لم تثبت لجريدة (الناشئة الجديدة) شخصية سياسية معينة ولكن القلوب تعلقت بصحيفة الكاتب المجيد ، فزاده الإقبال والتقدير مضاء فى براعته الكتابية على حد القول المأثور (اللهم تفتح اللهاة) فأوجد فى صحافة العراق الصور القلمية لرجال السياسة والمجتمع فى إطار أنيق من الوصف المحكم والتعبير الجميل واللفظ الأرن مما لم يكن لهذه الصحافة به عهد قبله وأغرم القراء ولا سيما الشبان بهذه الصحيفة الفذة وتهافتوا على قراءتها .

وصمم بعد مدة أن يستغل مواهبـه الكتابية وشهرة قلمه فى إصدار جريدة سياسية قوية أذاعها باسم (الزمان) يوم ١١ تموز (يوليو) وفيها مقدمة عنوانها (منى وإلى) من شذراتها هذه تستشفون روح منشئها وطريقته الكتابية :

---

(١) هكذا وردا فى مقال ابراهيم صالح شكر وصحيحاهما للمتنبى حسبما ورد فى شرح البازجى :

من مبلغ الأعراب أنى بعدها جالست رسطاليس والاسكندرا
ولقيت كل الفاضلين كأنما رد الاله نفوسهم والاعصرا

تصدر هذه الجريدة وليست وجهتها (خدمة الوطن) أو الأمة أو القضية أو الاستقلال أو العلم أو الفن ، وإنما وجهتها خدمتى أنا .

ولما كنت (اشتراكيا) فى عقيدتى الاجتماعية ، فإنى أبيح للجمهور حق الاشتراك فى ما أكتبه لنفسى ، وفى ما أملكه من هذه الجريدة .

إنى من (حملة المعاول) وسوف أجعل من هذه الجريدة معولا أهدم به وأحطم لا لأن الهدم والتحطيم مما تحتاجه البلاد أو الأمة وإنما لأنى ولوع بالهدم شغف بالتحطيم .

وليس ذلك فقط ، وإنما أنا رجل أفيض بالنقمة على عبادة الأصنام وسوف أتعمد فى هذه الجريدة امتهان الأصنام وعبادتها ، لا لأن ذلك مما يرضى الله ويستوجب المثوبة ، وإنما لأنى أحتقر الأصنام وأسخر من عبادتها .

لست إلا رجلا صريحا أخاطب الناس بما تجيش به نفسى ، فأحمل بوق الحق لأطرب روحى بسماعها وإن اصطكت منه الأسماع وذعرت منه النفوس .

وفى المجتمع مضللون لهم صحف يضيق بها الحصر . وفى البلاد دجالون ماهرون لا يحصى لهم عد . وفى الوطن نصابون بارعون فى النصب والاحتيال . إذن فالجمهور لا يحتاج لأن أجعل هذه الجريدة وسيلة إلى التضليل أو التدجيل أو الاحتيال مادمت لست ماهرا فى هذه (الأخلاق المألوفة) وإذن فإنى معذور إذا لم أنشر فى هذه الجريدة ما اعتاد الناس مطالعته فى الصحف (المرتزقة) وإذن فهذه الجريدة (منى وإلى) .

ومع أن الامتياز بأن تكون جريدة (الزمان) يومية ، فلم يقو على نشرها إلا مرتين فى الأسبوع ، وتلقف الجمهور الصحيفة بلهفة ، وعظم شأنها فى الأوساط السياسية والأدبية . ولكن الجرأة النادرة التى تحلى بها

صاحبها ، اصطدمت بأهواء السياسة ، فصرعت الصحيفة وعطلت مرات مما اضطر الكاتب الحساس إلى ترك ميدان الصحافة والانزواء فى حجرة ضيقة من دواوين الحكومة . تاركا السواد يلهجون ببراعته الكتابية ، وتحرر جريدته ودوى صوتها فى الدفاع عن حقوق الوطن فى مواقف معروفة .

ولا يزال الفتيان والكهول يترنمون بمقالات (ابرهيم صالح شكر) التى عنوانها (قلم وزير) . إذ كتبها (بقلم مداد) أهداه إليه الوزير (على جودة الأيوبى) وعالج فيها صفحات من تاريخ القضية العربية فى عهد الثورة الكبرى بأسلوب يحلل الحوادث ويلقى ضوءا على بعض الشخصيات العربية . . . وتنطوى على تفسيرات للأحداث وأوصـــاف للأشخاص غير ماعرف بين الناس عنها وعنهم .

إيضـــــاح

إن الوقت المخصص لموضوعنا لايمكن أن يتسع مع الأسف لتصوير صورة كاملة لحالة الصحافة العراقية فى الفترة التى نتحدث عنها ، ولاسيما أن هناك ألوانا من الصحف والمجلات الأدبية والاختصاصية ونواحى من الحياة الصحافية بصفة كونها صناعة أوفنا لم ينفسح المجال لبحثها إذ أرانى مضطرا بهذه المحاضرة السابعة إلى أن أقف عند هذا الحد بعد أن خصصنا المحاضرة الثامنة (لحرية الصحافة) .



حرية الصحافة في العراق

أما والأصل فى الصحافة أنها الوسيلة التى تترجم عن رغبات الجمهور والواسطة لتبادل الآراء بين أفراد الأمة وطبقاتها وبين الهيئة الحاكمة والجماعات المحكومة فقد أصبحت مسألة حريتها أم المسائل ، فلا صحافة بدون حرية ، إذ كيف يراد من المعبر عن الرأى العام ونزعات الكافة ، أن يكون مقيدا غير طليق ، فهو إذن لا يؤدى مهمة هذا التعبير على وجهها الصحيح [1] ، لذلك حق (لمدام ده ستايل) أن تقول :

« إن حرية الصحافة لهى الحرية الوحيدة المعلقة عليها سائر الحريات » .

ويقول الأستاذ لطفى السيد : « خير ما تفعل الحكومات لنفسها وللأمة التى تحكمها أن تكون مع الصحافة على غاية من التسامح فلا تقف فى طريق رقيها لأن ذلك وقوف فى طريق حرية الرأى العـــام ومصادرة لاعتقاده لا يأتى إلا بنتيجة عكسية لأن الرأى العام بطبعه عنيد تزيده طرائق العنف تشبثا بمعتقده وتشعل مصادرة الحرية فى صدره لهب الحرية المستوقد وضوءها الساطع وسرعان ما يتسرب إليه سوء الظن بالحكومة التى تريده على أن يفل من غرب حدته مهما حسنت نيتها وأرادت له الخير وخافت عليه من الوقوع فى شر نفسه .

خير ما تفعل الحكومة أن يكون اتكالها فى الحكم على رغبة الناس لا على إرهابهم » .

أما الحرية بذاتها فهى الحق المقدس الطبيعى الذى وجد مع الانسان فى فجر خليقته ، ونشأ معه ولا يصح أن تعبث به قوة ما ولقد صدقت الجمعية العمومية الفرنسية التى أعلنت (حقوق الانسان) فى ٤ آب ١٧٧٩ فى تقريرها

---

(١) من مقال للمحاضر فى مجلة (الرابطة) ببغداد فى العدد الصادر يوم ٢٨ نيسان (ابريل) سنة ١٩٤٥ .

« بأن ما يحيق بالمجتمع الانسانى من المصائب والشقاء ، وفساد الحكومات يرجع إلى سبب واحد هو جهل حقوق الانسان أو تجاهلها أو العبث بها » .

لذلك نصت الفقرة (١١) من إعلان هذه الحقوق على القاعدة التالية :

« بما أن حرية تبادل الآراء والمعتقدات هى من أثمن حقوق الانسان فكل فرد يستطيع أن يتكلم ويكتب وينشر مايشاء بحرية بشرط أن يكون مسئولا عن إساءة استعمال هذه الحرية فى الأحوال المعينة فى القانون » .

وقد درجت فرنسة من ثورتها الكبرى التى أعلنت فيها للبشر حقوقهم على تقديس حرية الصحافة واحترام الرأى المعلن فيها بحيث وجدت لدى زيارتى (جناح الصحافة) الفرنسية فى معرض باريس سنة ١٩٣٧ صفحة من أحد السجلات معروضة فى لوحة كبيرة على الحائط ما ترجمته :

« حمدا لحرية الصحافة التى ترعاها دائما حكومة الجمهورية الفرنسية فبفضل هذه الحرية تزداد صحفنا سعة فى الانتشار يوما بعد يوم فتتكاثر النسخ المطبوعة منها » .

هذا فى فرنسة ، أما فى انكلترا فتتمتع الصحافة الانكليزية بحرية واسعة النطاق جدا بعيدة عن كل إشراف أو رقابة وليست هناك قوانين تفرض طلب الاذن بإصدار جريدة حتى أن الصحف البريطانية تنشر أحيانا مواد فيها الطعن والسب أو أمور غير لائقة إنما تفعل ذلك على مسئوليتها نفسها ومرجع الفصل دائما فى القضايا الناشئة عن هذه الحال المحاكم والحكم للقانون .

وبديهى عندما نتحدث عن حرية الصحافة لانتعدى فى بحثنا إلى حرية الرأى إطلاقا فحرية الرأى تعنى أن كل إنسان حر فى إبداء رأيه سواء أكان خطأ أم صوابا وإلا لما وجدت حرية الرأى . أما حرية الصحافة فتشمل حرية الرأى ولكن بشرط ألا يكون إبداء هـذا الرأى على وجه يضر بالمجموع كما أن فى حرية الصحافة بعض الحقوق والواجبات التى تنص عليها قوانين الصحافة والمطبوعات فى كل بلد .

هذا فى بلاد الناس . أما عندنا فى العراق فكما أن الصحافة شىء جديد ناشىء فحريتها أيضا وليدة قاصرة وللحرية الصحافية فى بلدنا مفهوم خاص لانعتقد أن هناك دولة حديثة من الدول الدستورية الديمقراطية تفهم هذه الحرية على الوجه الذى يفهمه القائمون بالأمر فينا .

فى العهد العثمانى :

لم يكن فى القطر العراقى فى العهد العثمانى قبل الدستور غير صحف رسمية حكومية ثلاث فى بغداد والموصل والبصرة ، وكانت الزوراء التى أسسها الوالى مدحت باشا فى بغداد سنة ١٨٦٩ كما مر فى المحاضرات السابقة تتفوق على زميلتيها ليس من ناحية القدم فحسب بل فى تاريخها الحافل إذ أنها فى عهد منشئها مدحت باشا أدت الواجب الصحافى رغما عن كونها صحيفة رسمية فبحثت فى أحوال الولاية وشؤونها المختلفة بشىء من الحرية ملتزمة جادة الحق فلما ذهب مؤسسها من هـــذه الديار بعد ثلاث سنوات تبدلت لهجتها ولاسيما عندما شدد العهد الحميدى الخناق على الصحف وأخرس ألسنتها الناطقة وحطم أقلام الكتاب .

ومن الطريف أن نورد ونحن بصدد الصحافة فى العراق بعض القيود التى كانت مفروضة فى عهد السلطان عبد الحميد على صحف البلاد العثمانية ومنها العراق [١] .

تعليمات إلى الصحف :

١ ـ قبل كل شىء يجب تنوير الشعب عن صحة جلالة مولانا الملك الغالية ثم البحث عن المحصولات الزراعيـة وعن تقدم التجارة والصناعة فى المملكة .

٢ ـ محظور على الصحف نشر أى شىء لم يقترن بمصادقة « صاحب الدولة »

---

(١) مترجمة عن كتاب (عبد الحميد ثانى ودور سلطنتى : حياة خصوصية وسياسية سى) المجلد الثانى ص ٥٨١ .

وزير المعارف عـــدا مالا يرى دولته مانعا من نشره من الوجهة الأخلاقية .

٣ — محظور على الصحف نشر أبحاث مطولة مهما كان نوعها ، أدبية كانت أم فنية بحيث لا يتسنى للصحيفة أو المجلة نشرها مرة واحدة . ولا يجوز مطلقا استعمال كلمة (يتبع) أو غيرها من التعابير التى تدل على أن للبحث صلة .

٤ — لما كان ترك الفراغ أو وضع نقط متتابعة فى المقال مما يسبب التشويش ويترك المجال لتقولات وفرضيات لا طائل تحتها فلا نسمح باستعمال ذلك فى المقال مطلقا .

٥ — يجب أن لا يعطى أى مجال للطعن فى الشخصيات وإذا أسندت تهمة السرقة أو الرشوة أو القتـل إلى أحد الولاة أو إلى أحد المتصرفين فينبغى كتمانها بسبب عدم إمكان إثبات صحة تلك التهم لذلك ينبغى عدم إفساح المجال مطلقا لنشر أمثال هذه الأمور فى الصحف .

٦ — محظور على الصحف نشر ظلامة أى أو أية جماعة من الشعب تشير إلى سوء تصرفات موظفى الدولة . كما أنه محظور على الصحف الإشارة إلى أن شكاوى من هذا القبيل طرقت مسامع الذات الملكية المقدسة .

٧ — ممنوع على الصحف بصورة قطعية ذكر كلمة (أرمنستان) وما ماثلها من الكلمات الجغرافية والتاريخية .

٨ — بما أن شعبنا الصادق الآمن يجب أن لا يطلع على أى خبر يتعلق بمحاولات الاغتيال التى قد تقع ضد الملوك فى البلاد الأجنبية أو على أية مشاغبة أو مظاهرة يقوم بها المفسدون فى تلك الممالك فمن الضرورى الحيلولة دون تسرب أمثال هذه الأخبار إلى الشعب بصورة مطلقة .

٩ — بما أن البحث عن هذه التعليمات أو التطرق إليها فى الصحف يؤدى

إلى أن يستغلها بعض الانتهازيين فيجب منع نشر أى شىء يتعلق بهــا .

فلما انزاح ظلام الاستبداد وأشرقت شمس الحرية وأعلن الدستور العثمانى سنة ١٩٠٨ استبشر الناس خيرا وطفقوا ينشئون الصحف فى عراقنا شأنهم شأن سائر البلاد العثمانية فى ذلك الطور . ونعمت الصحافة العثمانية بحرية فترة من حياتها وانطلقت الأقلام من عقالها وأخذت تصول فى ميادين النقد والبحث ومعالجة الموضوعات فى جو فسيح وتكتب ما يعن للكاتب من الأفكار الاصلاحية والمطالب التى يرى فيها فائدة لبنى قومه مستظلا بظل الدستور وقانون المطبوعات الصادر فى ١٦ تموز سنة ١٣٣٦ (رومية)

ولكن الحكومة العثمانية بعد برهة قصيرة لم تتحمل حتى فى العهد الدستورى الصحف الحرة والجرأة التى بدت على أقلام الأدباء والكتاب فأخذت تعدل فى هذا القانون وشرعت لذلك خمسة قوانين معدلة أحكام القانون الأول مما كان له ضجيج فى بلاد السلطنة العثمانية وقوبل بصخب شديد فى البرلمان (مجلس المبعوثان) بالآستانة وانبرى بعض النواب العراقيين يندّدون بالتشديد على الصحف وخنق حريتها بهذا التشريع الجديد .

ومما قاله (سليمان فيضى) نائب البصرة فى هذا الموقف :

تريد الحكومة أن تعامل أبناء الأمة الذين استنارت أذهانهم بالعلم والمعرفة بأشد مما تعامل به المجرمين والقتلة . إننا نقتل أذكى كتابنا ونخرس الأقلام ونسلب الناس حرية الكلام ، ثم ندعى أننا نعيش فى بلاد دستورية حرة . فما هذا المنطق ؟ لماذا تشدد الحكومة هذا التشديد على أرباب الأقلام والمنورين منا ، فإذا كانت الحكومة تريد من سن هذا القانون اتقاء القدح والذم فى الصحف فلماذا ترجح حقوق هؤلاء الناس على حقوق الآخرين ، لتوضح لنا الأسباب التى حملتها على تقييد حرية الصحافة تقييداً لا ينطبق على القواعد الدستورية .

أود أن أســـأل الحكومة ومقرر اللجنة الحقوقية ، لماذا لا تشدد الحكومة هذا التشديد على المجرمين والقتلة بدل الكتاب القديرين وأرباب الأقلام الحرة .

إن هذا القانون الذى يضيق الخناق على حرية النشر والصحافة يتعارض مع الدستور تعارضا واضحا ، وإذا كان غرض الحكومة من تشريعه اتقاء القدح والانتقاد على صفحات الجرائد والمجلات ، فمعنى ذلك أنها ترمى إلى إخماد الأذهان وتكسير الأقلام ومحو الحريات ثم تتشدق بعد ذلك بحمايتها للدستور وتمسكها بروحه .

ومما قاله جميل صدقى الزهاوى (نائب بغداد) فى هذه الجلسة من (مجلس المبعوثان) العثمانى :

لقد أثبت تاريخ الأمم أنه كلما اشتد تضييق الخناق على أصحاب الأقلام والأفكار كلما كان الانفجار عظيما وسريعا . وها نحن اليوم نشرع قانونا يرمى إلى محاكمة الكتاب والمفكرين قبل محاكمة المجرمين واللصوص .

وقد كان لموقف النواب العراقيين وغيرهم من نواب البلاد العربية فى مقاومة هـذا القانون صداه البعيد فى الصحافتين التركية والعربية فى ذلك الوقت فأطرت حريتهم وشجاعتهم منها جريدة(صباح)التركية التى قالت[1]

« إن التاريخ سيحفظ لهؤلاء النواب الأحرار هذا الموقف ، وسيكون تذكارا لأبناء الأمة فى المستقبل ، فيه درس وعبرة» .

فى عهد الاحتلال البريطانى :

وبعد أن تقلص ظل الحكم العثمانى واحتل الجيش البريطانى العراق ثم تغير الحكم العسكرى البريطانى فى العراق إلى حكم مدنى بريطانى وقبل نشوب الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ عوملت الصحف القليلة التى صدرت

---

(١) جريدة (صباح) استانبول العدد الصادر يوم ٢٦ رجب ١٣٣٢ (رومية) .

على ضفاف الرافدين فى خلال هذه المدة القصيرة معاملة فيها الكثير من التساهل وإفساح المجال لابداء الرأى على صفحاتها مع أن الشعب الواعى لم يكن راضيا عن تلك الحالة أيضا وكان يطالب بإطلاق حرية الصحافة كما جاء فى بيان (المندوبين الخمسة عشر) الذين قابلوا الحاكم الملكى العام السر أرنولد ولسن فى دائرته ببغداد يوم ٢ حزيران (يونيو) سنة ١٩٢٠ فقد سلموه مذكرة (بمطالب الشعب) من سلطة الاحتلال تدور حول ثلاث مسائل جوهرية لا بأس من إيرادها بنصها لتعرف مقدار شعور العراقيين بقيمة الحرية الصحافية من ذلك اليوم :

١ — الإسراع فى تأليف مؤتمر يمثل الأمة العراقية ليعين مصيرها فيقرر شكل إدارتها فى الداخل ونوع علاقاتها بالخارج .

٢ — منح الحرية للمطبوعات ليتمكن الشعب من الإفصاح عن رغائبه وأفكاره

٣ — رفع الحواجز الموضوعة فى طريق البريد والبرق بين أنحاء القطر أولا وبينه وبين الأقطار المجاورة له والممالك الأخرى ثانيا ليتمكن الناس هنا من التفاهم مع بعضهم ومن الاطلاع على سير السياسة الراهنة فى العالم .

ولم تر سلطة الاحتلال بدأ تجاه هذا الإصرار من منح امتياز لجريدة أصدرها القائمون بالحركة الوطنية يومئذ هى جريدة (الاستقلال) كما تبسطنا فى محاضرة سابقة وقد كتبت مقالات عنيفة ندر أن ساعدت الحكومة بعد ذلك وفى سنى الاستقلال على أن تجاريها صحفنا العراقية من حيث شدة اللهجة وصرامة الانتقاد .

فلما تألفت الحكومة المؤقتة وأسست الدولة العراقية اتخذ المبدأ العام الذى أقره الدستور أو (القانون الأساسى العراقى) بعد ذلك وهو أن جميع القوانين العثمانية التى كانت قد نشرت قبل تاريخ ٥ تشرين الثانى (نوفمبر) سنة ١٩١٤ والقوانين التى نشرت فى ذلك التاريخ أو بعده وبقيت مرعية فى

العراق إلى حين نشر (القانون الأساسي العراقى) تبقى نافذة فيه إلى أن تبدلها أو تلغيها السلطة التشريعية . وهكذا أخذت حكومة العراق تنفذ قانون المطبوعات العثمانى المعدل على الصحافة العراقية وفى هذا القانون تشديد ليس بالقليل كما ألمعنا آنفاً .

فى عهد المملكة العراقية :

ومع ذلك فلم يرق للحكومة أن تبقى صحافتنا خاضعة لقانون المطبوعات المذكور بل سنت غيره هو قانون المطبوعات العراقى رقم (٨٢) لسنة ١٩٣١ وقد شددت الحكومة فى قانونها الجديد على الصحافة وفرضت قيودا حادة لم تكن فى القانون العثمانى بشأن الشروط المطلوب توفرها فى المدير المسئول للجريدة أو المجلة وفيما يتعلق بانتقاد أعمال الموظفين والمسئولين فى الحكومة . وأبقت مسألة التعطيل الإدارى للصحف بيد الوزير أو مجلس الوزراء للمدد الطويلة أو لأجل غير مسمى .

وعدل هذا القانون أيضاً فى خلال سنتين فقط بقانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٣٢ وزيدت فيه القيود والحدود . وإذا كان الحزبان الوطنيان (الحزب الوطنى) و(حزب الأخاء الوطنى) قد عارضا كثيرا عندما شرع قانون المطبوعات هذا أو القانون المعدل له وطالبا فى مناسبات عديدة بمنح الصحافة الحرية التامة لتضطلع بمهمتها . فلما تولت الحكم الوزارة القومية التى أكثريتها من (حزب الأخاء الوطنى) سنة ١٩٣٣ برآسة رشيد عالى الكيلانى اهتمت بحرية الصحافة والنشر فسنت قانونا جديداً للمطبوعات رقم (٥٧) لسنه ١٩٣٣ تضمن الغاء كثير من القيود والعراقيل التى كان قد فرضها القانون السابق وتعديله ولكنه فى الوقت نفسه لم يقض على التعطيل الإدارى أيضا إلا أنه حدد مدته فمنح وزير الداخلية حق التعطيل لمدة لا تزيد على عشرة أيام ولمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية حق التعطيل للجريدة أو المجلة لمدة لا تزيد على شهر واحد فإذا تكررت المخالفة من الجريدة بعد انتهاء

مدة التعطيل فلوزير الداخلية أن يودع القضيــة إلى المحكمة وللمحكمة أن تقرر تعطيل المطبوع مؤقتا أو مؤبدا .

إلا أن الحكومة التى تلت هذه الوزارة[1] بعد بضعة أشهر لم تكد تستقر فى دست حكمها حتى عمدت إلى تعديل قانون المطبوعات الجديد مرجعة إليه كثيرا من القيود والأحكام الصارمة ولا سيما ما اختص بالتعطيل الإدارى فشرعت قانون التعديل لقانون المطبوعات رقم (٣٣) لسنة ١٩٣٤ ولكن حسنة واحدة قد تضمنها هذا التشريع المستحدث فى (مادته العاشرة) وهى : ليس للحكومة أن تعطل صحيفة سياسية حزبية معلن فيها أنها لسان حزب سياسى مجاز قانونا إلا بحكم المحكمة .

وأهم الانتقادات الموجهة إلى (قانون المطبوعات) النافذة فى الفترة التى نتحدث عنها :

أولا — أخذه بنظام الإجازة بإصدار الجريدة أو المجلة أو النشرة وهذا الفرض لا وجود له فى البلاد الراسخة فى نظمها الديمقراطية . إذ يمكن الحكومة من التحكم فى الأمر ، فلا تمنح إجازة لشخص أو جماعة أو هيئة تخالفها فى الرأى السياسى أو الفكرة أو العقيدة أو تشكك فى مخالفتهم لها . وهذا يعنى أن الحكومة تسد الطريق فى وجه المعارضين لها . وهو تعسف يناقض مبدأ المساواة بين أفراد الشعب أمام القانون الذى نص عليه دستور البلاد أو (قانونها الأساسى) .

ثانياً — عرض قانون الصحف والمجلات والنشرات للإنذار والتعطيل والإلغاء الإدارى وفى هذا ما فيه من التشديد والإرهاب، ولا سيما أن المشرع لم يوكل تعطيل المطبوع جريدة كانت أو مجلة أو نشرة إلى القضاء ليكون الحكم أو التدبير قضائيا بل جعله بيد وزير الداخلية أو مجلس الوزراء أى بيد السلطة التنفيذية (الإدارة) ولا يطمأن دائما وفى جميع الأحوال على عدالة

---

(١) وزارة جميل المدفعى

تصرفات الوزارة الإدارية وسلامتها من النزوات الشخصية والدوافع الحزبية كما أن هذه الصلاحيات الواسعة المعطاة للإدارة فى تعطيل الصحف وإلغائها لأسباب تبررها السلطة الإدارية نفسها تجعل الصحافة عرضة فى كل وقت لأن تعطل الصحيفة أو تلغى لمجرد انتقاد الحكومة أو الدعوى لفكرة أو رأى لا يروقها . وهذه الحالة تنافى الحرية الكاملة المفروض توافرها فى الجو الصحافى . لتستطيع الصحف أن تؤدى واجباتها على الوجه الأكمل .

ثالثاً — جعل القانون الصحف والمجلات والنشرات الدورية معرضة للمصادرة بأمر وزير الداخلية وليس بقرار من المحكمة أى السلطة القضائية.

وهذا سيف آخر مصلت على رقبة الصحافة يكفل للحكومة أن تقضى على أية جريدة أو مجلة أو نشرة دورية قبل ظهورها أمام أعين القراء ولو نيط أمر المصادرة بالقضاء لهان الأمر بعض الشىء .

رابعاً — وقد أخذ القانون العراقى باستيفاء التأمينات النقدية من الصحافى عند الاذن له بإصدار صحيفة ، يعين مقادير هذه التأمينات بالنسبة إلى مواعيد صدور المطبوع وهو نوع من العرقلة شدد عليه النكير نقاد قوانين المطبوعات فى أوربا عندما شرعت فى بلادهم وأجمعوا على أنها مقيدة للحريات الصحفية .

ويجب أن نضيف إلى هذه القيود الثقيلة التى احتواها قانون المطبوعات العراقى ما جاء فى (قانون العقوبات البغدادى) من أحكام صارمة تتصل (بجرائم الرأى) وهى الجرائم الخاصة بالفكر والعقيدة سياسية كانت أم اقتصادية أم فلسفية .

كما أن هناك قانون مرسوم الأحكام العرفية رقم (١٨) لسنة ١٩٣٥ الذى يبيح لقائد القوات العسكرية عند إعلان الأحكام العرفية فى منطقة ما من مناطق البلاد أن يفرض الرقابة فيها على الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها وإيقاف نشرها من غير إخطار سابق .

وبهذه الوسيلة تعطل حرية الصحافة تعطيلا تاماً فلا تعود أية صحيفة

تنشر إلا ماترضى عنه الحكومة القائمة المعلنة فى عهدها هذه الأحكام العرفية .

ومما يجعل حرية الصحافة مهددة فى بلاد الرافدين وبحكم المفقودة فى أغلب الأحيان ، أن أعمال الوزراء فى الإدارة قطعيـــة وليس هناك مجلس دولة أو محكمة إدارية تستأنف عندها أحكامهم .

ملاحظة مهمة :

هذه محاضرات ثمان قصد بها بناء على دعوة المعهد . إلقاء نظرات خاطفة على قدر ما تسمح به المحاضرة ، على طلاب معهد الدراسات العربية العالية ، التابع لجامعة الدول العربية ، فى موضوع «نشوء الصحافة العراقية وتطورها منذ أول ظهورها إلى نشوب الحرب العالمية الثانية » .

أما الاسهاب والاستقصاء وتراجم الشخصيات الصحفية البارزة فى العراق فمظانها فى التاريخ المفصل الذى اشتغل بكتابته منذ زمن ولم أترك أمراً يخص الصحف والصحافة فى بلاد الرافدين إلا ذكرته فى مطاويه ، وآمل أن يتاح لى إنجازه ونشره قريبا .

المحاضر

ملاحق

(١)

قانون المطبوعات

رقم (٥٧) لسنة ١٩٣٣

المعدل بقانون تعديل قانون المطبوعات رقم (٣٣) لسنة ١٩٣٤

نحن ملك العراق :

بموافقة مجلس الأعيان والنواب ، أمرنا بوضع القانون الآتي :

الفصل الأول

فى شرائط المطبوع

المادة الأولى — يقصد فى هذا القانون بتعبير (المطبوع) كل صحيفة أو مجلة أو رسالة أو نشرة تصدر فى أوقات معينة أو مختلفة ويستثنى من ذلك النشرات التجارية والخيرية .

المادة الثانية — يجب أن يكون لكل مطبوع مدير مسئول ويشترط أن يكون :

١ - عراقيا

٢ - مكملا سن الـ (٢٥) من العمر .

٣ - غير محكوم عليه بجناية غير سياسية أو جنحة مخلة بالشرف .

٤ - مأذونا من مدرسة عالية ومن ذوى السمعة الحسنة وللمطبوعات الدينية الإسلامية أن يكون مجازاً بالدرس .

٥ - غير موظف وغير عضو فى مجلس الأمة.

٦ - له محل إقامة يعينه فى المحل الذى يصدر فيه المطبوع .

يجوز لصاحب المطبوع أن يكون مديراً مسئولا عن مطبوعه إذا كان مستجمعاً الشروط المبينة فى هذه المادة .

ولا يجوز أن يكون أحد مديراً مسئولا لأكثر من مطبوع واحد كما لا يجوز أن يكون المدير المسئول للمطبوع معطل مديراً مسئولا لمطبوع آخر فى خلال هذا التعطيل (١)

المادة الثالثة — على من يريد إصدار مطبوع أن يقدم بيانا إلى وزارة الداخلية يتضمن الايضاحات التالية ويستحصل إجازة بإصدار المطبوع :

١ — اسم الطالب وشهرته وعمره ومحل إقامته وجنسيته .

٢ — اسم المطبوع واللغة التى سيصدر بها .

٣ — المكان الذى ينشر فيه والمكتب المعين لإدارته .

٤ — نوعه من حيث أنه أدبى أو فنى أو علمى أو سياسى .

٥ — أوقات نشره .

٦ — اسم المدير المسئول وشهرته ودرجته العلمية وعمره ومحل إقامته وجنسيته .

٧ — إذا كان القائمون بإدارة المطبوع شركة مساهمة يجب ربط شهادة التسجيل وصورة من مقاولة الشركة ونظامها الداخلى مع بيان اسم ممثلها أو مديرها المسئول عن إدارة شؤونها وكذلك أسماء أعضاء إدارتها وأعمارهم ومحل إقامتهم وجنسيتهم ومهنهم .

٨ — إذا كان المطبوع يعود إلى جمعية يجب بيان أسماء أعضاء الهيئة الإدارية ورئيسها المسئول عن إدارة شؤونها وأعمارهم ومحل إقامتهم وجنسيتهم ومهنهم .

المادة الرابعة — ١ — على صاحب المطبوع أن يقدم عن استحصاله الاجازة تأمينات نقدية خلال شهر من تاريخ تقديم البيان على الوجه الآتى :

---

(١) نص المادة ١ من قانون تعديل قانون المطبوعات رقم ٥٧ سنة ١٩٣٣ رقم ٣٣ سنة ١٩٣٤ .

(ا) إذا كان المطبوع لايصدر أكثر من مرة فى كل ١٥ يوما فتكون التأمينات (٣٠) ديناراً .

(ب) إذا كان المطبوع لايصدر أكثر من مرة فى الأسبوع فتكون التأمينات (٧٥) ديناراً .

(ح) إذا كان المطبوع يصدر أكثر من مرة فى الأسبوع فتكون التأمينات (١٠٠) دينار .

(د) تعفى من التأمينات المطبوعات الدينية والعلمية والفنية والأدبية .

٢ — يجوز لصاحب المطبوع أن يودع مبلغ التأمينات إلى أحد البنوك باسم وزارة الداخلية للانتفاع من ربحه على أن لايحق له التصرف فيه دون موافقة الوزارة المذكورة .

٣ — كل مطبوع لم ينشر لمدة ستة أشهر منذ إعطاء التأمينات يصبح ملغيا .

المادة الخامسة — لاتطبق أحكام هذا القانون على المطبوعات التى تصدرها دوائر الحكومة أو البلديات .

المادة السادسة — ١ - يكون المطبوع ملكا لصاحبه ويجوز تمليكه لآخر على أن يخبر وزير الداخلية بذلك .

٢ — إذا توفى صاحب المطبوع فينتقل المطبوع لورثته وفقا للأحكام المرعية.

٣ — إذا كان صاحب المطبوع قد تعهد بالقيام بوظيفة المدير المسئول فعند وفاته يمكن الاستمرار على النشر بشرط الحصول على مدير مسئول مستجمع الأوصاف القانونية .

المادة السابعة — لا يسوغ لغير صاحب المطبوع استعمال اسم المطبوع عينا أو بوجه يدعو إلى الالتباس .

المادة الثامنة — ١ - إذا أراد صاحب المطبوع تغييراً فى المواد التى يشتمل عليها الطلب المبين فى المادة ٣ فعليه أن يعدل الطلب المذكور بإخباره وزير

الداخلية أما عندما يقصد تغيير أوقات النشر فيقتضى إكال التأمينات أيضا بموجب المادة ٤ من هذا القانون .

٢ ـ إذا زالت إحدى صفات المدير المسئول فيجب إيقاف نشر المطبوع حالا وإخبار وزير الداخلية بذلك .

٣ ـ لا يجوز لصاحب المطبوع أن يصدر أى ملحق بمطبوعه من دون موافقة وزير الداخلية إلا إذا كان مطبوعه يصدر أكثر من مرة فى الأسبوع .

٤ ـ على صاحب المطبوع أن يخبر وزير الداخلية فى العاصمة أو متصرف اللواء فى الألوية عن كل تبديل يقع فى الأحوال المبينة فى الفقرتين ال ٧ و ال ٨ من المادة الثالثة من هذا القـانون وذلك خلال ثلاثة أيام من وقوع التبديل .

المادة التاسعة ـ إذا أراد صاحب المطبوع التخلى عن حقه فى المطبوع فله أن يخبر وزير الداخلية بذلك وعندئذ يلغى المطبوع وتعاد له التأمينـات إذا لم يـكن مانع من الإعادة وفق المادة (١٥) من هذا القانون .

المادة العاشرة : ـ ١ ـ على المدير المسئول أن يطبع اسمه واسم المطبعة التى يطبع فيها المطبوع إما فى أول الطبع أو آخره .

٢ ـ أن يرسل نسختين من كل عدد إلى كل من وزير الداخلية والمدعى العام فى العاصمة وفى غيرها إلى أكبر موظف إدارى والمدعى العام أو نائبه. ولوزير الداخلية أن يقرر إرسال ما لا يتجاوز الخمس نسخ إلى الموظفين المـكلفين بمراقبة المطبوعات .

المادة الحادية عشرة : ـ على بائع المطبوع أن يخبر مدير شرطة المحل الذى هو فيه بهويته ومحل إقامته ليقيده فى الدفتر الخاص ويعطيه بيانا بذلك مجانا . وليس للبائع أن ينادى إلا باسم المطبوع الذى يبيعه .

الفصل الثانى

فى التعطيل والإلغـــاء

المادة الثانية عشرة : — لوزير الداخلية أن ينذر المدير المسئول إذا نشر فى المطبوع :

١ — مايخل بأمن الدولة الداخلى أو الخارجى .

٢ — ما يسبب الكراهية والبغضاء بين أفراد الشعب وطبقاته بصورة تخل فى الأمن .

٣ — مايؤثر على الصلات الودية بين العراق والدول الأجنبية .

٤ — مايخالف الحقيقة بقصد إثارة الرأى العام .

٥ — مايخل بالآداب والأخلاق العامة .

٦ — ما يسبب كراهية الحكومة أو يمس كرامتها (١) .

المادة الثالثة عشرة :— (أ) إذا أنذر المدير المسئول وفق المادة السابقة مرة واحدة ونشر ثانية بما هو مبين فى المادة المذكورة فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ الانذار فلوزير الداخلية أن يصدر قراراً بالتعطيل لمدة لاتزيد على ثلاثين يوما (٢)

(ب) أما اذا ذكر فى المطبوع مايمس كرامة الأشخاص أو حيثياتهم بدون أن يسند إليهم مخالفة قانونية أو بدون أن ينتقد لهم عملا معينا أو — إذا كانوا من الموظفين — بدون أن يذكر فى المطبوع ماله مساس بمسلكهم أو واجباتهم فى الدولة فلوزير الداخاية أن يعطل المطبوع لمدة عشرة أيام دون سبق إنذار .

إذا كان المطبوع يوميا أما إذا كان غير يومى فيعطل نشره خمس مرات باعتبار مواعيد النشر (٣)

---

(١) نص المادة الثانية من قانون تعديل قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٣٣ رقم (٣٣) لسنة ١٩٣٤

(٢) نص المادة الثالثة من قانون تعديل قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ رقم (٣٣) لسنة ١٩٣٤.

(٣) نص المـادة الرابعـة من قانون تعدبل قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ رقم (٣٣) لسنة ١٩٣٤

(ج) إذا عطل المطبوع بموجب الفقرة (أ) ثم نشر فيه مما هو مبين فى المادة السابقة بعد انتهاء التعطيل بمدة تقل عن السنة فلوزير الداخلية أن يعرض المسألة على مجلس الوزراء. وللمجلس أن يصدر قرار بالتعطيل لمدة لاتزيد على الثلاثة أشهر (١)

(د) إذا نشر فى مطبوع شيء فيه خطر على الأمن العام أو سلامة الدولة فلمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية أن يصدر قرارا بتعطيل المطبوع لمدة لاتزيد عن السنة الواحدة .

(ه) لوزير الداخلية ان يلغى إجازة اى مطبوع أدبى أو على يخرج عن حدود إجازته (٢)

المادة الرابعة عشرة : — إذا عطل المطبوع بقرار من مجلس الوزراء ثم نشر فيه شيء مما هو مذكور فى المادة ١٢ بعد إنتهاء التعطيل فلوزير الداخلية أن يودع القضية إلى المحكمة وللمحكمة أن تقرر تعطيل المطبوع لمدة لاتزيد على السنة أو الغاء إجازته (٣)

المادة العاشرة : — ليس للحكومة أن تعطل صحيفة سياسية حزبية معلن فيها أنها لسان حزب سياسى مجاز قانونا إلا بحكم من المحكمة (٤) .

المادة الخامسة عشرة: — ١ — إذا عطل مطبوع مؤقتاً فليس لصاحبه أن يطلب إعادة التأمينات أو تحويلها إلى شخص آخر خلال مدة التعطيل .

٢ — إذا ألغى مطبوع بقرار من المحكمة فليس لصاحبه أن يطلب إعادة التأمينات أو تحويلها إلى شخص آخر إلا بعد مضى شهر من تاريخ الإلغاء .

٣ — إذا قيست دعوى على المدير المسئول من جراء محتويات المطبوع فللمحكمة أن تأمر بالحجز على تأمينات ذلك المطبوع .

---

(١) نص المادة الخامسة من قانون تعديل قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ رقم (٣٣) لسنة ١٩٣٤

(٢) نص المادة السادسه من قانون تعدبل قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ رقم (٣٣) لسنة ١٩٣٤

(٣) نص المادة السابعة من قانون تعديل قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ رقم (٣٣) لسنة ١٩٣٤

(٤) نص المادة العاشرة من قانون تعديل قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ رقم (١٣٣) لسنة ١٩٣٤

الفصل الثالث

فى منح الإجازة للأجانب

المادة السادسة عشرة - يجوز أن يكون الأجنبى صاحب مطبوع بقرار من مجلس الوزراء على أن يكون من رعايا إحدى الدول المتحابة مع العراق وأن يراعى فى ذلك المعاملة المتقابلة بين الدول ويطبق عليه أحكام هذا القانون علاوة على مايرد فى هذا الفصل .

المادة السابعة عشرة - على صاحب المطبوع الأجنبى :

١ - أن يقدم شهادة من ممثل حكومته السياسى أو قنصل حكومته عن سيرته وسلوكه الشخصى .

٢ - أن لا يجعل مطبوعه لسان حال أحد الأحزاب السياسية فى العراق .

٣ - أن يقدم مديرا مسئولا عراقيا توفرت فيه الشروط المدرجة فى المادة ٢ من هذا القانون .

٤ - أن يودع لدى وزارة الداخلية ضمانة نقدية قدرها ٧٥ دينارا .

المادة الثامنة عشرة - لوزير الداخلية أن يعطل مطبوع الأجنبى لمدة لاتزيد على ثلاثة أشهر إذا :

ا) عاضد أو هاجم أحد الأحزاب السياسية .

ب) عارض سياسة الحكومة العراقية .

حـ) نشر شيئا مما يمس بكرامة العراق أو الشعب العراقى .

د) نشر شيئا مما جاء فى المادة (١٢) من هذا القانون .

المادة التاسعة عشرة - لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية أن يلغى المطبوع الأجنبى فى ظروف وأحوال خاصة تجعل الإلغاء من مقتضى المصلحة العامة .

الفصل الرابع

فى المخالفات والعقوبات

المادة العشرون :ـ ١ ـ يعاقب بغرامة لاتزيد على (٥) دنانير وعند التكرار يعاقب بغرامة لا تزيد على (١٠) دنانير أو بالحبس لمدة لا تزيد على الشهر كل من أصدر مطبوعات :

(١) قبل تقديمه التأمينات القانونية واستحصال الأجازة أو بعد إلغائه أو فى مدة تعطيله أو خلافا للأمور المدرجة فى المادتين ٣ و٨ من هذا القانون ولوزير الداخلية أن يأمر بمصادرة المطبوع وإيقافه عن النشر .

٢ ـ إن المعاقبة بموجب هذه المادة لاتمنع فرض العقوبة القانونية الأخرى إذاكان فى المطبوع ما يستلزم ذلك .

المادة الحادية والعشرين :ـ يعاقب بغرامة لاتزيد على ٣ دنانير .

(١) المدير المسئول إذا خالف أحكام المادة (١٠) من هذا القانون .

(٢) البائع إذا خالف أحكام المادة (١١) من هذا القانون .

المادة الثانية والعشرون :ـ ١ ـ يجوز نشر المحاكمات ومذكرات المجالس التشريعية والمجالس الإدارية والبلدية والمجالس الرسمية الأخرى فى المطبوع

٢ ـ لايجوز أن ينشر محضر محكمة أو هيئة رسمية مجتمعة بصورة سرية وفق قانون أو أى معاملات أمرت المحكمة أو الهيئة بمنع نشرها كلا أو بعضا

٣ ـ لايجوز نشر الشكاوى والمحاكمات المتعلقة بقضايا القذف والسب الذى لا يجوز إثباته قانونا .

٤ ـ لايجوز المناقشة أو إبداء الرأى فى القضايا المعروضة على المحاكم قبل صدور القرار النهائى فيها .

٥ ـ لايجوز نشر الأخبار المتعلقة بتشكيلات الجيش وحركاته من

دون موافقة وزير الدفاع أو من يخوله ذلك . ومن يخالف ذلك يعاقب بغرامة لا تتجاوز (١٥) دينارا .

٦ — لايجوز نشر أخبار تتعلق بشؤون الحكومة ودوائرها إلا بعد استقائها من منبع رسمى [١] .

المادة الثالثة والعشرون : — لايجوز نشر القوانين والأنظمة قبل إعلانها فى الجريدة الرسمية ومن يخالف ذلك يعاقب بغرامة لا تزيد على (٧) دنانير على أنه ليس فى هذه المادة مايمنع نشر اللوائح القانونية .

المادة الرابعة والعشرون : — لايجوز نشر الأخبار والشؤون اليومية المجاز اخذها وفق المادة (٤) من قانون حق التأليف العثمانى المؤرخ فى ٨ مارس ١٣٢٦ بشرط بيان مأخذها إلا بعد مضى (٢٤) ساعة على نشرها على الأقل ومن يخالف ذلك يعاقب بغرامة لاتزيد على (٧) دنانير

المادة الخامسة والعشرون : — ١ — يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز الثلاث سنوات أو بغرامة لاتزيد على مائتى دينار أو بكلتيهما كل من نشر فى مطبوع ما من شأنه أن يثير شعور عدم الإخلاص إلى الملك أو يتضمن إهانة للذات الملكية أو الملكة أو ولى العهد أو نائب الملك .

٢ — أما إذا كانت الإهانة موجهة إلى أحد أعضاء العائلة المالكة المعينة فى القانون أو إلى أى ملك من ملوك إحدى الدول المتحابة مع الدولة العراقية أو رئيس حكومتها فيعاقب بالحبس لمدة لاتزيد على السنة الواحدة أو بغرامة لاتزيد على (٧٥) دينارا .

المادة السادسة والعشرون : — يعاقب بالحبس لمدة لاتزيد على ستة أشهر أو بغرامة لاتزيد على ٥٠ دينارا كل من نشر فى مطبوع إهانة بالكتابة أو

---

(١) نص المادة الثامنة من قانون تعديل قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ رقم (٣٣) لسنة ١٩٣٤

التصوير لهيئة الوزراء أو مجلس الأمة أو أحد أعضائه أو للجيش أو لاحدى الهيئات الرسمية أو لأحـــد موظفى الدولة أو لقسم منهم بسبب قيامهم بالواجبات المودعة إليهم دون أن يذكر أسماء أو أن يخصص مادة معينة بكيفية تدعو إلى المساس بشرفهم أو شرف أحدهم .

المادة السابعة والعشرون ـ يعاقب بالحبس لمدة لاتزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لاتزيد على ٢٥ دينارا كل من نشر فى مطبوع إهانة لشخص أو أفشى سرا بواسطة النشر تعرض فيه بكرامة شخص أوشرفه أوأضر بشهرته أو ثروته أو نشر بكيفية أخرى أمرا تعرض فيه بشرفه أو حيثيته أو لقصد تهديده للحصول على مال أو أجرة الاعلانات الصادرة بمطبوعه خلاف الأجور المقررة أو مايعادلها أو مايشابه ذلك من المنافع سواء كان لنفسه أو لمنفعة شخص آخر .

وأما القذف والسب فيعاقب ناشرها وفق قانون العقوبات .

المادة الثامنة والعشرون ـ يعاقب بالحبس لمدة لاتزيد على سنة واحدة أو بغرامة لاتزيد على ٧٥ دينارا كل من نشر فى مطبوع أمرا من الأمور الرسمية المتعلقة بحركات الجيش أوأية معاملة عسكرية كانت أومدنية مع علمه بأن إطلاعه على ذلك الأمر كان بصورة غير مشروعة أو بناء على إفشاء صدر من شخص آخر خلافا للقانون أو إهانة للجيش، وإذا كان يعلم أن النشر مما يضر بمصالح الدولة أو مما يؤدى إلى ذلك فيعاقب بالحبس لمدة لاتزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لاتزيد على ٢٠٠ دينار .

المادة التاسعة والعشرون ـ ١ ـ على صاحب المطبوع أن يدرج مجانا وفى عين المحل الذى نشر فيه القذف أو الاهانة بحق شخص ما أن ينشر الجواب الوارد إليه من الشخص نفسه أو وكيله أو من أولاده أو أحفاده أن كان النشر يتعلق بمتوفى على أن يكون الجواب من حيث مقداره مناسبا بصورة معقولة مع النشر .

٢ ـ يجب أن تدرج الردود التى ترسلها الحكومة على النشريات التى تراها مخالفة للحقيقة .

٣ ـ على صاحب المطبوع الذى نشرت فيه محاكمات تتعلق بشخص أن ينشر الحكم الذى صدر فى نتيجة المحاكمة إذا طلب النشر ذلك الشخص .

٤ ـ على صاحب المطبوع أن ينشر ما ذكر فى الفقرات ١ ، ٢ ، ٣ من هذه المادة بعين الحروف وفى عين العمود من أول عدد يصدر من المطبوع ومن يخالف ذلك يعاقب بغرامة لاتزيد على ٢٠ دينارا .

المادة الثلاثون ـ ١ ـ يعتبر كل من الأشخاص المذكورين أدناه ناشرا بالنظر لأحكام هذا القانون .

المدير المسئول على كل حال . وصاحب المقال الموجب للمعاقبة إن كان له إمضاء وصاحب المطبعة والبائع عند عدم معرفة المدير المسئول وصاحب المقال أو عدم العثور عليهما .

٢ ـ أما تضمين الأضرار الأدبية والمادية فيترتب على صاحب المقال ـ إن كان ـ وعلى المدير المسئول وصاحب المطبوع بالتكافل .

المادة الحادية والثلاثون ـ يقيم المدعى العام الدعاوى المتكونة عن مخالفة أحكام هذا القانون ومن دعاوى الاهانة بموجب المادتين ٢٥ ، ٢٦ من هذا القانون وبموجب المادة ٢٩ فيما إذا كانت الاهانة أو القذف والسب موجهة إلى سفير أو ممثل إحدى الدول الموجودة فى العراق . وأما الاهانة والقذف والسب الموجهة إلى شخص آخر فيقيم الدعوى عنها المدعى الشخصى أو ورثته إن كان ميتا .

المادة الثانية والثلاثون ـ لوزير الداخلية . أن يأمر بمصادرة أعداد المطبوع فى الأحوال الآتية :

١ ـ إذا اشتمل على أمر يستلزم تطبيق الأحكام الواردة فى الفصل التالى من هذا القانون .

٢ ـ إذا اشتمل على إهانة أو قذف أو سب يكون المدعى العام هو المكلف بإقامة الدعوى عنها بموجب هذا القانون .

٣ ـ إذا صدر خلافا للمادة ٢٠ من هذا القانون .

المادة الثالثة والثلاثون: — ١ — لمن يعد نفسه متضررا مادة ومعنى من النشريات الواقعة فى المطبوع أن يراجع المحكمة ويقيم الدعوى على الأشخاص المسئولين بموجب المادة (٣٠) وله أن يدعى بالضرر والخسارة وللمحكمة أن تحكم بالتضمين المناسب علاوة على الحكم بعقوبة الحبس أو الغرامة أو تعطيل المطبوع وفقا لأحكام هذا القانون والقوانين الأخرى .

٢ — على المدير المسئول أن ينشر الحكم الصادر وفق الفقرة الأولى فى أول عدد يصدر من المطبوع بعد تبليغه وعند تعذره ففى العدد الثانى وإذا خالف ذلك يعاقب بغرامة لاتزيد على (٢٠) ديناراً .

٣ — للمحكمة أن تنشر الحكم فى مطبوع آخر على أن يؤدى المحكوم عليه نفقات النشر فيما إذا تعذر نشره فى المطبوع نفسه .

المادة الرابعة والثلاثون: — ١ — لاتسمع الدعوى عن جرائم المطبوعات ماترفع خلال ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخ النشر بصرف النظر عن تاريخ الاطلاع

٢ — تسقط الدعوى إذا تركت ثلاثة أشهر بعد إقامتها .

المادة الخامسة والثلاثون : — تبلغ الإنذارات والمخابرات من دوائر الحكومة إلى المطبوعات بتسليمها إلى المدير المسئول أو صاحب الامتياز فى محل إدارة المطبوع وإذا لم يوجد أحد منهما فى المحل المذكور فبإلصاقها على باب المحل بواسطة مأمور التبليغ وبالطريقة التى تبلغ بها أوراق المحاكم [١]

المادة السادسة والثلاثون: — للحكومة أن تصدر أنظمة تتعلق بكيفية تأسيس نقابة المطبوعات .

المادة السابعة والثلاثون — يلغى قانون المطبوعات رقم ٨٢ لسنة ١٩٣١ وتعديله رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٢ .

المادة الثامنة والثلاثون — ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية [٢]

المادة التاسعة والثلاثون: — على وزير الداخلية والعدلية تنفيذ هذا القانون

---

(١) نص المادة التاسعة من قانون تعديل قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ رقم ٣٣ سنة ١٩٣٤ .

(٢) نشر القانون فى العدد ١٢٨٠ من الوقائع العراقية بتاريخ ٣/٨/١٩٣٣ ونشر التعديل فى العدد ١٣٥٤ من الوقائع العراقية بتاريخ ٨/٥/١٩٣٤

(٢)

نماذج من مقالات الجرائد العراقية فى العهد العثمانى

جريدة الرقيب

مقال افتتاحى فى العدد ١٧ المؤرخ فى ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٣٢٧ هـ

تأييد المشروطية والاشتراك فيه

لا يخفى على عموم إخواننا العثمانيين ما كنا نلاقيـــه فى الدور السالف المنصرم من أنواع الظلم والتعدى والاستبداد والاستعباد وما كنا نئن تحت ثقله ولا يمكننا التشكى مما أثقل كواهلنا حتى فى خلواتنا لأن على كل منا حسب اعتقاده وظنه ألف جاسوس ينقل عنه ما يقوله حتى صار البعض يعتقد أن الخليفة المخلوع كالحاكم بأمره الفاطمى وحتى كاد يدعى علم الغيب لتسلطه على العموم بواسطة جواسيسه المنتشرين على وجه القطعة العثمانيـة كالجراد حتى قيض الله سبحانه لهذه الملة المظلومة من قام بنصرتها وهم جمعية الاتحاد والترقى الذين طالما ذكرنا فضلهم على الأمة ونوهنـا بذكرهم وحمدنا لله عز وجل على أنهم تمكنوا بمعونته تعالى من قلب ذلك الدور النحس بلا إراقة دم ولا إثارة حرب ولكن أبى الله عز وجل تغيير سنته فى أن الانقلاب لا يكون سلميا وأن الحرية لا يمكن أخذها بغير أليف وإذا أراد الله أمراً هيأ اسبابه . فقـام جماعة ممن ختم الله على قلوبهم وحبب إليهم الظلم وحب الجاه فأرادوا معاكسة الجمعية وهم يعلمون أن أعظم معاكسة لها إحبـاط مساعيها (ولا أهم وأعظم على الجمعية من إعادة الدور السالف ولو أدى الأمر بسفك دماء الألوف) وإعادة عموم الرعايا إلى العبودية بعـــد الحرية وإلى ترفع البعض على بعضهم بعد المساواة وإلى الظلم والجور بعد العدالة وإلى الضغائن

والعداوة بعد الأخوة فقاموا متسترين بالدين المبين ويعلم الله أنهم أعداؤه حتى أغروا الخاقان المخلوع أو أغراهم بأن من السهل إعادة ذلك الدور ولم يعلموا أن عموم الأمة العثمانية على اختلاف مللهم وافتراق أهوائهم متفقون قلبا وقالبا وكلهم يد واحدة فى الذب عن ما يراد سلبه منهم وحيث أنا نعتقد أن الذب عن هذا الأمر هو الفريضة الوحيدة على كل ذى عقل ودين ووجدان نقول إن إخواننا المجاهدين قد قاموا وأعانهم من هم بالقرب منهم وهم أهالى الفيالق الثانى والثالث بقيادة حضرة وطنينا الشهم المغوار والفارس الكرار الذى حاز شرف اسم « الفاتح الثانى » للقسطنطينية الذى منح الأمة العثمانية عموماً شرف الحرية بعد أن أراد الظالمون اغتيال هذا الشرف منهم وهو من يحق للعراق الافتخار بترداد اسمه وتكراره حضرة الفريق الأول (محمود شوكت باشا)

وقد قلنا إن الحرب فى سبيل دوام نعمة الدستور فرض عين وهو على أبناء العراق أفرض من غيرهم لأن القائم بهذا الأمر من بنى جلدتهم ومولود أرضهم وقد منحهم هذا الفخر إلى آخر الأبد وهم لم يتمكنوا من القيام معه والمفاداة بالأرواح والنفوس فليس لهم إذا ما يبرهنون به على اتحادهم مع أولئك المنقادين لوطنيهم سوى مفاداتهم فى دفع الإعانة التى ستقوم بإعانة بل إغاثة أولاد أولئك الشهداء الذين اشتروا لهم الحرية والعدالة بدمائهم وقد حاذوا أجر الشهادة فلا نظن أن ذى غيرة أو حمية أو شرف يتأخر عن المسابقة فى دفع مايمكنه دفعه من العرض الزائل وكل منا ليقول فى نفسه أن لو كانت مملكتنا قرب الآستانة هلاّ كنا نفادى بأنفسنا وأموالنا فى سبيل هذا الجهاد الشريف ؟ فمن كان ذو غيرة وشرف وحمية وشهامة ويقول نعم كنت أفادى بنفسى نقول له لا أقل من أن تدفع لهذه الإعانة قيمة نفسك ومن شاء فليقوّم نفسه أو ولده بما شاء. وهناك يعلم شريف الهمة من وضيعها ومن قال أنه لو كان قرب الواقعة لم يكن ليقوم بهذه الخدمة الجليلة فنقول له تباً لك وسحقا والأمة العثمانية ومجاهديها الأبطال وأنجالهم غنيون

عن ما تريد أن تدفعه غرامة وليس بهم حاجة لما تعطيه حياء أو جبرا وعسى الله أن يقيض لك أمرا تدفع له المال والروح وإلى جهنم وساءت مصيرا .

جريدة التهذيب

مقال افتتاحى للعدد (٢٣) المؤرخ فى ٢٢ شوال سنة ١٢٣٧ هـ

استنهاض الهمة

مالنا لانرى لدعاء الجرائد التى هى لسان الأمة برمتها ملبياً ولا مجيباً كأنها تنادى أجساداً بالية أو أشباحا عن الأرواح خالية ليت شعرى هل تقاصرت الهمم أو فترت العزائم أو تقاعست الألسن عن دعاء الخير أم أحجمت النفوس عن أعمال البر فلا تستطيع الاقدام على ترك ما اعتادت عليه من المظالم بلى أن النفوس إذا اعتادت شيئاً مايكون لها بالضرورة طبيعة ثانوية .

والطبع والروح ممزوجان فى جسد لايخرج الطبع حتى تخرج الروح فلقد كل القلم عن تسطير الاستلفات ولاالتفات وضاقت الصحف باستنهاض الهمم وهيهات فإلى متى يقوم هذا السبات وإلى متى لاتمتاز الأحياء عن الأموات سئمت والله نفوسنا عن تذكير أولياء الأمور الذين هم المسئولون عند الله وعند الأمة واستعطاف همتهم على أشياء يسيرة لا تصعب على ذى أدنى همة وأقل عزيمة تنتج رفاه الفقراء والغرباء ومحافظة نفوس الملة من المعاطب وتأمين راحتها من المتاعب فلم نر منهم من يقول (ها أنا ذلك الرجل) بل الكل عن التذكير فى اضراب وصحائفنا تمر عليهم مر السحاب .

نعم ذكرنا رئيس البلدية فى عددنا السالف عن معاملات الباعة من الخبازين والقصابين وغيرهم وأسهبنا بيان كيفية بيعهم بالأثمان الباهضة وعدم إصغائهم لتنبيهات الرياسة وأخطارها كأنهم فوضى لاسراة لهم ولا يسئلون عما يفعلون بل ولا يعبأون بأمر آمر ولا يكترثون له وما ذاك

إلا من أمن العقوبة إذ لو لم يأمنوا العقوبة لما أساءوا الأدب مع أن الآمر الذى بيده أزمة الأمور يلزم أن يكون على تنفيذها أشد حرصا من كل أحد واستلفتنا أنظار أولياء الأمور فى أعدادنا السالفة أيضا إلى بث الأوامر الشديدة إلى أصحاب العربات على منع تسييرهن بالسرعة القوية لكيلا يحصل منهن الضرر لأحد من أفراد الملة ولم نعلم هل سمحوا بذلك أم لا ونظن أنهم لم ينظروا تلك النقطة المهمة الجالية للدقة والاعتماد بعين المقول ولذا نرى العربات على أسرع سير من سيرهن الأول ولا سيما إذا سرن فى الأسواق والأزقة الضيقة الغاصة بأفراد الملة صغير وكبير وأعمى وأصم وعليل والحال « إلى الماء يسعى من يغص بلقمة » .

« إلى أين يسعى من يغص بماء » ونختم الكلام على بحث تطهير العشار الذى بقى منذ أيام فى حجر التراخى لا الصحى مع أن الأغلب من ضعفاء الناس وفقرائهم احتاجت بيوتهم أكثر الأيام إلى شربة ماء إلا أن الأمل وطيد بهمة (أبو شعيب) الملتزم (وسلمان جبر) الكفيل أن ينقذ الفقراء من ماهم فيه من الضيق العسير ببذل الاجتهاد فى تسريع ما التزماه وعهدا به فنستلفت أنظارهما لإجراء ذلك الأمر المهم راجين أن لا يجعل (أبو شعيب) أملنا به كامل أشعب والسلام .

جريدة (الإيقـــاظ)

مقال إفتتاحى للعدد (١٥) المؤرخ فى ٨ آب ١٩٠٩

معنى الحرية

الحرية — أن يكون كل فرد من أفراد العثمانيين حرا بتشكيل كل نوع من أنواع الشركات المتعلقة بالتجارة والصناعة والزراعة وليس لأحد حق المعارضة ذلك لأن القصد من نشر القانون الأساسى استحصال رفاهية الجميع

وتزييد ثروتهم . وهكذا لايمكن إلا بزيادة الاشتغال بأنواع التجارات والاجهاد باختراع الصنايع وبذل الهمة بتوفير وتكثير الزراعة .

الحرية — أن يكون كل فرد من أفراد العثمانيين مفوضا على فتح مكتب باسم التدريس خصوصيا كان أو عموميا بشرط مطابقته للقانون يعنى فى العلوم التى لاتخل بالديانة ولا بعقيدة المتعلمين ففى الأمثال الجيدة « إذا كثرت المدارس استراح السجان » .

الحرية — هى إطاعة الملة جمعاء للحضرة السلطانية لأن هذه الطاعة فرض على كل مسلم بقوله تعالى : « وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » وواجب على كل عثمانى لأن حضرة السلطان هو أمير المؤمنين وخليفة رسول رب العالمين وحامى بيضة العثمانيين .

الحرية — هى كما يلزم على الأمة من الإطاعة التامة للحضرة الملوكية كذلك واجب عليها الإطاعة والانقياد لأوامر الحكام والمأمورين العادلين وهيئة الحكومة المجموعة لأنه لو تحققنا أساس هؤلاء لوجدنا جميعهم وكلاء الحضرة السلطانية وذلك مثلا أن الوالى والمتصرف والقائمقام والمدير هم وكلاء السلطان فى أماكن وظيفتهم من حيث الضبط والربط وأما النواب فكذلك وكلاء عن حضرة جلالته فى أمر الأحكام الشرعية وأما رؤساء المحاكم وأعضاؤها فهم كذلك لأجل تنفيذ الأحكام الشرعية والقانونية بإذنه وهكذا الإطاعة لهؤلاء الجميع والامتثال لأوامرهم .

الحرية — انقيـــاد العساكر وإطاعتهم لجميع قوادهم ومحافظتهم على الضبط والربط .

الحرية — هى توجب رفق الحكومة بالرعية وتستوجب محافظة حقوقها وذلك اتباعا على (كلكم راع و . . .) والاعتناء بالأسباب الموجبة لرفاهها ولحفظ مالها ولتزييد ثروتها والإصغاء التام لأفرادها عند شكاياتهم أو عرض مظالمهم أو بيان الافادات لاستخلاصهم من الأذى والمظالم .

الحرية – بالنسبة إلى فكرى القاصر ورأيي الفاتر هي هذه لا كما يذهب أسرى الأغراض وحب الذات ويؤولونها خلاف حقيقتها وإن كان نذعن فكرنا بما يدخل تحت هذا الموضوع فليكمله ذوو الأفكار الذين يحبون الاتيان على تمام الموضوع .

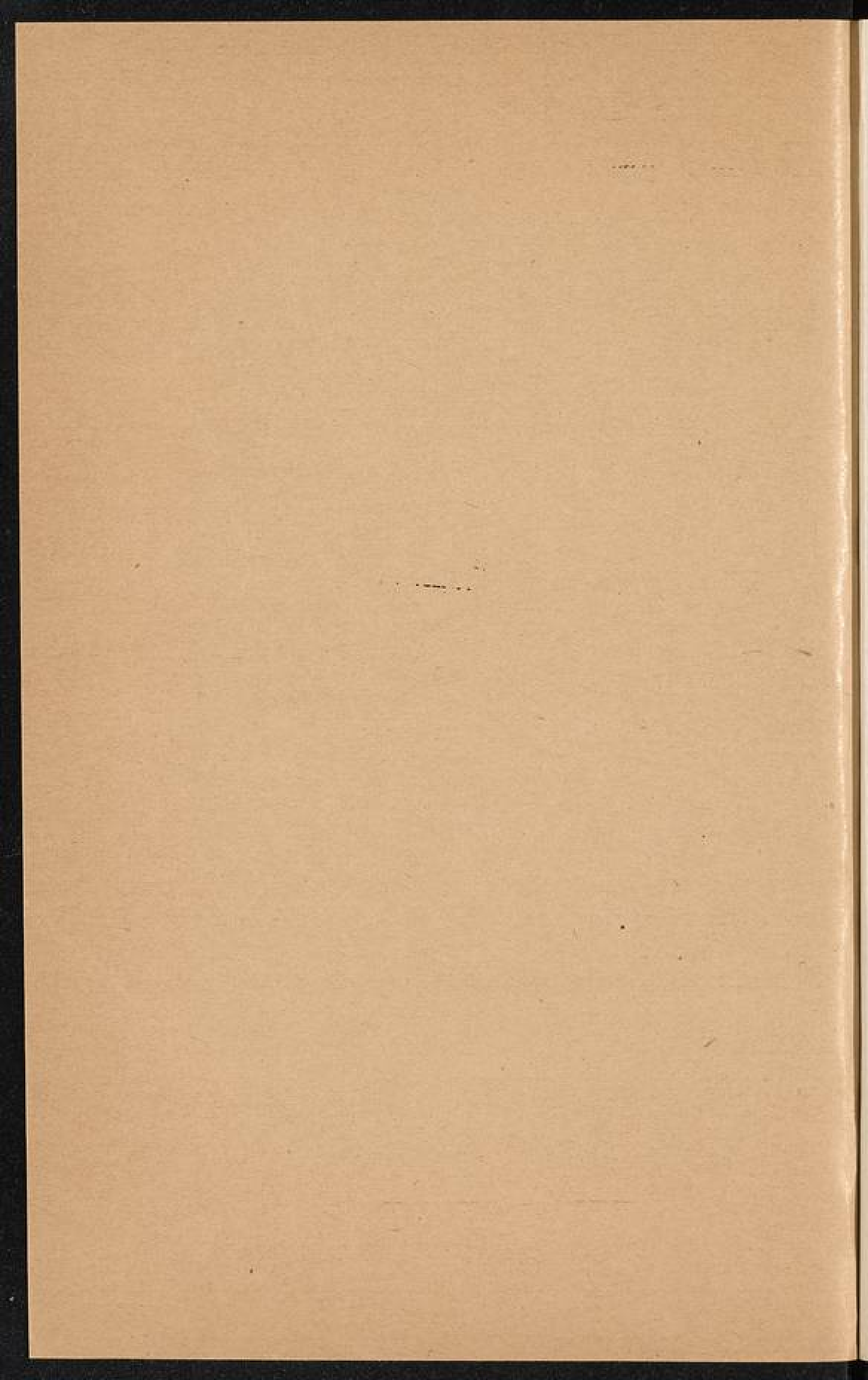
المساواة – هي أن يكون الغنى والفقير والكبير والصغير والوزير والحقير والمسلم وغير المسلم فى الحقوق الشخصية سواء لافرق بينهما وفى سائر الأحوال بمقتضى التطبيق لأصول التربية والآداب والعرف العام مثل احترام الصغير للكبير ورعاية الكبير للصغير والتجنب عن الخطوات المغايرة للآداب المشروعة والنظامات الموضوعة ويلزم أن يعرف كل واحد مقامه .

الأخوة – أن يكون جميع العثمانيين متحدين يداً واحدة يتعاونون على جلب منافع الدولة والملة وإكمال نواقص الوطن ويتركوا النفاق والشقاق وغيره وأن يعامل بعضهم بعضا معاملة الأخ لأخيه بصورة حسنة ولا يفرقوا بين المسلم وغيره فى الأحوال الدنيوية لكى يحصل الاتحاد فى أسباب ترقى الوطن .

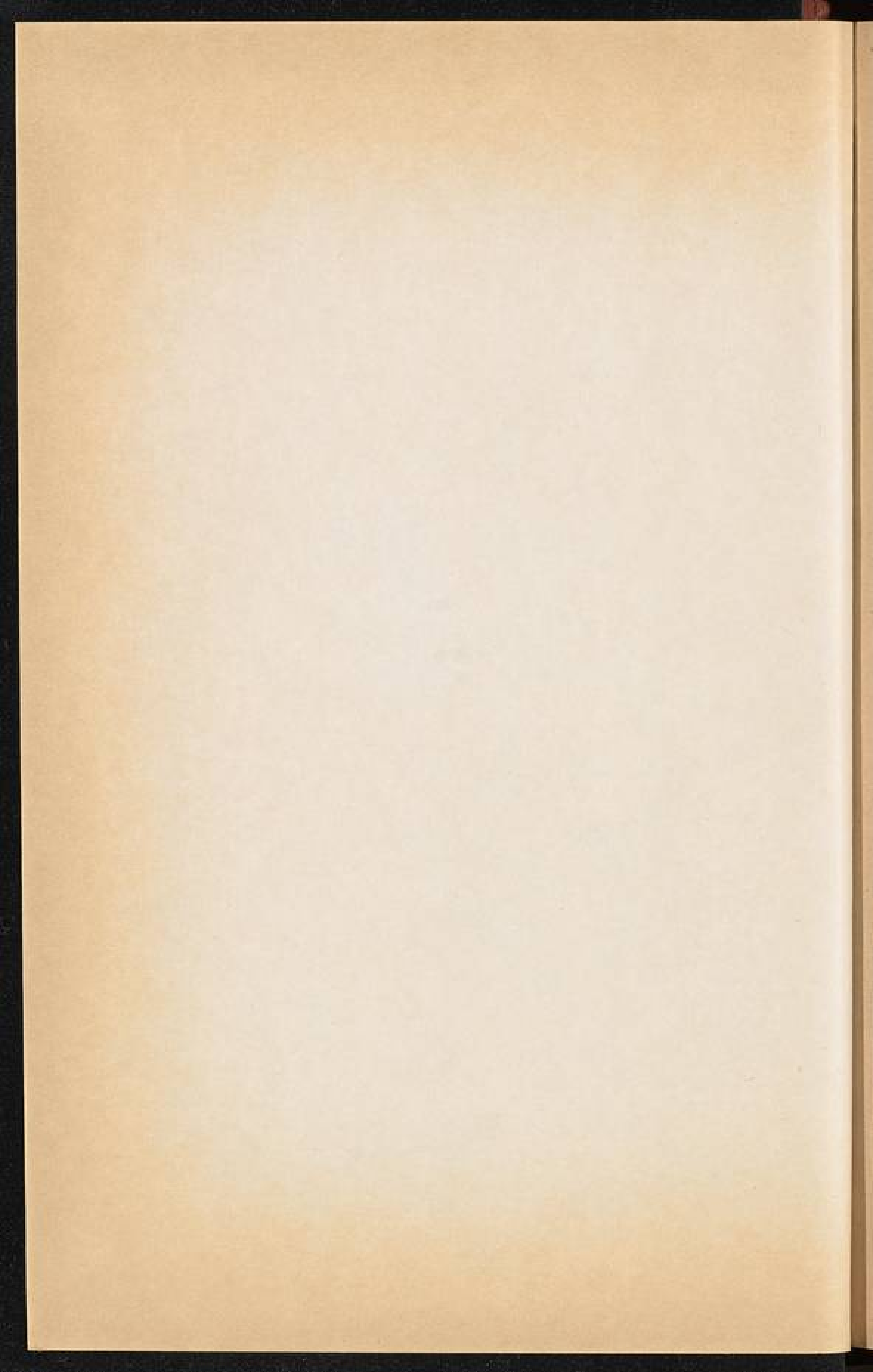
العدالة – هى نمو شجرة اسمها الحرية وأغصانها المساواة وورقها الاتحاد وأصلها مغروس فى أرض الأخوة تشرب من ماء لطيف نابع من العين المسماة بالقانون الأساسى محتاجة إلى أناس تقتطف أثمارها (ومن الله التوفيق) .

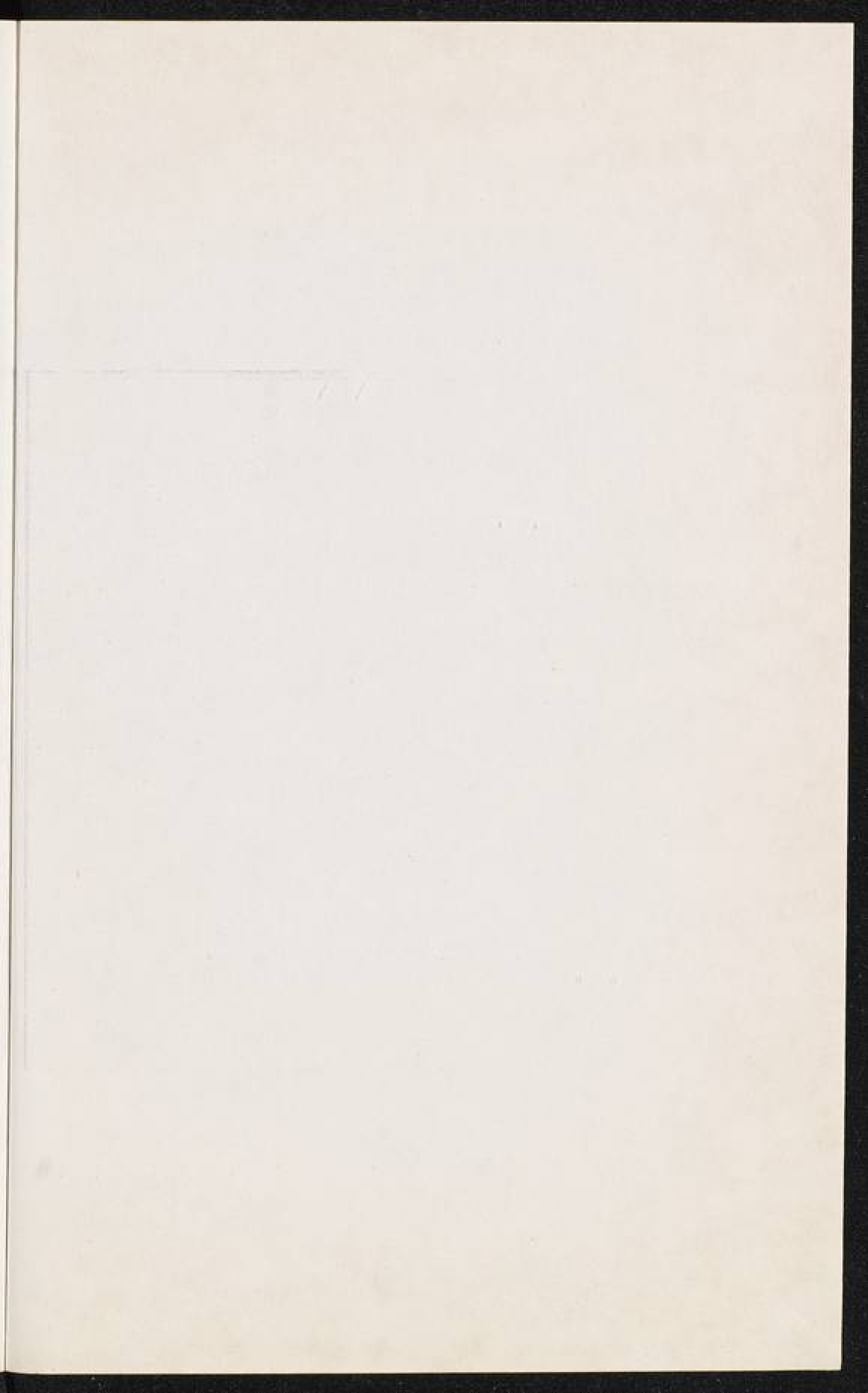
س . فيضى

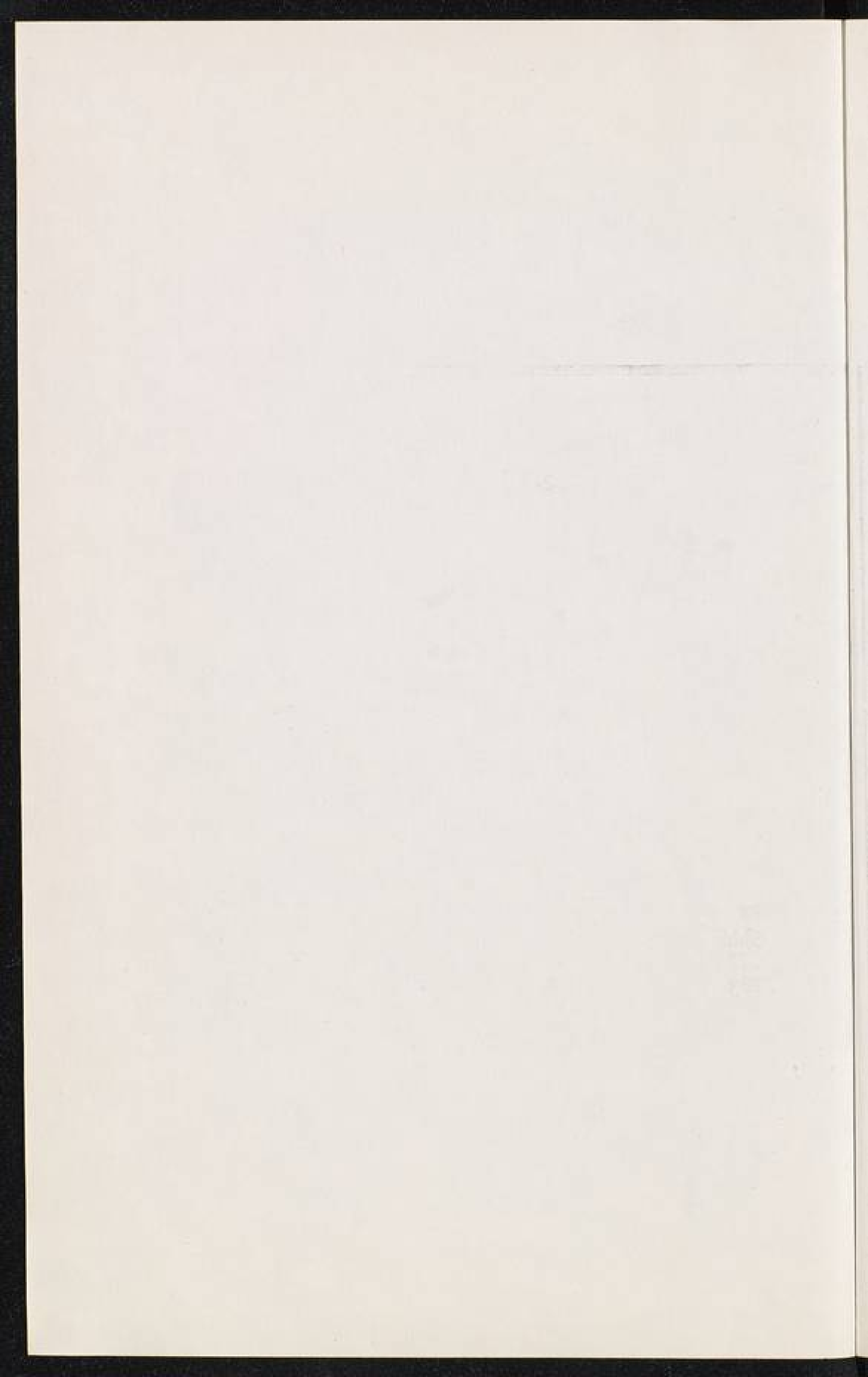
الفهرس

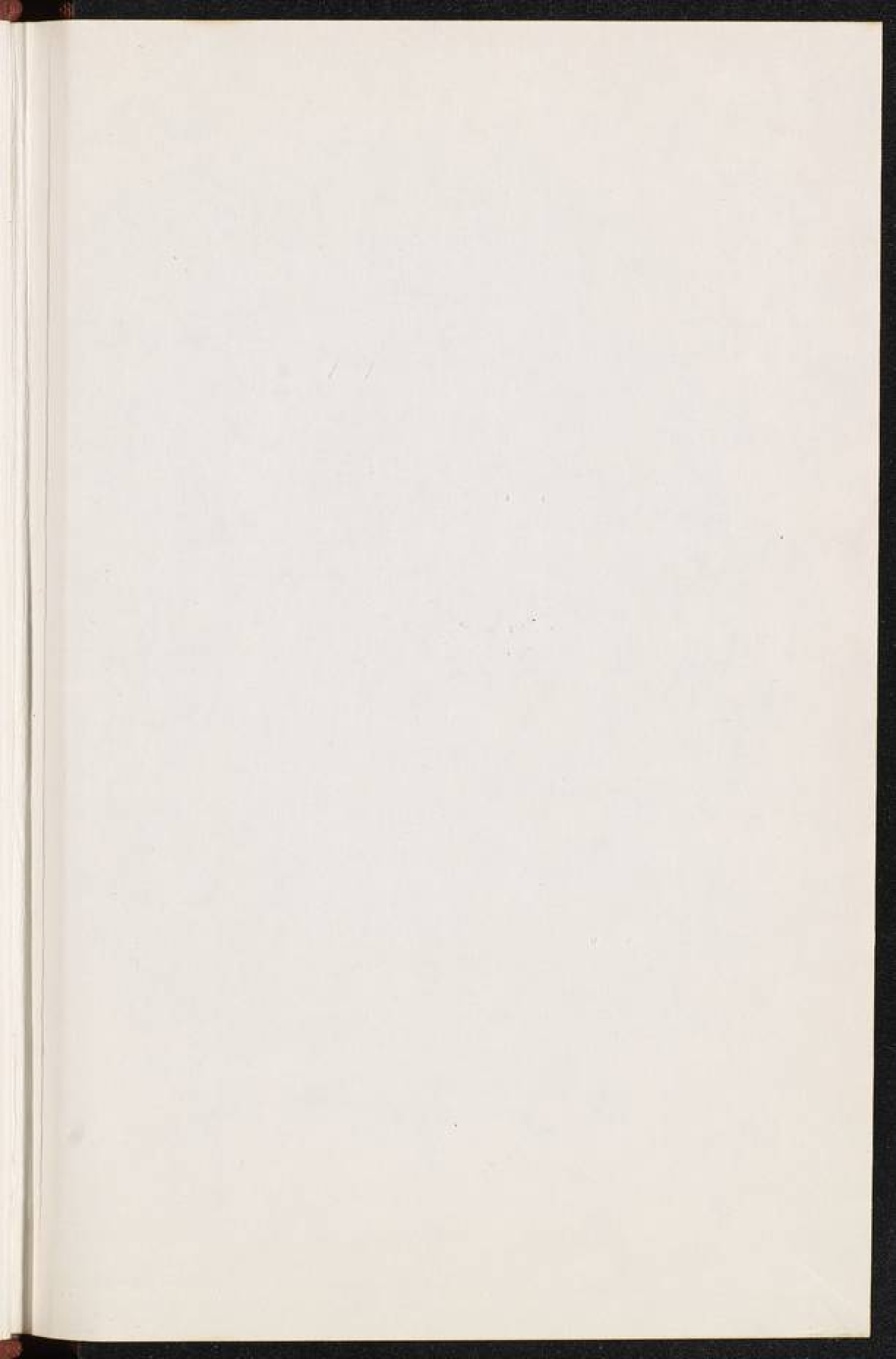


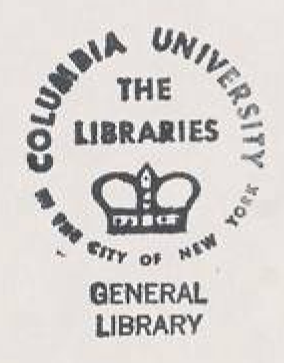
مطبعة دار الهنا بشارع الصحافة ببولاق بمصر



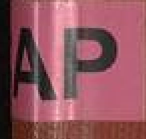







COLUMBIA UNIVERSITY
THE
LIBRARIES
IN THE CITY OF NEW YORK


COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE
CU63338211
PN5449.I7 B83
Sihafah fi al-Iraq m


AP